وزارة التعليم العالي والبحث العلمي





جامعة محمد خيضر * بســـــــــكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

موقف الدولة العثمانية من الإحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1848م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: بولقرون تركية

إشراف أ. الدكتور: أجقو علي

السنة الجامعية: 2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى تلك الومضة الجميلة، جوهرة المحبة التي رحلت وهي لازالت تحلم، بأن تراني فيما أنا فيه اليوم... إلى من تعلمت على يدها أولى الأحرف الأبجدية والأرقام... إلى من ستبقى راسخة في ذهني وحية في قلبي مهما مرت السنين وطالت الأعوام... إلى روح خالتي **فاطمة الزهراء** رحمها الله وأسجنها فسيح جنانه.

وإلى نورا حياتي **أمي الحبيبة** و**والدي العزيز** أطال الله لي في عمرهما وحفظهما من كل سوء.

وإلى شمعات حياتي وسندي في هذه الدنيا أخواتي الثلاث **خديجة**، **دعاء**، **صفاء**، وخالاتي على دعمي ومساندتي وتحفيزي.

تركية

شكر وعرفان

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " النمل : 19.

أتوجه بشكري الجزيل أولا إلى الله عز وجل بمنه وكرمه، أن أمدني بالصحة والعافية والعزيمة، لإتمام هذا البحث المتواضع. فالحمد لله وحده، على أفضاله ونعمه.

كما أتقدم بشكري أيضا إلى الأستاذ المشرف، الدكتور والبروفسور – **علي أجقو**- الذي تكرم علي بإشرافه على إنجاز هذا البحث ولم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته القيمة. و يكفي فخرا أن يكتب إسمه على هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، ولو بكلمة أو نصحية أو توجيه، من أساتذة وزميلات وزملاء، وأخص بالذكر أخوين لم تلدهم أمي **معاذ و محمد حسام الدين** على كل المساعدات التي منحاني إياها.

تركية

قائمة المختصرات:

1-بالعربية:

تحقيق: تح

ترجمة: تر

تعريب: تع

تقديم: تق

الجزء: ج

دون بلد نشر: د.ب

دون سنة نشر: د.س

دون طبعة: د.ط

السلسلة: سل

الصفحة: ص

طبعة: ط

العدد: ع

غير منشورة: غ.منشورة

المجلد: مج

مراجعة: مر

2-بالفرنسية:

Numéro : **N**

Tome : **T**

Page : **P**


مقدمة

مقدمة

تمتعت الجزائر بفضل انضمامها للخلافة العثمانية الإسلامية على مدى ثلاثة قرون بمكانة عظيمة، فقد كانت من أقوى دول حوض المتوسط بفعل اسطولها البحري، حيث كان يضمن أمن الدولة الجزائرية خاصة والدولة العثمانية عامة.

مع مطلع القرن التاسع عشر إزداد عداء الدول الأوروبية للجزائر فسعت لغزوها خاصة فرنسا، التي كانت ترى في الجزائر ميدانا مناسبا لتأمين رغبة التوسع. مستغلة الظروف الدولية والإقليمية من جهة، والأوضاع الداخلية للجزائر من جهة أخرى.

تأزمت العلاقات بين فرنسا والجزائر وازدادت حدة الخلاف بينهما وبداية من تاريخ 1827/06/16م، دخلت فرنسا مع الجزائر في حالة حرب، انتهت بإحتلال مدينة الجزائر وتوقيع الداي حسين على معاهدة الإستسلام في 1830/07/05م. ولما كانت الخلافة العثمانية تتزعم العالم الاسلامي انذاك، ونظرا للعلاقة التي كانت تجمعها بالجزائر مثلت القضية الجزائرية أزمة في العلاقات العثمانية الفرنسية .

أهمية الموضوع: إن اهتمام الخلافة العثمانية بالقضية الجزائرية لم تنل الدراسة اللائقة بها ومرد ذلك حسب رأينا، أن أغلب من ارخوا لردود الفعل على الإحتلال الفرنسي أكدوا على المقاومة الشعبية، ورأوا أنها تنبع من رفض غالبية الجزائريين للإحتلال الفرنسي. متناسين أو ناسين الجهود التي بذلتها الخلافة العثمانية بإعتبارها حامية العالم الإسلامي لإستعادة الجزائر لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتوضيح تلك الحلقة المفقودة في تاريخ الجزائر.

نهدف من خلال هذا الموضوع إلى: تسليط الضوء على الأوضاع العامة للجزائر قبيل الإحتلال الفرنسي1800-1830م .

-التعرف على علاقات الجزائر الخارجية _خلال هذه الفترة_ أولا بالخلافة العثمانية وانعكاس هذه العلاقة على رد فعل الخلافة العثمانية. ثانيا بالدول الأوربية.

-التعرف على جذور العداء الأوربي _خاصة الفرنسي_للجزائر.

-تتبع الجهود التي بذلتها الخلافة العثمانية بشقيها الدبلوماسي في البداية ثم العسكري لحماية الجزائر منذ دخولها في حالة حرب مع فرنسا، وأسباب عدم تدخلها الفوري والمباشر لإنهاء الحصار ومنع الإحتلال.

-التعرف على مدى التجاوب الأوربي _خاصة الإنجليزي_ مع المساعي العثمانية.

_استنتاج أسباب فشل جل المحاولات العثمانية لإنهاء الإحتلال الذي أصبح واقع كرسه إعتراف الخلافة العثمانية .

دوافع اختيار الموضوع: وقع اختياري لهذا الموضوع بالذات لأسباب موضوعية؛ تتعلق بطبيعة هذا الموضوع حيث أنه ولأسباب عديدة فإن الكتابات التاريخية لم تتناول بشكل كاف على الإطلاق دور الخلافة العثمانية نفسها، في الصراعات الدولية التي نشبت خلال القرن التاسع عشر.

-كما أنه رغم الكم الهائل من المراجع التاريخية التي تناولت تاريخ الإحتلال الفرنسي للجزائر، فإن معظم هذه المراجع كانت مكرسة للتأريخ لهذا الإحتلال، والمعارك العسكرية والمقاومة التي دارت، ولم تتطرق بشيء من التفصيل إلى الجهد الذي قامت به الخلافة العثمانية لرفع الحصار وإيقاف الحملة ثم استعادة مدينة الجزائر وفيما بعد منع سقوط مدينة قسنطينة آخر معاقل الدولة الجزائرية، بشقيه الدبلوماسي البارز في البداية، ثم محاولة إستعمال القوة.

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في رغبتي في التعرف على موقف الخلافة العثمانية من احتلال الجزائر خاصة والمكانة التي كانت تحتلها في تاريخ علاقتها معها.

إشكالية البحث:

مثلت الخلافة العثمانية مركز العالم الإسلامي وحامية الإسلام والمسلمين، رغم ماكنت تعانيه من ضعف إلا أنها ظلت تدافع عن العالم الإسلامي ولما كانت الجزائر جزء منه نطرح الإشكال الآتي:

-كيف كان رد فعل الخلافة العثمانية على العداء الفرنسي تجاه الجزائر والذي انتهى بإحتلالها وفقدان الخلافة لحليف قوي وقف الى جانبها في أكثر من مرة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية:

- كيف كانت أوضاع الجزائر خلال الثلاثين سنة التي سبقت الإحتلال؟
- هل أثرت علاقة الدولة العثمانية بالجزائر على موقفها ؟
- هل كانت حادثة المروحة مبرر كافي لغزو الجزائر؟
- ما هي المساعي التي بذلتها الدولة العثمانية للمحافظة على الجزائر؟ ولماذا فشلت ؟

المنهج:

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا **المنهج الوصفي** الملائم لطبيعة الموضوع من خلال وصف الأحداث والوقائع وتتبعها كرونولوجيا بداية من أوضاع الجزائر 1800-1830م، الى غاية اعتراف الخلافة العثمانية بالإحتلال الفرنسي.

والمنهج التحليلي النقدي حيث تطرقنا الى رصد و تتبع الأحداث البارزة و تحليلها ونقدها قصد التوصل إلى الحقائق.

الدراسات السابقة:

في سياق البحث و التقصي حول الموضوع وجدنا دراستان سابقتان: الأولى قام بها **جون سار Jean Serres** وهو دبلوماسي فرنسي ودكتور في كلية الآداب, عنونها ب: **''La politique Turque en Afrique de Nord sous la monreche de juillet 1827-1848''**

ونشرت سنة 1925م. خصصت الدراسة للحديث عن السياسة التركية في شمال إفريقيا ككل لم تخلو هذه الدراسة من الذاتية، وإصدار بعض الأحكام، خاصة وأن هذا الدبلوماسي اعتمد بدرجة كبيرة على الأرشيفات الفرنسية والأوروبية، هذا لا ينفي الجهد الذي قام به والحقائق التي نستشفها من خلال دراسته. ليأتي بعده ب61 سنة الباحث التركي **أرجمنت كوران** ويقوم بنشر دراسته سنة 1957م تحت عنوان" السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر"1827-1848م"، مستفيدا من الوثائق والرسائل والسفارات المنشورة بدور الوثائق التركية. رغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها أبقت على غموض بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع.

كما قامت الأستاذة لمياء قاسمي بمناقشة هذا الموضوع في مداخلة ألقتها بمناسبة إحياء الذكرى الأربعين لإندلا ع الثورة ونشرت المداخلة في جريدة السياحي.

أهم مراجع الموضوع:

بالإضافة إلى الدراستين السابقتين المذكورتين آنفا، والتي مكنتنا من تحديد الخطوط العريضة للموضوع، إستعنا بمجموعة من المراجع باللغتين العربية والفرنسية وأهمها المراجع التي تعرج على موقف الخلافة العثمانية من الإحتلال الفرنسي للجزائر والتي تتشمل في: كتاب دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية 1519-1830م لأرزقي شويتام، حيث إحتوى الكتاب على بعض الوثائق التي تعنى بالموضوع. وكتاب تاريخ الجزائر العام الجزء الرابع، لعبد الرحمن بن محمد الجيلالي.

والمراجع التي تتناول تاريخ الدولة الجزائرية وتؤرخ لبداية الإحتلال ومن أهمها: كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة بإعتباره المرجع الأساسي الذي أرخ لهذه الفترة. وكتاب Histoire de la conquéte d'Alger ل Alfred Nettemen.

بالإضافة إلى المراجع التي تتحدث عن الدبلوماسية والدبلوماسيين العثمانيين ومن أبرزها: كتاب الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية لالكسندروفنادولينا نينل. ومداخلة بعنوان النشاط الدبلوماسي العثماني لإنهاء الإحتلال الفرنسي للجزائر، لحسن صالح المسلوت والتي ألقاها في ملتقى العلاقات الجزائرية –التركية فيفري2014م.

هذا وتم الإستعانة أيضا بالمراجع التي تتطرق لمقاومة الحاج أحمد باي، ومن أهمها كتاب أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم. وكتابHistoire de Constantine ل Mercier Ernest.

كما تمت الإستعانة ببعض المقالات للباحث التونسي عبد الجليل التميمي المنشورة في المجلة التاريخية المغربية والتي تطرق فيها ضمنيا إلى العلاقات الفرنسية-التونسية بعد إحتلال الجزائر، والتي أثرت سلبا على نتائج التدخل العثماني لإنهاء إحتلال الجزائر.

خطة البحث:

أما بالنسبة للخطة المعتمدة فقد بدأنا الموضوع بفصل تمهيدي عنون بالجزائر خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر، وتطرقنا فيه إلى الأوضاع العامة للجزائر وعلاقاتها الخارجية إبان تلك الحقبة.

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان فرنسا تناصب الجزائر العداء، وقد قسم إلى ثلاث مباحث. خصص المبحث الأول للحديث عن جذور العداء الفرنسي للجزائر، ودواعي الإحتلال، وحقيقة حادثة المروحة.

ويليه المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى المساعي التي بذلتها الخلافة لتنهي الخلاف الجزائري-الفرنسي بطريقة سلمية. وتضمن المبحث الثالث الحديث عن المحاولة التي بذلتها الخلافة لتوقف الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر.

ثم نعرج إلى الفصل الثاني الذي عنوناه بإحتلال مدينة الجزائر والتفاوض العثماني بشأن مستقبلها، خصص المبحث الأول لمعالجة الأسباب الحقيقية لسقوط مدينة الجزائر، بالتركيز على معركة سطاوالي بإعتبارها معركة الحسم. أما المبحث الثاني تم التطرق إلى المساعي الدبلوماسية التي بذلتها الخلافة أولا مع فرنسا ثم مع إنجلترا لإستعادة الجزائر. وفي المبحث الثالث تم التأكيد على رفض الخلافة الإعتراف بالإحتلال الفرنسي للجزائر.

أما الفصل الثالث الذي أدرج تحت عنوان محاولة الخلافة العثمانية إنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي 1831-1848م، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الجهود التي بذلتها الخلافة العثمانية لإستعادة الجزائر من خلال إيفادها لمبعوثين إلى فرنسا وإنجلترا. وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة علاقة الخلافة العثمانية بمقاومة الحاج أحمد باي بإعتبارها عنصرا من الموضوع. لنأتي في المبحث الثالث إلى المساعي العثمانية الأخيرة لإنقاذ آخر معاقل الدولة الجزائرية والتي إنتهت بإعتراف الخلافة بالإحتلال الفرنسي للجزائر.

خاتمين الموضوع بإستنتاج كان بمثابة الحوصلة العامة، لما توصلنا إليه من خلال دراستنا للموضوع.

الفصل التمهيدي:

الجزائر خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر

شهدت الجزائر مطلع القرن التاسع عشر(1800إلى غاية 1830م)، تدهور عام شمل جميع قطاعات الحياة ويرجع هذا التدهور الذي تعرضت له الجزائر إلى تآزر عوامل داخلية وخارجية، ويعنى هذا الفصل بالأوضاع العامة التي آلت اليها الجزائر، في تلك الفترة مع التركيز على نقاط الضعف التي ستستغلها فرنسا فيما بعد للإستيلاء على الجزائر[1].

المبحث الأول: الوضع الداخلي للجزائر

I –الأوضاع السياسية والعسكرية:

لم يكن التدخل العثماني في شمال إفريقيا أمرا متوقعا، ولم يكن يدور في أروقة الدولة العثمانية نفسها فضلا عن أن التدخل لم يكن نتيجة تصميم العثمانيين، بل إن الظروف السائدة في بلاد المغرب إبان تلك الحقبة حكمت بذلك، خاصة بعد الهجمات الإسبانية المتكررة على سواحلها[2] .

وقد أختلف المؤرخون في سبب اتجاه العثمانيين إلى المغرب الأوسط، فمهم من يقول أن الإخوة أبناء يعقوب أوفدهم السلطان سليم مباشرة إلى المنطقة، بناء على استنجاد الجزائريين بالخلافة العثمانية[3]، ومنذ قيام الدولة الجزائرية الأولى على يد خير الدين باشا الذي أعلن رسميا الإنضمام إلى الخلافة، منحت الجزائر هذا اللقب الحديث وأصبحت تعرف به، بعدما كان مقتصر على المدينة التي صارت المركز، كما ادخل مفهوم الحدود السياسية (أنظر الملحق رقم 01) وتم القضاء على الفوضى الداخلية التي كانت سائدة في أغلب مناطق الجزائر وتوحيد القوى لمواجهة الخطر الأوربي.

---

[1] –أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800–1830م**، شهادة الماجستير، غ.منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988م، ص 23.

[2] –مؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان: "أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني1518-1830م"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية** ، مج5، ع16، أفريل 2013م، جامعة تكريت، ص 413.

[3] –صالح كليل: مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غ.منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة–الجزائر، 2007/2006م، ص 115.

وقد قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم (بايليك) هي: وهران، قسنطينة والتيطري ومنطقة أميرية تسمى دار السلطان (الجزائر وضواحيها). وإلى أربع قيادات هي: سبوه والسودان (وهما القسم الشرقي من الصحراء) ثم القلعة والتي كانت ترتبط مباشرة بمدينة الجزائر[1] (دار السلطان) مركز الحكم، الذي مر بأربعة مراحل هي:

1. مرحلة البايلربايات1518-1587
2. مرحلة الباشوات1587-1659
3. مرحلة الآغاوات1659-1671
4. مرحلة الدايات1671-1830[2]

تميزت الفترة الأخيرة وهي أطول الفترات بتكريس سلطة الدولة الجزائرية وإتساع نفوذها السياسي والإقتصادي، وعلاقاتها الخارجية وأيضا زيادة وتيرة الهجمات والإعتداءات الأوروبية ضد سواحلها، نتيجة للهيمنة الجزائرية شبه التامة والكاملة على البحر المتوسط.

كان للداي سلطة واسعة، ويعاونه في الحكم مجلس استشاري من كبار الموظفين، وهو الذي يختار وزراءه بنفسه، كان يقيم في قصر الجنينة، ثم نقل إلى قلعة القبة، ورغم مكانته إلى أنه كان دائما عرضة لقيام فتنة عسكرية أو مؤامرة تودي بحياته[3]. فلا عجب أن نجد في الفترة الممتدة من 1800-1830م (أنظر الملحق رقم 02)، وقوع أربع إغتيالات: أولها للداي مصطفى باشا سنة 1805م، الداي أحمد سنة 1809م، الداي محمد سنة 1814م، والداي عمر آغا سنة 1817م، حيث كانت فترة الكثير منهم لا تتعدى خمس أشهر. إلى جانب الداي هناك موظفون كانوا يسيرون الشؤون العامة وهم على طبقتين (انظر الملحق رقم03) الطبقة الأولى: بالإضافة الى الداي تضم كبار الموظفين. والطبقة الثانية تشمل المساعدين.

أما القوة العسكرية فكانت تتألف من الأوجاق وهم الجنود الأتراك الذين ينضمون للقوة العسكرية طواعية من مختلف أنحاء الخلافة العثمانية كانوا يتلقون تدريبا خاصا، وهم المسؤولون على حفظ الأمن وكان رؤساؤها يؤلفون

---

[1] -وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع، تح، عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص 83.

[2] -مؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان، **المرجع السابق**، ص418.

[3] -شوقي عطا الله الجمل: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا_تونس_الجزائر_المغرب)**، مكتبة الإنجلو المصرية القاهرة، 1977م، ص 113.

الديوان. وقد حافظت هذه القوة البرية المحدودة العدد على الأمن والنظام في الداخل وحمت الحدود البرية للدولة الجزائرية ومصالحها الحيوية في كل من تونس والمغرب الأقصى طيلة 3 قرون و17 عاما.

وفي الفترة المتأخرة من هذه الحقبة، قل الاعتماد على هؤلاء الجند الذين كانوا يجلبون من مختلف أنحاء الخلافة العثمانية، واتجه الدايات إلى ايجاد قوة جديدة من عناصر محلية أو جنود مرتزقة[1].

كما كان الجزائريون يجندون في الجيش ويعينون في المراكز الدينية .

ولم يثبت أن ثار الجزائريون ضد السلطة المركزية إذ أن التزامات اعترافهم بالخلافة باسم الدين تمنعهم من الثورة وهذا ما أكد عليه وليم سبنسر بقوله : " ...فإن الحقيقة هي أنه خلال ثلاثة قرون من وجود الايالة لم تكن هنا أية ثورة واحدة على المستوى الواسع ضد السلطة المركزية..."[2] هذا لا ينفي حدوث بعض التمردات من وقت لآخر ، نذكر من بينها: -تمردات بلاد القبائل سنوات 1804 ، 1810 ، 1823.

-تمرد درقاوة بالغرب الجزائري سنة 1805 ، ومابين 1812و1817 .

-تمردات النمامشة والأوراس وسوف من 1818 الى 1823.

-تمرد الشريف ابن الأحرش شمال قسنطينة سنة 1804 [3].

والتي كان وراءها بعضها رجال الزوايا والطرق الصوفية ، فبستثناء الزاوية الرحمانية كانت الزوايا تظهر مناوءتها لكل شكل من أشكال التفاهم او التواطئ مع السلطة . كما تلقى بعضها دعما خارجيا حيث ساند السلطان المغربي عبد الرحمان _الذي نصب حديثا_ الزاوية التجانية في تمردها[4] . وتذكر بعض المراجع التاريخية أن الأوروبيين _خاصة الإنجليز_ عندما يعجزون عن تحقيق اي هدف بالقوة يلجأون الى أتباع أسلوب الحيلة والخداع ، ولهذا كانوا يسعون الى خلق المشاكل وإثارة الفوضى وهذا ما حدث سنة 1804م، حيث حرض الانجليز القبليين على التمرد والعصيان

---

[1] -De Gremment : **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830**, Ermest Lorousc édition, Paris, 1887, P P 381 , 382.

[2] -وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص 87.

[3] -بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من1830 الى1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ج1، ص 19.

[4] -شارل اندي جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصر، بدايات الغزو والاستعمار1827-1871م**، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ج1، ص 36.

وقدموا لهم السلاح[1]. إن هذه الحادثة التاريخية تثبت أن التمردات لم تكن جلها بسبب تذمر السكان من الفوضى والفساد السائد أواخر عهد الدايات .

هذا وتميزت هذه الفترة بتزايد النفوذ السياسي لليهود، الذين كانوا ينفقون الأموال الطائلة لتحقيق أهدافهم الخاصة والعامة وتثبيت وتعميق نفوذهم داخل الجزائر، رغم ذلك لم يقوموا بممارسة أي نشاط سياسي بشكل علني وصريح داخل الجزائر. لكنهم كانوا يقومون بتوزيع الهدايا على ذو المناصب العليا والمهمة وعلى الاعمال الخيرية بغية الحصول على اهتمام ورضى الجميع. وسوف نرى فيما بعد الدور الذي لعبه اليهوديان بكري وبوشناق في احتلال الجزائر.

II-الأوضاع الاقتصادية:

يمكن التعرف على الاوضاع الاقتصادية في أواخر عهد الدولة الجزائرية الحديثة ، من خلال التعرض الى القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) بالإضافة الى عائدات الجهاد البحري على اعتبار أن الجزائر كانت معروفة بذلك .

وقد تراجعت عائدات الاسطول الجزائري بفعل المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية لضمان أمن تجارتها في البحر المتوسط، مقابل بعض الأموال. ومما زاد من تقييد نشاطها البحري ضعف الاسطول الجزائري فتوقفت أكثر الدول الأوروبية عن دفع الغرامات والهدايا، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي كفت سنة1812م عن تسديد ما التزمت بدفعه، وهو 24 الف دولار سنويا ثم تبعتها كثير من الدول الأوربية[2].

أ-الزراعة: تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استغلال الأرض، وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة[3]. رغم تنوع المحاصيل بحيث اختصت كل منطقة بانتاج نوع من المحاصيل حسب الظروف المناخية إلا أن الفلاحة الجزائرية في السنوات التي تلت 1800م، كانت تعاني مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها الأول، وتعود هذه الصعوبات الى استعمال الفلاحين لأدوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري بدائية. إضافة الى طبيعة ملكية الأرض التي كانت أغلبها للعروش والبايلك والأوقاف، وكثير من الأراضي الخصبة كانت ملك للأتراك والكراغلة والحضر، يضاف الى ذلك

[1] – عزيز سامح ألتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر، علي محمود، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م ص 581.

[2] –بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 28.

[3] –نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م**، المكتبة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979م، ص 33.

الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري فقد كان معرضا للحملات العسكرية، ومهددا من قبائل المخزن المسلحة كما كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والاخر.

فرغم أن الزراعة كانت هي المورد المعيشي لغالبية السكان إلا أنه نظر لهذه الظروف، نجد أن الكثير من الفلاحين فضلوا تربية المواشي على الاستقرار في الأرض وخدمتها او الإلتجاء الى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي تكثر فيها التمردات[1]. مما وفر ثروة حيوانية ضخمة كالأغنام والماعز والابقار والخيل حيث اشتهرت بعض الأقاليم الجزائرية بالمحافظة على أنواع أصيلة من الخيول العربية التي تتصف بجودتها، مثل خيول فلينة، انقاذ والشلف وغيرها[2] .

ب–الصناعة:

كانت المدن الجزائرية تضم العديد من الصناعات التي يحق لنا وصفها بالتنوع والاتقان والتنظيم، اذ كانت موزعة على عشرات النقابات المهنية، تمثل المهن أو الحرف، وعلى رأس كل حرفة أمين يشرف عليها كأمين الفضة وأمين الخياطين... كما كانت كل مهنة تختص بشارع أو سوق ينسب إليها[3] .

تعدد الصناعات التي كانت على نوعين :

1–محلية يدوية: استمدت تقاليدها من الماضي السحيق ، تعتمد على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية كصناعة النسيج والأقمشة الحريرية...

2– الصناعة المعدنية او الثقيلة: التي لم تشهد تطور ملموس ، والتي كانت لا تتعدى استخراج الملح من سباخ وهران، أو بناء بعض السفن الخشبية بالموانئ الهامة أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر[4]. ويورد الدكتور نصر الدين سعيدوني جملة من العوامل حالت دون تطور القطاع الصناعي وتراجعه، من بينها المنافسة الأجنبية وفتح باب الإستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب بالإضافة الى تحكم النقابات المهنية في الصناع.

---

[1] –ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] –ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ العهد العثماني 1734–1830م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج4، ص ص 60، 61.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع نفسه**، ص ص 61، 62.

[4] –ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص ص 34، 35.

ج–التجارة:

يرى الكثير من المؤرخين أن التجارة مثلت القطاع الإقتصادي الأكثر تأثيرا على الأوضاع المالية والإقتصادية للدولة الجزائرية الحديثة، بنوعيها الداخلي والخارجي. فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف[1]. شهد هذا القطاع بسبب السياسة الجبائية ركودا ملحوظ، حيث كانت المواد التجارية المتفرعة عن الفلاحة تهرب عن طريق السوق السوداء، ومما زاد في تدهور الأسواق الداخلية وحال دون ان تتطور تطورا منسجما نحو وحدات تجارية كبرى، هو أن الإضطرابات التي شهدها مطلع القرن التاسع عشر حالت دون تأسيس شبكة مواصلات هامة تحد من انطواء المناطق الريفية على نفسها[2] .

أما التجارة الخارجية فكانت ضئيلة مع الأقطار الإفريقية والإسلامية مقارنة مع الدول الأوروبية رغم جو العداوة. حيث كانت الدول الأوروبية، وبالخصوص فرنسا، تستورد المواد الأولية المتوفرة بكميات تجارية كالأصواف والجلود والشمع، مقابل تصدير المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا والزليج من ايطاليا، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والسكر والقهوة من انجلترا عن طريق جبل طارق[3] .

وعلى الرغم من تنوع التجارة الخارجية والأرباح التي تدرها إلا أنها كانت تذهب في معظمها الى التجار اليهود والى كبار الموظفين والضباط الأتراك، الذين لم يكن يهمهم تطوير وسائل الانتاج، بقدر ماكان يهمهم جمع الثروات وتكديسها. هذه الوضعية لم تستفد منها غير العائلات اليهودية التي كانت تلعب دور الوسيط بين الداي وبين أصحاب الأعمال[4].

خزينة القصبة:

تعود هذه الخزينة على الأقل الى القرن السابع عشر[5]. وفي شهر ديسمبر من سنة 1817م اختار الداي علي خوجة عملا بوصية مستشاره وخليفته حسين حصون القصبة مقرا جديدا للخزينة، وبذلك استقرت الخزينة في

---

[1] –نصر الدين سعيدني، **المرجع السابق**، ص 38.

[2] –مبارك الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ج3، ص ص 309، 310.

[3] –ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص 40.

[4] – مبارك الميلي، **المرجع نفسه**، ص ص 310، 311.

[5] –المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار المداخيل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ج1، ص 63.

مكان حصين هو عبارة على أقبية ودهاليز مقوسة سيئة الإنارة، دون مستوى الطبقة الأرضية لقاعة الديوان، ويؤدي الى هذه الدهاليز باب في نهاية الرواق منخفض في وضع منحرف بالنسبة للباب الرئيسي للقصر، كتبت اعلاه هذه العبارة: "نصر من الله وفتح قريب، يا فاتح الأبواب افتح لنا أفضالها" [1].

رغم أن القناصل الأوروبيون وضعوا تقديرات للمبالغ المودعة في بداية القرن التاسع عشر ما بين 100 و150 مليون فرنك فرنسي من فرنكات ذلك العهد[2] . إلا أن الدكتور نصر الدين سعيدوني يرى بأنه من الصعوبة بما كان التحقق من هذه التقديرات التقريبية، وذلك لإختلاف الروايات وغموضها وتضاربها فضلا أن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت اثر الإحتلال مباشرة[3] . بالتالي كل ما نستفيده من هذه التقديرات هو إعطاء فكرة مجملة عن خزينة الدولة الجزائرية مدة ثلاثين سنة قبل الإحتلال، عندما كانت تضم ثروات ضخمة من الأموال والمقتنيات الثمينة والتي كان يقوم عليها الخزناجي المخول الوحيد بالدخول للخزنة، بعد أن يسلمه الداي المفتاح الذي يعيده اليه في المساء، كما يتولى الخزناجي تعيين الموظفين من أهل الجزائر يطلق عليهم لقب " الصبايحية " لعد النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها[4]. فهذه الثروات لا يمكن أن تبلغ هذا الحد من خلال تقديرات القناصل الأوروبيين لولا اتباع سياسة مالية حكيمة، وبخاصة أثناء تمردات الجند واضطراب نظام الحكم واشتداد غارات الأساطيل الأجنبية. هذا وقد ساعدت هذه السياسة المالية التقشفية تلك المجاعات والأوبئة، وذلك الركود الإقتصادي الذي عاشته الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر مما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيء ضروري لبقاء كيان الدولة الجزائرية[5].

العملة: كانت العملة الجزائرية وفقا للمحتوى المعدني في القيمة والوزن الموضوعين حسب المعيار الرسمي للقسطنطينية، ففي عهد محمود الثاني(1808-1829م) كانت تصدر النقود الفضية والذهبية معا. وتدعى العملة

[1] -نصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية (1800-1830م"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع3، جانفي1975م تونس، ص ص 22، 23.

[2] -كان الفرنك الفرنسي آنذاك يزن5 غ، وفيه من الفضة الخالصة حوالي 4,500 غ. راجع، نصر الدين سعيدوني، **"الخزينة الجزائرية....، المرجع نفسه**، ص 23.

[3] -نصر الدين سعيدوني، **"الخزينة الجزائرية....، المرجع نفسه**.

[4] -مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص 392.

[5] -ناصر الدين سعيدوني: **الخزينة الجزائرية ....، المرجع نفسه**، ص ص 28، 29.

الذهبية سلطاني وهي على ثلاثة أنواع وتحمل في جانبيها عبارة (دورو في بي جزاير Durufi Be Cezayir) وعلى الجانب الآخر السلطان محمود خان غازي نصارا (Sultan Mahmud Khan Ghazi Nasara). وتساوي في الواقع اكثر من مثيلتها القسطنطينية، ولأنها صممت وفق فنيات معتبرة ونظرا لقيمتها فإنها لم تكن كثيرة التداول في الجزائر، بحيث كانت الفضة هي عملة التداول الرئيسية في الجزائر. والتي كانت تسك أيضا بدقة فنية كبيرة ومن خليط صافي[1]. كما كانت هنالك العملة النحاسية وتضرب كلها بدار السكة بالعاصمة، أساسها السلطاني القديم (3,4 غرامات ذهب خاص) والسلطاني الجديد (3,187 غرامات ذهب) والبوجو (متوسط وزنه 10 غرامات فضة) إضافة الى نقود نحاسية[2]. وينبغي الإشارة هنا أنه في الفترة الأخيرة كان الداي بحكومته وديوانه يقرر بإستقلالية تامة كل ما يخص سك العملة وتحديد قيمتها ومناطق تداولها، وقد اقتران هذا التوحيد النقدي بالتوحيد السياسي للقطر الجزائري في حدوده الشرقية والغربية والتي استمرت دون تغيير يذكر إلى اليوم[3].

III –الأوضاع الإجتماعية:

مع بداية القرن التاسع عشر كان سكان الجزائر يشكلون فسيفساء اجتماعية، عكست التنوع العرقي والديني وحتى طبيعة علاقتهم بالسلطة الحاكمة.

ورغم اختلاف الروايات المتعلقة باحصاء سكان الجزائر في أواخر الفترة العثمانية إلا أن بعض التقديرات إشارة إن مجموع السكان لم يكن يتجاوز مليون نسمة، فيما ضخمت روايات أخرى العدد عشرة ملايين نسمة. على أن الاحتمال الغالب أن عدد السكان كان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة. يعيش غالبيتهم في الأرياف بينما المدن لا يمثل سكانها سوى نسبة ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5% من مجموع السكان[4].

أما أهم ما ميز الحياة الإجتماعية خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر على مستوى الأحوال الصحية، فهو تردي هذه الأخيرة مما أثر سلبا على نمو السكان وترك أثارا سيئة على وضعهم الإجتماعي فتضائل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف، مما تسبب في ضعف قوة الأوجاق وتناقص عدد البحارة وندرة الحرفيين

---

[1] –وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص 153.

[2] –بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 26.

[3] –المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص 58، 59.

[4] –ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر**...، **المرجع السابق**، ص ص 40، 41.

والصناع و افتقار المزارع والحقول إلى اليد العاملة، ويعود سبب سوء الأحوال الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوربية وارتباطها بالمشرق العربي[1].

يضاف إلى سوء الأحوال الصحية هذه حدوث الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل: عنابة عام1810م. مدينة الجزائر عام 1818م، جهات الأطلس البليدي ونواحي الساحل ومتيجة عام 1825م. بالإضافة إلى الجفاف والجراد والفيضانات التي أدت بدورها إلى تناقص السكان وتضرر الإقتصاد.

هذا واستهل القرن التاسع عشر بكثرت المجاعات حيث اتصفت مجاعة 1800م خاصة بإنعدام المؤن الأمر الذي اضطر معه الداي مصطفى باشا إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط ونفس الإجراء اتخذه الداي حسين باشا عام 1819م[2] .

ولا تكتمل هذه الخطوط العامة للأوضاع الإجتماعية إلا بالتعرض **للسلطة القضائية**، لرتباطها بالنظام الإجتماعي وتأثيرها عليه، ظلت هذه السلطة تعتمد على الشريعة الإسلامية، مثلها لدى الداي مفتي وقاضي لكل من المذهب الحنفي الذي يمارسه الأتراك، والمذهب المالكي الذي يتبعه الأهالي، على أن تكون الرئاسة الدينية والقضائية للمفتي الحنفي أو المفتي الأكبر الذي يرشحه الباب العالي نظرا لأن المذهب الحنفي كان يعتبر مذهب السلطة الحاكمة. كما كانت أجهزته مركزة في المدن بينما البوادي والأرياف فكانت قضائيا من اختصاص شيوخها وأهل الرأي فيها .

مما يلاحظ على الجهاز القضائي أنه ظل محافظا على قسوة أحكامه وعقوبتها وبساطة مرافعاته ومحاكماته، فهي تتم بدون ثمن وبلا إستدعاء ، وبدون تأخير، إعتمادا على رأي القاضي وأقوال الشهود وفي حالة عدم توفر الحجج تبرأ ساحة المتهم، و تؤجل محاكمته شهرا كأقصى مدة[3].

---

[1] –ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية دراسات ، وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي بيروت،2005م، ص 559.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**...، **المرجع نفسه**، ص560، وما يليها.

[3] –ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر**...، **المرجع السابق**، ص ص 50، 51.

عموما كان المجتمع الجزائري شبيها جدا بمجتمع جنوب أوروبا ، بإستثناء فرنسا، فقد كان الأرستقراطيون في القمة والفلاحون في الحضيض. وبين القمة والحضيض هناك طبقة في الوسط، تأثيرها كان ضعيف أو لا يكاد يذكر. ذلك لأن تأثير الدين كان أقوى من أي تأثير آخر[1].

VI–الأوضاع الثقافية:

حافظت الحياة الثقافية على طابعها الإسلامي، حيث كانت تربط برباط متين محكم بين مختلف أصناف السكان ، وكانت تعمل عملها في صهر السكان حتى يشعروا بإنتمائهم لبلد واحد وأمة واحدة . وليس الطابع الإسلامي للثقافة مقتصر على المحتوى الديني وإنما يشمل المحتوى الحضاري بكل مقوماته من تعليم تنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات إجتماعية و فكرية[2].

بالنسبة لحركة التعليم فقد سارت سيرتها العادية ولم يحصل فيها تطور هام لأن الحكام كانت جهودهم كلها متوجهة إلى حركة الجهاد ، والتجارة والكسب البحري . ومع هذا فلا ننكر بأن مدنا مثل بجاية وتلمسات ومازونة وقسنطينة حافظت على التراث الفكري والثقافي ، وواصلت سيرها في هذا الطريق ونبغ فيها علماء وشعراء ومثقفون ، كما أن مدينة الجزائر نمت فيها الحركة الفكرية وتطورت واتسع أفق الكثير من أبنائها حتى أصبحوا حجة في كثير من الفنون الأدبية والعقلية واللغوية[3]. وقد كان هناك احترام كبير للتعليم ولكنه كان –في الغالب– تعليما مقتصرا على الدراسات الدينية الخاضعة بدورها لسلطة الطبقة المتدينة كانت اللغة العربية هي لغة الجمهور ، بينما مثلت اللغة التركية اللغة الحكومية ، أما الفرنسية فكانت شائعة بين القناصل الأجانب ولعلها بين النخبة الجزائرية أيضا[4] .

من مميزات هذه الفترة انتشار الطرق الصوفية وكثرة الزوايا المخصصة لها ، حيث تثبت الإحصاءات أن عدد الزوايا كان يفوق عدد المساجد والمدارس[5]. كما أن هذه الزوايا أوجدت نوعا من التوازن التعليمي والثقافي بين الأرياف والمدن، لكن ذلك لم يمنع من أن تكون نسبة التعليم في الأرياف أقل منها في المدن. كما أن هناك من المؤرخين من

[1] –أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ج1، ص 247. .

[2] –مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص 317.

[3] –يحي بوعزيز: **موجز تاريخ الجزائر**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ب)، 2009م، ج2، ص 67.

[4] –أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 246، 247.

[5] –أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي1500–1830م**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005م، مج1، ص ص 262، 267.

تحدث عن دورها السلبي والمثمثل في ممارسة الدجل والدروشة ، ونشر البدع والضلالات والأباطيل وحتى استغلال الناس[1].

هذا وأوجد نظام الأوقاف نوعا من الوحدة الثقافية، وقد مثل المورد الأساسي للمدارس القرآنية والمعاهد والمساجد والمحاكم[2].

تميز الطابع المعماري في أواخر عهد الدايات بأنه مزيج من أذواق مختلفة، محلية وعثمانية شرقية وحتى أندلسية، نتج عنها دقة البناء والزخرفة وإستعمال الرخام والنقوش بالعربية والتركية على الجدران وغيرها من ضروب الإبداع الفني، بحيث مثلت المساجد والزوايا والقصور جزءا كبيرا من هذا الفن المعماري[3].

---

[1] -بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 32.

[2] -مبارك الميلي ، **المرجع السابق**، ص317، 318.

[3] -حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تق، تح، تع، محمد العربي الزبيري، منشورات ANE، (د. ب)، 2005م، ص 65.

المبحث الثاني: علاقات الدولة الجزائرية الخارجية

I-علاقة الدولة الجزائرية بالخلافة العثمانية:

اتسمت العلاقات بين الجزائر والخلافة العثمانية بالتعاون المتبادل، فبعد المساعدة التي منحتها الخلافة العثمانية للجزائر في بداية تشكل الدولة الجزائرية، كانت هذه الأخيرة تساعد دولة الخلافة في حروبها مع أوروبا، فعلى صعيد العلاقات العسكرية عمل الأسطول الجزائري، على دعم الأسطول العثماني في العمليات العسكرية الكبرى[1]. فعند قيام ثورة اليونان عام 1820م، في عهد السلطان محمد الثاني ساندت بعض الأطراف الأوربية الثوار بالرجال والعتاد، واتخذت الحرب صبغة صليبية، حينها لم يتوان الأسطول الجزائري في مساندة الخلافة، حيث أرسلت الجزائر أسطولا يتكون من عشر سفن.

قيمة هذا الدعم العسكري من أسطول الدولة الجزائرية للبحرية العثمانية نلتمسه من خلال أربعة رسائل فالرسالة الأولى بعث بها مسؤول رفيع المستوى يصف البحارة الجزائريين أنذاك: "في هذا البلد (الدولة العثمانية) مسلمون ومسيحيون يمجدون، عظمة الجزائر بسبب شجاعة محاربيها وأبطالها ومدى سمعتهم في البر والبحر، والذين سجلوا انتصارات عديدة على كثير من الأمم، كل المسلمين يدعون الله لتسهيل قدوم هؤلاء صباحا ومساءا..."[2]. أما الرسائل الثلاث الأخرى فتؤكد بدورها على الدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في هذه الحرب.

كانت آخر المعارك المهمة بالبحر المتوسط، والتي كان للجزائر فيها مساهمة فعالة ولو بعدد قليل من السفن والجنود معركة نافارين 1827م. رغم أن هذه المعركة أسفرت عن تحطيم الأسطول الجزائري إلا أنها أكدت على مدى تماسك الروابط الروحية والإلتزامات الأدبية التي كانت تربط الدولة الجزائرية بالخلافة العثمانية[3] هذا من جهة. من جهة أخرى كان للخلافة العثمانية دور مهم في امداد الجزائر بالإمكانيات العسكرية ، على سبيل المثال لا الحصر في رسالة مؤرخة في22/فيفري/1802م ، تتضمن أمرا الى الإداريين المحليين لتجنيد مائتي فرد من ألوية ازمير ، من يرغبون في

---

[1] -احمد آيت حبوش، **المرجع السابق**، ص 301.

[2] - Devoulex :"Coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance", **Revue Africaine**, (N1°), 1856-1857, P P 133, 134.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية دراسات...**، **المرجع السابق**، ص 310.

الإلتحاق بأوجاق الجزائر برضاهم[1]. وفي رسالة أخرى أمر بارسال الآجر المقاوم للنار لمعمل الصب في الجزائر ومهندسين لتعليم صناعة الدافع والقنابر فضلا عن الجنود الذين يحتاجهم الأوجاق من أزمير وأرجائها ، وذلك بناء على طلب الداي حسين[2]. هذا وكان الباب العالي يمنح موافقته لتجنيد الجنود في المشرق الذين يحتاج إليهم أوجاق الجزائر.

أما من الناحية السياسية فإلى غاية سنة 1800م كان الداي المعين حديثا يطلب تنصيبا رسميا. وسعيا إلى كسب ود الباب العالي يرسل الداي هدايا (منسوجات ، مرجان ، عبيد...) لم تكن اتاواة منتظمة بصرف النظر عن قيمتها ، كما كان السلطان يرد عليها أيضا بهدايا (كمدافع ، بارود ، وفي عامي 1801و 1817 قدم السلطان سفينتين حربيتين)[3].

في اطار الدبلوماسية لعبت الخلافة العثمانية دور الوسيط في الصلح بين الجزائر وتونس[4] ، حيث أصدرت أمرا في 1827/01/09م، بضرورة تحسين العلاقات القائمة منذ القدم بين أوجاقات الغرب وتعزيزها في إطار الوحدة الإسلامية ، إعادة الفارين من تونس إلى الجزائر[5].

كما جمع بين الدولة الجزائرية والخلافة العثمانية علاقات ثقافية تجسدت في الحديث عن الجزائر بإعتبارها استنبول الصغرى نظرا لمكانتها الدينية والعلمية والاقتصادية ، كما كثر عدد الوافدين عليها من مركز الخلافة (علماء، فقهاء ، دراويش, ...) وكان لهم دور في القضاء ونشر المذهب الحنفي ، والفتوى والتعليم بل كان منهم من أدى وظائف دبلوماسية.

أثر العثمانيون في الحياة الإجتماعية والثقافية للجزائرين من ذلك ربط المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي في المأكل والملبس والألقاب، والتقاليد والصنائع...إلخ. كما أثروا في العمارة كالمساجد والأضرحة وفي الخط واللغة والموسيقى. تمكن المجتمع الجزائري من خلال هذه العلاقات من بلوغ مرحلة المجتمع الواعي المتماسك والمتجاوب ضمن

---

[1]- رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات: **الجزائر في الوثائق العثمانية**، تر، فاضل بيات و بشار محمد صالح الشريف، سيستام أوفسات، أنقرة، 2010م، ص 106.

[2]- رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، **المرجع نفسه**، ص 148.

[3]- روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992م، ج1، ص 622.

[4]- أحمد آيت حبوش، **المرجع السابق**، ص 306.

[5] -رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، **المرجع نفسه**، ص 154.

قيم وعادات وتقاليد مستمدة من التشريع الإسلامي التي تشكل عامل وحدة قوية في المجتمع [1]. بالتالي كانت علاقة الجزائر بدار الخلافة علاقة تحالف، فكانت قوة الجزائر في قوة الخلافة، وكانت قوة الخلافة في قوة الجزائر[2].

II -علاقة الدولة الجزائرية بالدول الأوروبية:

كانت للدولة الجزائرية علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأوروبية، حيث كان الركن الشمالي الغربي من مدينة الجزائر حيا خاصا بالممثليات القنصلية لأهم الدول والممالك الأوروبية[3] (أنظر الملحق رقم04). ومع مطلع القرن التاسع عشر أصبحت الجزائر هدفا للتحالفات الأوروبية خاصة بعد مؤتمري فيينا1815م[4] وإكس لاشابيل1818م[5].

رغم أن بداية القرن التاسع عشر استهلت بإعادة ربط العلاقات بين فرنسا والجزائر، بعد أن نجح بونابرت في عقد اتفاقيات هدنة حيث وقع قنصله ديبوا تانفيل (**Dubois–Thainville**) مع داي الجزائر يوم 19/ماي/1800م هدنة تلاها توقيع معاهدة صلح بين الجانبين يوم30/سبتمبر من نفس العام[6]، إلا أن العلاقات الفرنسية الجزائرية لم تستعد الإستقرار المنتظر ، فقد بينت الأحداث التي توالت منذ نشوب النزاع الأوروبي أنه لم يعد ممكنا لمنطقة المغرب تجنب انعكاساته السلبية عليها خاصة في المجالين الإقتصادي والسياسي، كما بينت الفترة الماضية مدى الصعوبة والعناء اللذين واجهتهما الدبلوماسية الجزائرية للحفاظ على حيادها في الوقت الذي كان فيه الصراع

---

[1] -أبو القاسم سعد الله: **ابحاث وآراء...**، المرجع السابق، ج3، ص 195.

[2] -أحمد مريوش وأخرون: **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 115.

[3] -محمد زروال: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 23.

[4] -**مؤتمر فينا**: عقد هذا المؤتمر بالعاصمة النمساوية فيينا خلال الفترة الممتدة من 13/سبتمبر-9جوان/1815م، في البداية كان الإتفاق أن تحضره جميع الدول التي وقعت على اتفاقية باريس الأولى، وعندما تبين أن العددا كبير انحصر بين الدول الكبرى : بريطانيا، روسيا، بروسيا والنمسا، ونجح تاليران بضم فرنسا. راجع عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815-1919م**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص 32.

[5] -**مؤتمر إكس لاشابيل**: مؤتمر دولي عقد بمدينة إكس لاشابيل بحدود ألمانيا، في 30/سبتمبر/1818م، حضرته كل من دولة بريطانيا، وفرنسا وهولندا وايطاليا واسبانيا والبرتغال. راجع عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، دار الامة الجزائر، 2007م، ج3، ص 356.

[6] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 105.

محصورا فقط في منطقة غرب أوروبا، لكن عندما يخرج هذا الصراع عن هذا المجال ويتخذ طابعا امبرياليا ، فإن هذه السياسة تبدو شبه مستحيلة.

فرهانات الفترة المقبلة، حتى سقوط نابليون وانعقاد مؤتمر فيينا 1815م جعلت الجزائر في ضغط[1]. وفي أواسط عام 1814م اجتمع عدد من الساسة الأوروبيين في مؤتمر عام لأول مرة بمدينة فيينا وطرحت أمامهم عدة مشاكل أهمها ما سموه بالقرصنة المغربية، ومسألة تجارة الرقيق، وتحرير المسيحيين الموجودين بالجزائر، فأبدى الأميرال سيدني سميث (**Sidney Smith**) اهتماما خاصا بالمشكلة وقدم إلى المؤتمر في شهر أوت عام 1814م، مذكرة خاصة بمشكلة الجزائر والدول المغربية الأخرى طالب فيها بضرورة قيام أوروبا بعمل جماعي ضد دول المغرب لتحطيم قوتها البحرية وتغيير حكومتها الحالية بحكومات أخرى ترعى المبادئ المتبعة بين دول أوروبا. مراوغا الباب العالي، زاعما أن هذا العمل لا يمس سيادته بل بالعكس هو تأكيد لسيادته على تلك البلاد.

كان رأي جول بولينياك (**Jules Polignac**)[2] أن اشترك فرنسا في مثل هذه العمليات الحربية سينسي الفرنسيين أحزابهم القومية ويرضي حاجتهم للنشاط العسكري ولهذا قدم إلى المؤتمر مذكرة خاصة يوم 19/سبتمبر/1814م. ذكر فيها أن هذ العمل سيكون متنفسا لأسلحة أوروبا وحماستها الحربية.

ومع هذا اتفقت آراء كل من فرنسا وبريطانيا على رفض مشروع سميث لتعارض المصالح[3]. ففرنسا رأت في تنفيذه تحقيقا لتفوق الانجليز في حوض البحر المتوسط، أما بريطانيا فقد جاء على لسان وزير خارجيتها كاسلريه أنها تفضل بقاء نيابات المغرب قائمة حتى لا تتعرض تلك البلاد للفوضى التي تتيح لفرنسا إخضاعها بسهولة. بالتالي

---

[1] -جمال قنان: **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005م، ص 135.

[2] - **جول بولينياك**: إسمه الحقيقي Auguste-Jules-Armand-Marie de Polignac (14/ماي/1780-02/مارس/1847م) ولد في باريس، نفي قبل الثورة الفرنسية إلى إنجلترا، ولدى عودته، ألقي عليه القبض بتهمة التآمر ضد نابليون، فأودع السجن من 1804-1813م. في عام 1829، عينه شارل العاشر وزيرا للخارجية ورئيس الوزراء وكان مسؤولا عن المراسيم الصارمة التي تسببت في ثورة جويلية 1830م، فسجن مجددا من 1830-1836م ثم نفي. راجع، The Editors of Encyclopædia Britannica : **Jules-Armand**, **prince de Polignac** , French statesman Encyclopaedia Britannica , last updated02/11/2014. متاح على الرابط : http://www.britannica.com/EBchecked/topic/467353/Jules-Armand-prince-de-Polignac تاريخ أخر زيارة 2015/04/05م.

[3] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص ص108 ، 109.

إكتفى المؤتمر في معاهدته النهائية التي أعلنت يوم9/جوان/1815م بالتأكيد على تحريم القرصنة والاسترقاق في الجزائر أصلا وفي تونس وطرابلس بالتبعية، وضرورة القضاء عليهما كذلك في بقاع العالم الأخرى.

في شهر أوت من نفس العام عينت فرنسا بيير دوفال (**Pierre Deval**) قنصلا لها بالجزائر وأبدت نوايا حسنة تجاهها.

أما انجلترا فقد غيرت موقفها السابق وأصبحت تسعى لتبني مشروع سميث وتنفيذ فكرة التدخل ضد الجزائر باسم أوروبا والمسيحية. والسبب في ذلك ظهور تفوقها واكتسابها مركزا جيدا في المتوسط بعد أن سيطرت على الجزر الأيونية وأقر المؤتمر السابق سيطرتها على مالطة[1] ، فعقدت انجلترا معاهدة مع النمسا وبروسيا ضد الجزائر في شهر أكتوبر سنة1815م. كما اعتزمت الدول الأوروبية عقد إجتماع في لندن لبلورة سياسة مشتركة تجاه الجزائر بعد تهديدها مصالحهم التجارية في البحر المتوسط. وفي ماي من نفس السنة أرسلت انجلترا اسطولا بقيادة اللورد اكسموث (**Exmouth**) إلى مدينة الجزائر[2]، وقد شرح هذا الأخير للداي بأن يقبل الجزائريون هذا القرار وأن يحرروا أرقاءهم المسيحيين، لكن المبعوثين الانجليز كانوا موضع سخرية. فوصلت قوة بحرية انجليزية- هولندية تتألف من ست وثلاثين سفينة حربية.

أرسل اللورد اكسموث مركبا إلى الرصيف يحمل علم الهدنة وانذار أخيرا[3]. طلبت انجلترا من السلطات الجزائرية، اجراء الصلح مع الدول الأوروبية الصغيرة دون أخذ الجزية وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين, مقابل القليل من المال وقد اجبر داي الجزائر على الانصياع لهذه الشروط، ولكنه بعد انسحاب الأسطول الإنجليزي، ثار الشعب فخاف عمر باشا وتراجع عن التفاهم مع اللورد اكسموث وعليه اتحدا الأوسطولان الإنجليزي والهولندي وعادا الى الجزائر مرة ثانية وضربت المدينة بالمدافع بشدة، ومع أن عمر باشا جابه الأسطولان ببطولة، إلا أنه رضي بعقد معاهدة صلح مع كل من انجلترا وهولندا. وبالنظر إلى تلك المعاهدة أطلق سراح أسرى المسيحيين في الجزائر ولم تتعرض سفن هولندا بعد لهجوم من طرف الجزائريين[4]

---

[1] - يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 110.

[2] - Abdeljalil Temimi : "Ducoments turcs inédits sur le bonbardement d'Alger 1816", **Revue de l'occident musulman et la Méditerranée**, (N°5), 1968, P P 111, 112.

[3] -جون وولف: **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، تر، ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 445.

[4] -Abdeljalil Temimi, op. Cit, P113

في أثناء هذا العنف الانجليزي حاولت فرنسا أن تستفيد من هذا الوضع وأبرمت معاهدة تعيد الإمتيازات لفرنسا[1].

أما بريطانيا فسعت لتحقيق فكرة انشاء عصبة بحرية[2] من دول أوروبا البحرية ترغم دول المغرب على احترام القانون ووضع حد للقرصنة[3].

عندما إنعقد مؤتمر اكس لاشابيل يوم30/سبتمبر/1818. كانت كل دولة تقريبا ماتزال عند موقفها فالنمسا، ترى أن يعاد تأسيس منظمة "فرسان" القديس يوحنا في جزيرة ليسا lissa أو ألبا Alba، من جهتها عادت بريطانيا إلى عرض مشروعها السابق. أما فرنسا فكانت تسعى إلى العودة لإحتلال مقعدها ومكانتها بين الدول الكبرى التي حققت الانتصار عليها مثل انجلترا وروسيا ، فرأت أن تنضم إلى الحلف الرباعي (بريطانيا ، روسيا، النمسا، وبروسيا) على أن تستخدم كل دولة قوتها على حدة وتحدد منذ البداية عدد السفن التي ستستخدمها. كما يتم إخطار الباب العالي مقدما بكل تلك الإجراءات.

إن مازاد الأمور تشعبا وتعقيدا هو رغبة روسيا في الإشتراك في هذه القوة البحرية، ومحاولة كل من فرنسا وبريطانيا إبعادها عن حوض البحر المتوسط ومشاكله. لذلك فشل هذا المؤتمر أيضا في إجاد حل حاسم للمشكلة وإكتفى في بروتوكوله الذي أصدره يوم20/نوفمبر/ 1818م، بضرورة وضع حد للقرصنة وعلى تكليف فرنسا وبريطانيا بإبلاغ الجزائر إنذار من طرف المؤتمر بوقف أعمال القرصنة والإسترقاق وإلا فإنها ستؤلف حلفا أوروبيا عاما يقضي ربما على كيانها تماما[4]. ما جعل الداي يوفد بعثة إلى انجلترا خلال صيف1819م، ومن بين المهام الرئيسية التي أوكلت إليها معرفة حقيقة النوايا البريطانية بخصوص إشعار دول مؤتمر إكس لاشابيل، والتهديدات التي يتضمنها، وتبين مدى جدية واستعداد انجلترا للمساهمة في وضع هذه التهديدات موضع التنفيذ.

---

[1] -عمار حمداني، **حقيقة غزو الجزئر**، تر، لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص ص 44، 45.

[2] -للمزيد من المعلومات حول هذه العصبة البحرية ومواقف الدولة الأوروبية منها. راجع، جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 328.

[3] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص111.

[4] -يحي بوعزيز، **المرجع نفسه**، ص ص 113، 114.

عرفت الفترة التي أعقبت مسعى دول مؤتمر اكس لاشابيل 1818م، سلسلة من المضايقات والتحرشات والاستفزازات[1]. بعد أن ظهرت الشكوك بين فرنسا وبريطانيا حول مقرارات إكس لاشابيل وانعدام الثقة خاصة[2].

فلم تعرف العلاقات الفرنسية الجزائرية حيوية جديدة منذ سنة 1820إلى غاية1826م ازداد التوتر بسبب الإنخفاض المفاجئ في المبادلات التجارية التي كانت تدر عليها بفوائد. ومما زاد الوضع سوءا استيلاء البواخر الجزائرية على باخرتين رافعتين علم الحبر الأعظم[3].

أما انجلترا فقد تشاجر قنصلها ماك دونالد (**Macdonnel**) مع الداي حسين، بسبب اقتحام بعض الجزائريين مركز قنصليته بحثا عن بعض المتمردين، فاحتج القنصل على هذا العمل ورحل إلى بريطانيا وحث حكومته على إرسال حملة تأديبة ضد الجزائر فأرسلت قوة بحرية بقيادة هاري نيل (**Harry Neal**) وحملته مشروع معاهدة تتضمن حفظ حقوق الرعايا الإنجليز وإعطاء الأسبقية لقنصل بريطانيا، ولأن الداي لم يقبل هذه الشروط أخذت البحرية الإنجليزية تقذف المدينة طيلة يومي11 و12 جويلية عام 1824م. وفي النهاية خضع الانجليز للداي وعينوا رجلا آخر كقنصل ، وهذا ما اقنع الجزائريين أن الجزائر لا يمكن قهرها مالم تتوحد أوروبا كلها ضدها[4].

بفشل حملة نيل فشلت كل المحاولات الأوروبية لتدويل القضية الجزائرية وعادت كل دولة إلى معالجة شؤونها بنفسها مباشرة مع الجزائر، كما عادت العلاقات الجزائرية الأوروبية إلى سابق عهدها وأصبح الداي يشعر –أكثر من ذي قبل– بقوة ومناعة حصونه وموانئه. وخلا الجو لفرنسا لكي تسوي مشاكلها مع الجزائر بطرقها الخاصة التي كانت تفكر فيها وتسعى في تحقيقها منذ أمد طويل ، وساعدها الحظ باختفاء كثير من الذكريات النابوليونية التي كانت تمقتها أوروبا[5].

بالحديث عن العلاقات الجزائرية الأمريكية فخلال السنوات الأول من القرن 19م، عرضت أمريكا على الداي أن تدفع له النقود بدلا من المعدات العسكرية ، وذلك لتراجعها, بسبب حربها مع بريطانيا سنة 1812م، فرفض الداي ذلك وأعلن الحرب عليها. لكنها بعد أن وقعت السلام مع بريطانيا 1815م ظهرت بقوة بحرية جديدة

---

[1] –جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 329.
[2] –يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 114.
[3] –عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص ص49، 50.
[4] –جون وولف، **المرجع السابق**، ص 448.
[5] –يحي بوعزيز، **المرجع نفسه**، ص ص 114، 115.

وأرسلت أسطولها أمام مدينة الجزائر لكي يفرض السلام على الداي، فأبرمت بين الطرفين معاهدة سلام في مدينة الجزائر سنة 1815م، وجددت هذه المعاهدة عدة مرات، حينها أصبحت العلاقات الجزائرية-الأمريكية عادية وبقيت كذلك إلى الإحتلال الفرنسي[1].

إستنتاج :

من خلال ما سبق نلاحظ أن خير الدين كان له فضل في تنظيم الجزائر، تنظيما جيدا، إستمر حتى سقوط العاصمة بيد الفرنسيين سنة 1830م. إلا أن بعض الإخفاقات قد واجهت بعض حكام الجزائر بعد وفاته[2]. تمثلت في عدم الاهتمام الكبير بالجوانب الاجتماعية و الصحية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الدولة على مواكبة التطور الحاصل في الضفة الأخرى.

لم تكن الجزائر "إيالة" لأحد ، ولا جزء منه، ولا تابعة له، ولا ملحقة به[3]، فالواقع يثبت أن الدولة الجزائرية قبل الحملة الفرنسية، كانت تستجيب للمعايير التي تقوم عليها دولة ذات سيادة. كانت تمضي المعاهدات مع الدول الأخرى، وتعلن الحرب والسلام حسب معيار واحد يعبر عن مصالحها، كما لا تتدخل أي دولة في تعيين موظفيها مهما كان مستواهم أو تنظيمهم الاقتصادي والاجتماعي وعلاوة على ذلك، فإن هذه السيادة معترف بها من طرف العديد من الدول الأوروبية[4]. وعلى هذا الأساس كانت لها علاقات خارجية خاصة بها كدولة جزائرية خالصة وكيان مستقل، وما كان توافق علاقتها في كثير من الأحيان مع الخلافة العثمانية إلا نابعا من إنتمائها وولاءها الديني لهذه الأخيرة.

حازت الدولة الجزائرية الأولى الحديثة على مكانة مرموقة نبعت من تمتعها بحكومة قوية تسندها قوة برية مهابة الجانب وقوة بحرية سيدة في البحر المتوسط. تمكنت الجزائر بفضلها من التصدي للاعتداءات الأوروبية، وإنتهاج سياسة هجومية أربكت دول أوروبا المسيحية، وأجبرت معظمها على التقرب منها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وإفتداء أمن تجارتها بدفع الإتاوات والهدايا.

---

[1] -ابو القاسم سعد الله، **ابحاث وآراء...**، **المرجع السابق**، ج1، ص 250.

[2] - مؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان، **المرجع السابق**، ص 411، 412.

[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج2، ص 284.

[4] -عمار حمداني: **المرجع السابق**، ص 15، 16.

لكن إتحاد كلمة أوروبا ضد الجزائر في بداية القرن التاسع عشر، وإختلال التوازن الإقتصادي والعسكري بين الجانبين بفضل الثورة الصناعية، أضعفت الجزائر إلى حد بعيد[1] و أفقدتها مكانتها واحترام الآخرين بما فيهم للأسف الشديد الفرنسيين.

[1] - بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 23.

الفصل الأول:

فرنسا تناصب الجزائر العداء

رغم أن الخلاف كان قائما بين الدولة الجزائرية والدول الأوروبية عامة، إلا أنه انحصر بين الجزائر وفرنسا بحيث ادعت أنها تدافع عن مصالح المسيحيين وسنحاول في هذا المبحث مناقشة خلفية هذا الخلاف وما أفرزه.

المبحث الأول: خلفية الخلاف بين فرنسا والجزائر وتداعياته

I- الجهاد البحري: منذ العصر القديم إلى غاية القرن الثامن عشر كانت القرصنة في البحر المتوسط ظاهرة دولية عامة تشكل مع الحرب والتجارة ثالوثا لا ينفصم[1].

القرصنة في اللغة هي عمل القرصان في السطو والنهب[2]. وقد أطلق المؤرخون الغربيون مصطلح القرصنة على العمليات البحرية الحربية الإسلامية الموجه بالدرجة الأولى ضد سفن الدول الأوروبية وغير الأوروبية، التي تناصب المسلمين في المغرب العداء وتغير على سواحلهم.

و بكل موضوعية يمكن القول أن هجوم السفن الإسلامية ضد السفن المسيحية يعتبر جهادا بحريا إسلاميا بإمتداد الجهاد الإسلامي من الأرض إلى البحر لأن المسلمين استندوا إلى مبدأ الجهاد الإسلامي في محاربة أعداء الإسلام سواء على الأرض أو في البحر ورد اعتداءاتهم. بهذا فإننا نطلق على العمليات البحرية التي قام بها المسلمون في مياه البحر المتوسط ضد الدول الأوروبية و"فرسان" القديس يوحنا من القرن الخامس عشر وإلى غاية القرن التاسع عشر جهادا بحريا[3]. وإذا تحدثنا عن عملية الجهاد البحري في المغرب الأوسط فقد كتب مؤرخون كثر حوله ومنهم البكري الذي ذكر بأنها تركزت بشكل كبير في مدينة الجزائر، وهران، وتنس[4].

ومع مجئ الأخوة أبناء يعقوب أذل الأسطول الجزائري كثيرا من الدول النصرانية وأجبرها على دفع اتاوات وهدايا منتظمة لخزينة الدولة الجزائرية[5].

---

[1] -المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ج2، ص 141.

[2] -عبد الحميد الغرباوي: **منجي الطلاب عربي-عربي**، دار القبس، (د. ب)، (د.س)، ص 737.

[3] -رأفت الشيخ: **تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية**، مصر، 1994م، ص 372.

[4]- Khelifa Abderrahmane: **Histoire d’Eldzair Bani Mazghanna**, Editions Dalimen, Alger, 2007 , P79.

[5] -إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر: **العالم الإسلامي الحديث، القارة الإفريقية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999، ج2، ص 126.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وحتى الإحتلال الفرنسي للجزائر تعرضت عملية الجهاد البحري الإسلامي لضغوطات إنتهى دورها [1] .

فلم تجد فرنسا صعوبة في البحث عن ذرائع لتبرير غزوها للجزائر، وكانت الذريعة الأولى هي مسألة القرصنة البحرية والتي رغم تراجعها بسبب الحملات التي قامت بها الأساطيل الأوروبية والأمريكية في مطلع القرن التاسع عشر، إلا أن عدم موافقة الجزائر على قرارات مؤتمر إكس لاشابيل (1818م) أتاح لفرنسا فرصة التأكيد بأن الحكومة الجزائرية كانت تحمي القراصنة وتوفر لهم الملاذ الآمن. كما أن مشاركة البحرية الجزائرية في الحرب ضد اليونان إلى جانب الأسطول العثماني والأسطول المصري كانت سببا في أن تواصل دول الغرب بما في ذلك فرنسا اتهامها بالتعصب ضد المسيحيين، وفي أن تعمل على القضاء نهائيا على خطر بحريتها في البحر المتوسط متذرعة بضرورة القضاء على القرصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في ذلك البحر[2]. إن هذه النقطة بالذات تقودونا إلى التأكيد على أن الصراع بين الجزائر وفرنسا كان صراعا دينيا نتج عن التعصب الديني، وتجسده مقولة وزير حربية فرنسا: **"** لقد أرادت العناية الإلهية أن تتأثر حمية جلالتكم للقضاء على ألد أعداء الدين والإنسانية، وربما يسعدنا الحظ لننشر المدنية بين السكان الأصلين وندخلهم في النصرانية **"**[3] .

إن ما جعلنا نقرن فكرة الصراع الديني بمسألة الجهاد البحري، هو الطابع الديني الذي إكتسبته فكرة الجهاد البحري في حد ذاته مما جعل فرنسا تتخذه كأحد الأسباب الجوهرية الخفية لتبرير غزوها للجزائر.

---

[1] -رأفت الشيخ، **المرجع السابق**، ص 385.

[2] -إسماعيل أحمد ياغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 225.

[3] -إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 126.

II – قضية الديون :

تعودت الأدبيات التاريخية الفرنسية التركيز على دور التاجرين بوشناق وبكري في تعكير صفو العلاقات الجزائرية– الفرنسية منذ بداية القرن التاسع عشر، من خلال مسألة الديون التي جثمت على كاهلها وجعلتها تعيش حالة من التوتر أفضت إلى القطيعة بين البلدين عام 1827م[1].

فرغم أن العلاقات الفرنسية –الجزائرية مقارنة بباقي علاقات الدول الأجنبية كانت على العموم طيبة، وبلغت أوجها في عهد الثورة الفرنسية الجديدة، حيث إعترفت الدولة الجزائرية بالجمهورية الفرنسية الجديدة، وقدمت لها جميع أنواع المساعدات بما في ذلك اللحم المجفف والحبوب. في وقت تألبت فيه الدول الأوروبية ضدها وفرضت حصارا محكما عليها[2].

أما مسألة الديون فتعود جذورها التاريخية الى عام 1796م، حيث أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليونا من الفرنكات بدون فائدة، على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر. في أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة، فتدفع الشركة الفرنسية المعنية (الشركة الملكية، ثم خليفتها الوكالة الوطنية الفرنسية) الثمن إلى الحكومة الجزائرية، لكن وخلال حكومة المؤتمر غيرت فرنسا طريقة الدفع، فلجأت إلى التاجرين الهوديين الجزائريين بكري[3] وبوشناق[4]. ليقوما بالدفع بدلهما إلى الحكومة الجزائرية [5]. ومنذ بداية المعاملات، لم يكن الفرنسيون مرتاحين لهاذين التاجرين. لقد كانوا يتعاملون معهما بكل حذر وريبة، ففي الوقت

---

[1] –جمال قنان، **المرجع السابق،** ص104.

[2] –إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق،** ص ص 252، 253.

[3] **–بكري:** ميشال كوهين، المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت كان صاحب تجارة في أوروبا قبل أن يفتتح سنة 1770م مركزا له في مدينة الجزائر. راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق،** ص 140.

[4] **–بوشناق:** نفتالي بوشناق، المعروف باسمه المستعرب بوجناح، كان أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج وجاءت إلى مدينة الجزائر حوالي 1723م.راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع نفسه.**

[5] –أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الأحتلال "**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 14.

الذي كانوا يطالبونهما بالمزيد من شحنات القمح كانوا يسددون قيمتها بالتقطير. ولم يكن بوسعهما وقف معاملاتهما نظرا لتشعب عملياتهما في فرنسا نفسها من جهة، وضغط الداي عليها باستمرار من جهة ثانية [1].

استمرت الحكومة الفرنسية في شراء القمح الجزائري ومواد أخرى، حتى بلغت ديون الجزائر على فرنسا 24 مليون فرنك. حينها قامت فرنسا بدفع النسبة الكبيرة من ثمن القمح إلى الشركة اليهودية، لكن الشركة اليهودية تواطأت مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها. وقامت بمخادعة حكومة الجزائر بحيث تراخت في سعيها لقبض ما تبقى من ديون الجزائر في ذمة فرنسا وذلك قصد تعقيد القضية وخلق مشاكل مع فرنسا[2].

بمجرد إكتشاف الداي لهذه الخدعة، واجه الشركة اليهودية بالحقائق وشدد عليها الخناق لكي تدفع أموال الجزائر المجمدة لديها. وبدل أن تدفع ديون دولة الجزائر المؤرخ في28/أكتوبر/ 1819م، قام المسؤولين في الشركة اليهودية بمراوغة خبيثة تمثلت في تقديم رشوة إلى السفير الفرنسي بالجزائر وممثل الشركة اليهودية بباريس نيقولا بليفيل (**Nicolas Pléville**)، لا تقل عن مليونين من الفرنكات الفرنسية وذلك بقصد المماطلة وعدم دفع الأموال المستحقة للجزائر[3]. لأنه في الوقت الذي كانت فرنسا مدينة لليهوديين الجزائريين، كانا هما مدينيين للدولة الجزائرية[4]. وهكذا تشكلت لجنة رباعية [5] لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود وقدرته اللجنة ب42 مليون من الفرنكات، لكن هذا المبلغ انخفض شيئا فشيئا إلى أن وصل إلى 7 ملايين فقط نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على بكري وبوشناق.

وفي 24/جويلية/1820، صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص 7ملايين فرنك لتسديد الدين إلى بكري وبوشناق، وعندئذ واجهت الحكومة الفرنسية مطالب كثيرة يدعي أصحابها بأن بكري مدين لهم عندها قامت

---

[1] -جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 105.

[2] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ص 345.

[3] -عمار بوحوش: **تاريخ الجزائر السياسي، من البداية وإلى غاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، ص ص87، 88.

[4] -أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، **المرجع السابق**، ص 16.

[5] -**لجنة فرنسية لدراسة دين الجزائر**: في بعض المراجع لجنة ثلاثية، تم تشكيلها سنة 1819م، بعد مرافعة وتحكم قضائي استغرق عدة سنوات، بغرض دراسة قائمة الحساب وتكونت من ثلاثة خبراء فرنسيين. راجع، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع نفسه**، ج3، ص 349.

الحكومة الفرنسية بإحالة القضية إلى المحاكم[1]. كما قامت بإيقاف عملية الدفع، فإحتج الداي على هذا التصرف الغريب لأنه لا يحق لمحكمة فرنسية أن تتدخل في قضية خارجية، ولأن الخلاف في نظر الداي بين مواطنين فرنسيين ويهوديان يعتبران من رعاياها، بالتالي فإن القضية من اختصاص القضاء الجزائري.

بعد مناشدات عدة وجهها حاكم الجزائر إلى ملك فرنسا، الذي لم يكلف نفسه حتى مشقة الرد على رسائله الثلاثة بخصوص هذه القضية، أدرك الداي بأن أمواله وجميع حقوق دولته ضاعت نتيجة تواطئ المسؤولين الفرنسيين ودسائس الشركة الفرنسية وتلاعب القنصل بيار دوفال. وبمجرد إفتضاح أمر اليهوديان بكري وبوشناق ، لاذا بالفرار خفية، بعد تحصلهما على المبلغ المستحق لخزينة الجزائر.

III- حادثة المروحة /29/أفريل/1827م:

قبل الحديث عن تفاصيل السبب المباشر الذي أتخذته فرنسا كذريعة لغزو الجزائر، ينبغي علينا التعرف على الشخصيتان البارزتان في هذه الحادثة، الداي حسين (أنظر الملحق رقم05)، و القنصل الفرنسي بالجزائر دوفال.

على الرغم من أنه لا توجد لحد الآن سيرة ذاتية جدية عن الداي حسين، إلا أن العديد من المؤرخين تحدثوا عنه، فيذكر الترٍ، أن الداي حسين ولد عام 1779م في مدينة دينزلي، جاء إلى الجزائر مع أخيه وعمل في صيد السمك، بعدها التحق بالجيش الانكشاري وترفع حسب التسلسل إلى أن أصبح خوجة الخيل[2]. وعندما كان الداي علي خوجة، على فراش الموت أوصى بإسناد منصب الداي له[3]. رغم رفضه في البداية استلام المنصب، إلا أنه قبل في النهاية. ولدى إعلانه القبول أطلقت المدفعية إذانا بإستلامه، المنصب الجديد كما جاء فرمان من إستنبول لتأكيد ذلك التنصيب.

كان الداي حسين قويا ومتينا وفعالا وعادلا، وهو قاسي وصلب في إجراءاته[4]، يمكن أن نكمل ملامح شخصيته بالإعتماد على آراء بعض الشخصيات التي عاصرته، وكانت لها علاقة مباشرة به.

---

[1] -إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 255، 256.

[2] – عزيز سامح ألتر، **المرجع السابق**، ص 616.

[3]-De Grammont ,op. Cit, P 303.

[4] – عزيز سامح ألتر، **المرجع نفسه**، ص ص617، 618.

فالشريف الزهار يشهد على أنه " كان قوي النفس لا يتزعزع لعظام الأمور، ولا يتضعضع لنوائب الدهر، وأما سيرته في أهل البلد، وأهل مملكته فقد سار فيهم سيرة حسنة، لم يسرها من تقدمه من لين الجانب وسهولة المجاب والعفو عن الجرائم، والصفح عن الزلات والكف عن الدماء والمحارم، ورفع الظلامات وتفقد أحوال الضعفاء. وكان تقيا، محبا للصالحين ولمن انتسب إليهم، حتى إنه كان يغتر بأهل البدع فيحسن إعتقاده فيهم ويكرمه، ويستبشر بمقالتهم، وكان الواجب عليه التغير على أهل البدع وزجرهم على فعلهم القبيح ومخالفتهم للسنة. وكان يلتزم أحكام الشريعة المطهرة..."[1].

هذه الشهادة من الزهار يمكن أن ندعمها بشهادة حمدان خوجة الذي يقول عن آخر دايات الجزائر أنه " كان رجلا عالما وشجاعا، وحكيما" [2].

أما القنصل الأمريكي **شيلر**(**Shaler**) يعترف هو الآخر أن: " الباشا حسين ارتفع إلى درجة من الإحترام والقوة الأخلاقية لم يصل اليها إلا القلائل من الدايات السابقين له ".

في حين أجاب بن سمون مسير قنصلية توسكان في الجزائر، عندما سئل عن الداي حسين من طرف جانتي دوبوسي أجاب بهذا الوصف: " لم يكن الداي حسين متسلطا كسابقيه، كان طيبا، وديعا فخورا وشجاعا، لا يتخذ قرارا شخصيا بل يفضل ترك فصل الخصومات والنزاعات للعلماء. كان نشطا وقادرا يريد معرفة كل شيء ويقدر الأمور بنفسه، ويختلف من هذه الزاوية عن سابقيه الذين يعتمدون دائما على وزرائهم الذين يتأثرون بالإطراء وبالتالي يميلون إلى الظلم. إلا أن ماشوه هذه الصفات الحميدة هو عناده وتصلبه وهذا ما أدى إلى إفلاسه " [3].

هذه الشهادات المقدمة حول رجل لطالما اتهم بأنه " متعصب " و" دموي" و " همجي " والأهم " رئيس للقراصنة ". تعبيرا عن تصرفه مع القنصل الفرنسي دوفال. هذا الأخير كان إبنا لمترجم فرنسي، كان يعمل في السفارة الفرنسية في استنبول وقد تولى جميع مهامه القنصلية في القنصليات الفرنسية بآسيا الصغرى[4]. ويرى شارل أندري جوليان أن دوفال من مدينة بيرا Péra، كان الرجل المناسب للقيام بالعمل الدنيئ الذي بدر منه، إذ أنه كان يعتبر

---

[1] -أحمد توفيق المدني: **آثار الأستاذ أحمد توفيق المدني**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 1954م، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، مج7، ص ص 219 ، 220.

[2] -حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 146.

[3] -عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 19.

[4] -حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع نفسه**، ص 166.

لدى الجميع في مرافئ البحر الأبيض المتوسط؛ رجلا معتوها يمكن أن يشتبه بأمره. فهو رجل ذو 55 سنة، يتمتع بخبرة كبيرة فيما يخص البلاد الإسلامية. يتكلم اللغتين التركية والعربية بطلاقة تامة، معتاد على السلوك المخاتل منذ ريعان شبابه، كما يتمتع بمرونة وخسة في الاستنفاع، وحس في تدبير الدسائس، والقدرات الدبلوماسية على حد سواء[1]. أما شيلر الذي كان لايزال يشغل وظيفته، عندما استلم دوفال منصبه كقنصل فرنسي فيقول عنه: " مع نهاية 1815م، قدم إلى مدينة الجزائر أحد أعوان الأمراء الذين أعيد لهم عرشهم، ومنذ ذلك الحين، تم انتهاج نظام غير معقول من الإمتيازات المفلسة إزاء القرصنة والمعاملات التي لا تشرف الأمة العظيمة والقوية. وبذلك انحط الطابع الذي يميز فرنسا وانتقص من مصداقيتها السياسية لدرجة أنه من البغيض استعراض تفاصيل هذه الصفقات المقرفة" .

هذه إذن الملامح العامة للشخصيتين، من خلال أراء من تعاملوا معهم. ولنا أن نفهم بعد ذلك جانب من حقيقة الإهانة المزعومة الموجه من طرف شخص كالداي حسين إلى شخص كالقنصل دوفال. الذي منذ تعينه كقنصلا بمدينة الجزائر، كلف رسميا بطمأنة الداي خصوصا فيما يتعلق بديون بكري[2]. فاستغل موقعه كقنصل وعمل على زعزعة العلاقات الجزائرية-الفرنسية، وقد اتفق مع بكري على تفعيل قضية الديون في فرنسا، وكان ينوي أن يستولي مع بعض أصدقائه على هذه المبالغ في حين أنه كان يجدد الوعود للداي بتسليمه إياها [3].

وعندما أعلن يعقوب بكري بأنه قد دفع بعض النقود إلى القنصل الفرنسي. فقد الداي الثقة تماما في القنصل، وبعث برسائل إلى فرنسا يطالبها فيها بإستدعاء قنصلها وتسليمه الدين[4].

كان الداي لايزال في انتظار الرد على الرسائل التي بعث بها إلى الحكومة الفرنسية حول قضية الدين، عندما قدم القنصل الفرنسي دوفال في 29 /أفريل/ 1827م، عشية عيد البيرم[5]، إلى قصر القصبة لتهنئته كما جرت عليه

---

[1] -شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص ص48، 49.

[2] -شارل أندري جوليان، **المرجع نفسه**، ص 47.

[3] -كمال بن صحراوي: **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، شهادة ماجستير، غ.منشورة، المركز الجامعي مصطفي استنبولي، معسكر-الجزائر، 2007/2006م، ص117.

[4] -أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، **المرجع السابق**، ص 23.

[5] - **بيرم**: كلمة تركية تعني عيد الفطر، الذي يوافق الأول من شوال. راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 142.

العادة [1]. فجرى حوار بينهما باللغة التركية مباشرة وبدون مترجم، تمحور أساسا حول العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وحول شكوى الداي فيما يخص عدم تلقيه الرد على رسائله بخصوص دين بكري[2]. وانتهى بمشهد ضربة المروحة (أنظر الملحق رقم06).

تعددت الروايات التي أرخت لحادثة المروحة، ففي الوقت الذي صورها بعض المؤرخين على أنها رد فعل طبيعي من شخص مثل الداي حسين، على استفزاز لفظي من قبل القنصل دوفال، صورها البعض الأخر على أنها إهانة عظيمة للشرف الفرنسي المتمثل في شخص قنصلها [3] .

استنادا إلى روايته الشخصية للحادثة، رغم تماطله في تحريرها ورفعها للحكومة وهذا ما حمل شارل اندري جوليان للقول بأن: " القنصل على ما يبدو لم يستوعب الإهانة بسرعة ولم يتطرق في تقرير الذي أعده إلا في نهايته كإعلان متأخر إلى البعد الوطني وما ترتب على ذلك التصرف من رد شديد ".

فالقنصل دوفال يؤكد في روايته(أنظر ملحق رقم07) أنه استقبل شخصيا من طرف الداي.

في الوقت الذي تأكد فيه باقي الروايات وفي مقدمتها رواية الداي حسين نفسه، والموظفين السامين الجزائريين والقناصل الأجانب الأوربيين، أن المشهد وقع أمام حشد من الحضور[4]. هذا ويظهر الكثير من المورخين تحفظا كبيرا على رواية دوفال، وفي مقدمتهم المؤرخ الفرنسي غالبير الذي اعتبرها مجرد تبرير للغزو بإعتباره عقابا للداي بقوله:

" فحتى لو كان هناك داع لدى الداي للشكوى من القنصل دوفال –وهي شكوى لا يمكننا قبولها بحال- فما كان له أن يضربه ". بالتالي حسب غالبير يحق للقنصل دوفال، الشاب الأرعن أن يشتم الشيخ المسن، رئيس الدولة، في

---

[1] -Alfred Nettement : **Histoire de la conquéte d'Alger**, librairie Jacques Lecoffre, Paris, 1868, P 144.

[2] -شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 53.

[3] – للإشارة هنا أنه حتى بالنسبة للمؤرخين الذين ذهبوا في صالح قنصل فرنسا دوفال؛ برروا ذلك بجهل هذا الأخير للغة التركية ما جعله يتكلم بهذا الشكل. راجع،

Mahmoud Bacha : **Prise de la Régence d'Alger ; ou le prétexte du coup d'éventaile**, edition Elmel, 2005, P 18

[4] -عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص ص 69، 70.

عاصمته بل وفي قصره، ويوم عيد وأمام حاشيته والسلك الدبلوماسي، فضلا عن الموضوع نفسه وهو رفض فرنسا لتسديد الديون، ولكن ليس للداي حسين أن ينفعل ولا أن يرد الفعل، بل كان عليه أن يقبل الإهانة ويسكت[1].

أما داي الجزائر فقد قدم رواية أقرب للصواب في رسالة وجهها للصدر الأعظم للخلافة العثمانية يوم18/ديسمبر/1827م، يوضح من خلالها أن سلوك وألفاظ القنصل دوفال، المستفز، هي التي حملته على التصرف هكذا [2]. وهذا ما تؤكد عليه شهادة حمدان بن عثمان خوجة، حيث يورد في كتابه المرآة: " أن جواب السيد دوفال، كان في منتهى الوقاحة إذ جاء كآتي: " إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم ". ويعلق في نفس الوقت أن الداي كان من الممكن أن يكون أكثر تسامحا مع القنصل لولا تواجد حاشيته، ماجعل الداي يشعر بالإهانة، ولم يستطع تمالك نفسه فضربه بالمروحة المصنوعة من سعف النخل ضربة واحدة " [3].

هكذا إذن كانت ضربة المروحة كإساءة لرجل في حجم داي الجزائر، نتيجة استفزاز أوحي به لدوفال من طرف البارون دي دماس (**Damas**). والمؤكد إذن أن الحادثة تم إختلاقها لتبرر خطة العدوان على الجزائر التي وضعت مسبقا[4].

VI–حصار مدينة الجزائر15/جوان/1827م:

لم يكن الداي الذي مع اقتناعه بعدالة قضيته، يتوقع أن يترتب على الحادثة تبعات مؤسفة [5]. فقد كان رد فرنسا هو إرسالها لقطعة من أسطولها أمام الجزائر بقيادة القبطان كولي (**Collet**).

وصلت القطعة يوم 12/جوان/1827م، وصعد القنصل دوفال سفينة القبطان المسماه "لابروفانس Provence". وكان قبل صعوده، قد عهد –بمحض إرادته– إلى قنصل سردينيا داتيلي دبلاتوري، التكفل بالمصالح الفرنسية. يرى بعض المؤرخين أن هذا الإجراء يعبر عن دهاء دوفال؛ ذلك أنه قطع على كولي أي محاولة

---

[1] –مولود قاسم نايت بالقاسم، **المرجع السابق**، ص 196.

[2] –بعث الداي حسين رسالة إلى السلطان العثماني ومن ضمن ما جاء فيها قوله: " إن القنصل المذكور بعناده وعجرفته، أجاب بعبارات وقحة، وتجرأ فتلفظ بكلام يسيء إلى الدين الإسلامي، ويمس شرف السلطان." راجع، محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 60.

[3] –حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 142.

[4] –عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 75.

[5] –شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 55.

مباشرة للتفاوض مع الداي، وبالتالي فضح ادعاءته خاصة إن كانت المفاوضات بحضور الشهود حول "ضربة المروحة".

تتحدث بعض المراجع على أنه، وبمجرد وصول كولي طلب من الباشا أن يأتي إليه شخصيا ويعتذر للقنصل[1]. إلا أن ما أجمع عليه المؤرخون أن كولي، جاء إلى مدينة الجزائر قصد محاصرة الشواطئ الجزائرية، وتقديم إنذار للداي يطالبه فيه خاصة بتقديم إعتذار رسمي عن ما وصف بالإهانة التي لحقت بفرنسا [2]. محددا له أربعا وعشرين ساعة للرد.

تلقاها الداي الشروط التي وضعتها فرنسا حتى ترفع حصارها على مدينة الجزائر[3] بإستهزاء حيث صاح قائلا: "كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي !" [4]. بناءا على هذه الإجابة تقرر إعلان الحصار على مدنية الجزائر يوم16/جوان /1827م، وهو إعلان للحرب قابله الداي بتخريب المنشأت الفرنسية في بونة والقالة[5].

أثناء هذا الحصار الذي دام ثلاث سنوات، قامت معارك بحرية بين الأسطول الفرنسي ونظيره الجزائري من بينها المعركة البحرية التي جرت يوم4/أكتوبر/1827م، عندما حاولت إحدى عشر سفينة جزائرية بقيادة عمر رايس بمهاجمة قطع الأسطول الفرنسي، محاولة فك الحصار وإبعاد القطع البحرية الفرنسية عن السواحل الجزائرية، فإنتهت هذه المعركة البحرية بعد عدة ساعات بتراجع الفرنسين، بينما عادت السفن الجزائرية إلى الميناء، وقد ألحق بأكثرها أضرار بالغة [6].

إضافة إلى المعارك البحرية تعرضت الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية خلال سنوات الحصار غارات ومعارك بحرية، مثل الغارة التي تعرض لها ميناء وهران يوم 22/ماي/1828م، حيث قام القبطانان روبير واندري

---

[1] -أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** ....، المرجع السابق، ص 24.

[2] -علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث المعاصر، تخلف فإستعمار فمقاومة**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م، ص 37.

[3] -للإطلاع على شروط الترضية راجع أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**....، **المرجع نفسه**، ص ص 24، 25.

[4] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 56.

[5] -Alfred Nettement, op. Cit, P 147.

[6] -نصر الدين سعيدوني: "الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م"، **المجلة التاريخية المغربية** ع5، تونس، 1979م، ص ص 36، 37.

دوناسيا (**Robert et André de Nacit**)، بتنفيذ الهجوم الذي أسفر عن استرجاع الفرنسيين لإحدى سفنهم، التي وقعت في أيدي الجزائريين قبل عام من ذلك وهي من نوع البريك[1].

وعلى كل فإن الحصار البحري الفرنسي يبدو لنا من خلال الأحداث التي عاشتها الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر بمثابة بداية لتطبيق خطة سياسية تبنتها بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وانجلترا في مؤتمر فيينا 1815م، وإيكس لاشابيل 1818م، والتي كانت تهدف أساسا إلى القضاء على القوة البحرية الجزائرية الإسلامية في البحر المتوسط، وذلك تمهيدا للإحتلال العسكري. هذه الخطة الإستعمارية كانت تتجاوب ووضع فرنسا الخاص ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية فضلا على ظروفها السياسية. فبعد سقوط نابليون (**Napoléon**) 1814م، وما نتج عنه من ضرورة التقيد بسياسة التشاور الدولي والمحافظة على التوازن الأوروبي أصبح من الصعب على حكام فرنسا أن يجدوا مجالا للتحرك الحربي في أوروبا، إذ لم يبق أمامهم سوى البحث عن ذلك خارج نطاق أوروبا ولاسيما في القارة الإفريقية وشمالها على وجه التحديد.

وبهذه النظرة للأوضاع الدولية ومقتضياتها تبرز لنا التهديدات التي ارتبطت بعملية الحصار وما صحبها من أسلوب دبلوماسي يؤدي إلى رفع حصارها على مدينة الجزائر، اتصف بالخداع والمراوغة، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الماكرة[2]، التي مارستها فرنسا لتحول دون التوصل إلى حل.

---

[1] -Alfred Nettment, op. Cit, P 72.

[2] -نصر الدين سعيدوني: **"الحصار البحري الفرنسي..."، المرجع السابق**، ص42.

المبحث الثاني: محاولات الخلافة العثمانية إفشال الحصار وإحتلال مدينة الجزائر

I-علم الباب العالي بحصار مدينة الجزائر و أسباب تأخر تدخله :

سبق وأن تم التوضيح أن العلاقة بين الدولة الجزائرية والخلافة العثمانية، كانت علاقة تحالف هذه العلاقة تفرض بالضرورة تدخل الحليف لنجدة حليفه إذا هدد بخطر ما.

لكن ما يلاحظ أن الخلافة العثمانية بإعتبارها حامية العالم الإسلامي، لم تكن تنوي أن تحشر نفسها في قضية حصار مدينة الجزائر[1]، فعندما قدم مترجم سفير فرنسا في اسطنبول الكونت غوليمينو(**Guileminot**) [2] في أوئل شهر/أوت/1827م، للباب العالي، مذكرة كتبها السفير أكد فيها على ضرورة تدخل الحكومة العثمانية لتأديب داي الجزائر[3] وإلخطار الباب العالي بمحاصرة السفن الحربية الفرنسية لمدينة الجزائر. متخذتا من البند الحادي عشر من المعاهدة المبرمة بين الدولتين الفرنسية والعثمانية في ربيع الأول 1153هـ الموافق لـ30/ماي/1740م، ذريعة لإعلان الحرب على الجزائر.

كان موقف الخلافة من هذه المذكرة، أن رفض رئيس الكتاب قبولها وأبان لمترجم السفارة الفرنسية عدم شرعية عمل الحكومة الفرنسية، بحيث كان ينبغي عليها قبل إعلان الحرب إبلاغ الباب العالي بذلك لكنه أجاب بأنه سيطلع آمريه على ترجمتها فقط. ذلك لأن الخلافة كانت منشغلة بإخماد ثورة جزيرة مورا منذ ستة سنوات، وعليه تقرر

---

[1] -ننوه هنا أننا وجدنا في تقرير الحاج أحمد أفندي _المأذون من قبل مفتي الجزائر وهو من مواليد الجزائر_ حول سقوط الجزائر، أنه خلال الحصار أوفد الخليفة العثمانية محمود الثاني عبد الرحمان أفندي ناظر ترسانة الحرب للتباحث مع الداي حسين، لكن هذا الأخير أخفاه في مكان بحيث لم يعلم أحد بمأموريته. لكننا لم نجد لهذا الاسم أثرا في المراجع الأخرى فرجحنا أن التدخل الفعلي الذي قامت به الخلافة كان بإيفاد خليل أفندي. راجع ، محمد الهادي الحسني : **احتلال الجزائر من خلال نصوص معاصرة** ، عالم الأفكار، (د. ب)، (د. س)، ص 57.

[2] -**Guileminot Charles-Armand** : (**1774-1840**) متطوع ومساعد في معسكر Moreau، أصبح سنة 1798م، جينرال وبارون الإمبراطورية. عين كمفوض من قبل الملك لتثبيت الحدود الشرقية. أرسل كسفير إلى القسطنطينة وبقي في منصبه إلى غاية 1831م. راجع،

D'Haussey : **Mémoires du baron D'Haussez**, T 2, calmann Lévy fréres, Paris, 1897, P 134.

[3] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 151.

في إجتماع عقد برئاسة الصدر الأعظم وضم وزير الحربية خسرو باشا، عدم التدخل الفعلي في الخلاف الناشب بين فرنسا والجزائر، لكن تم الإتفاق في نفس الوقت على مايلي:

1- اعداد صيغة الجواب الذي سيعطى للسفير الفرنسي في حال أرسل مترجمه مرة ثانية .

2- تكليف وزير البحرية عزت محمد باشا بكتابة رسائل إلى خليل أفندي[1]، للتحقق أكثر وفهم أساس المسألة[2].

وبناءا على هذا التكليف كتب وزير البحرية العثماني رسالة بشأن الخطاب الذي وصله من أمين ترسانة الجزائر إلى خليل أفندي. هذا الأخير قام بارسال هذه الرسالة إلى وزير البحرية العثماني في 28/أوت/1827م، يرجوه فيها أن يشرح الموقف بدقة للباب العالي. بعد اطلاع الحكومة العثمانية لفحوى الرسالة حكمت بخطأ الطرفين الجزائري والفرنسي، وقررت أن تلوذ بالصمت ولا تبحث في هذه المسألة حتى يفاتحها فيها السفير من جديد[3].

ورغم أن الداي حسين نفسه وجه رسالة إلى الصدر الأعظم باسطنبول أكد له فيها، على الأسباب الحقيقية للخلاف الفرنسي الجزائري، إلا أن الخلافة العثمانية حسب أرجمنت كوران تركت الجزائر وحيدة في خلافها المسلح مع فرنسا. ويرجع كوران ذلك إلى تعويل الخلافة على فعالية البحرية الجزائرية التي صمدت في وجه الأسطول الإنجليزي عام 1816م[4].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك جملة من العوامل التي حالت دون تدخلها السريع والمباشر لإنهاء الحصار المفروض على مدينة الجزائر. والتي يمكن تلخيصها في:

أ-إنشغال الخلافة بالمشاكل الداخلية:

1-حروب محمد علي باشا وتهديديه لمصالحها في منطقة الشام والأناضول[5].

2- فقدن الخلافة للجيش الكفء المدرب وتخلفه عن السباق في ميدان الصناعة الحربية،

---

[1] -كان مفتي بالجزائر وكان يتواجد بأزمير آنذاك. راجع، ارجمنت كوران: **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1830م**، تر، عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص ص 39.

[2] -**المرجع نفسه**، ص ص39، 40.

[3] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 153.

[4] -ارجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 43.

[5] -علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص 37.

3-خلوا الميدان من فرقة الإنكشارية العنيدة منذ سنة 1828م.

ب-**المشاكل الخارجية:**

1-اندحار الأسطول العثماني وتدمير مراكبه وتلاشي قواته البحرية في معركة نافارين 1827م فتوالت الهزائم على الخلافة في حروبها مع الدول الأوروبية، كحربها ضد النمسا وما لحقها كذلك من اضطهاد في حروبها مع روسيا، اذ عمدت هذه الأخيرة إلى تدبير الدسائس والمكائد وترصدها ضد العثمانيين في ولايتهم البلقانية وإثارة الفتن القلائل في مختلف ممتلكاتها الأخرى.

2-تطلع بعض الدول الأوروبية التي كانت تشهد التقدم العلمي والتقني، وحتى الإقتصادي إلى حماية مصالحها في البلاد الإسلامية. فأخذت تتنافس وتتسابق للحصول على إمتيازات اقتصادية وسياسية في هذه البلاد[1].

نستطيع أن نضيف إلى جل هذا العوامل، الدهاء الفرنسي الذي لعب دورا كبير في إبعاد السلطان العثماني عن القضية الجزائرية، فحسب جون سار (**Jean Serres**)، لم ترد فرنسا خلال خلافها مع الجزائر سنة 1827م، أن تقحم السلطان العثماني، نظرا لإحترامها له، وخوفها من قوة وتأثير هذا الأخير في الجزائر. خاصة في حالة ما إذا اتحدت الخلافة العثمانية والجزائر وقامت بعمل عسكري ضد فرنسا. يضيف جون سار: **"** أن هذه الحرب كانت تشكل أكبر مخاوف فرنسا **"** [2]. وبالتالي تمكن السفير الفرنسي في استطنبول بذكائه ومهارته أن يمنع الخلافة من القيام بأي إجراء فعلي، وغدا يمارس ضغط كبير على الديوان الهمايوني[3] من أجل اجبار الجزائر على دفع كافة التعويضات لفرنسا[4].

---

[1] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 22.

[2] -Jean Serres : **La politique Turque en Afrique du nord sous la monarchie de juillet**, librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris,1925, P 14.

[3] -دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية، وظيفتها مناقشة القضايا السياسية والإدارية والعسكرية والشرعية والمالية...إلخ من الدرجة الأولى والثانية وإصدار قرارات بشأنها. راجع، سهيل صابان: **المعجم الموسوعي، للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر، عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، سل3، ص119.

[4] -عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص 673.

والواقع أن استخفاف فرنسا بالخلافة العثمانية يجد تعبيرا واضحا بشكل خاص في إقدامها على حصار مدينة الجزائر[1].

فصراع الجزائر مع المسحيين أصبح أمر معتاد بحيث لم يكن لدى الخلافة اي قلق إزاء ذلك، وبدا مرجح للعثمانيين أن الصراع سينتهي شأنه شأن جميع الصراعات لصالح الجزائريين[2].

ومما زاد من إطمئنان الباب العالي أنه أرسل سنة1828م يستدعي الأسطول الجزائري إلى البحر الأسود لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد روسيا، فلبى النداء. وهذا شجعه على الإستمرار في التزام الصمت تجاه القضية الجزائرية، حتى أواخر سنة 1829م، وبالضبط بعد عقد معاهدة أدرنة بين الخلافة العثمانية وروسيا في سبتمبر1829م[3]، لكن رغم ذلك تأكد المصادر أن الباب العالي كان يتتبع بإهتمام تطورات الأزمة الفرنسية الجزائرية ولما رأى أن الخلاف زاد حدة وتوترا أوفد خليل أفندي وهو محور حديث العنصر الموالي[4].

II–مهمة المفتي خليل أفندي:

كانت أولى المحاولات العثمانية لحل الخلاف الناشب بين الجزائر وفرنسا، تكليفها لخليل أفندي بالوفود على داي الجزائر للعمل على حسن التفاهم بين الداي وحكومة فرنسا [5].

كان خليل أفندي متواجد بأزمير واعتزم الرجوع إلى الجزائر لقضاء بعض الأمور، فإغتنم الباب العالي الفرصة وأذن له أن يسعى بإسمه للتوسط في الخلاف، ولكن مهمته هذه لم تعطى الصبغة الرسمية[6]. توجه خليل أفندي في أوائل شهر نوفمبر 1829م، إلى الجزائر. وتؤكد بعض المراجع أن سفير النمسا كان وراء هذه المهمة وذلك لهدفين

---

[1] –سهيل طقوش: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013، ص 304.

[2] – Jean Serres, op. Cit, P 17.

[3] –صبيحة بخوش: **مظاهر من التعاون الجزائري–التركي خلال عهد الدايات 1710–1830م**، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي18 و19 فيفري، جامعة بسكرة، 2014م، ص 36.

[4] –شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية1519–1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص 115.

[5] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 23.

[6] –يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 130.

أولهما أن الحكومة النمساوية كانت تستهدف، بهذا المسعى التوفيقي بقاء الداي حسين محايدا في النزاع الذي نشب بينها وبين مراكش، أما الهدف الثاني فيكمن في أن رئيس وزراء النمسا كان يعمل على عدم احداث تغيير في منطقة البحر المتوسط في الوقت الراهن[1].

أقلعت السفينة الأنجليزية Pelorus، متجة إلى مدينة الجزائر وعلى متنها خليل أفندي، وفور وصوله إلى مدينة الجزائر في 29/نوفمبر/1829م، أصر خليل أفندي على داي الجزائر أن يرسل سفيرا لفرنسا من أجل تقديم اعتذار على " حادثة المروحة " و "حادثة لابروفانس"[2] وهذا ما رفضه الداي بقوة. فكتب خليل أفندي للأميرال للأميرال ماهون قائد الحصار، آخر عروض الداي حسين[3].

وازدادت الأمور سوءا عندما أبلغ مبعوث اسطنبول خليل أفندي في 31/جانفي/1830م، أن الشروط التي وضعها الداي لإعادة العلاقات السلمية مع فرنسا غير مقبولة تماما. ماجعله يتأكد أن مساعيه باءت بالفشل, فغادر مدينة الجزائر في جوان 1830م، متوجها إلى تونس وهناك أبلغ ليسبس (**Lesseps**)، أنه لا أمل في وضع نهاية سلمية للصراع الجزائري –الفرنسي[4].

---

[1] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 154.

[2] -**حادثة لابروفانس Provence** : هي السفينة البرلمانية التي كان يركبها دولابروتونيار، والتي وصلت إلى ميناء الجزائر يوم 30/جويلية/1829م، للتفاوض مع الداي حول إمكانية التوصل إلى حل للأزمة القائمة بين الدولتين منذ أكثر من عامين. ولما فشلت المحادثات، أبحرت السفينة وبدلا من أن تأخذ طريقها مباشرة إلى فرنسا ملت كثيرا إلى الساحل وإقتربت من الحصون الحربية حتى ظن بعض القادة الجزائريين أنها تتجسس عليهم، فأمر بإطلاق النار عليها حتى تبتعد فقط ولم يكن العرض تدميرها، لأن المصادر تذكر بأنها كانت قريبة جدا من المدفعية، وأن الريح في ذلك الوقت كانت غير مواتية للملاحة. راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 145.

[3] -**كانت الشروط هي**: 1-عدم السماح لفرنسا بإعادة بناء الباستيون. 2-عدم إعطاء فرنسا المزيد من احتكار التجارة التي طلبتها فيما يتعلق بصيد المرجان، لكنها ستمنح لهم إذا كان هذا أقصى ما يطمحون إليه. 3-ستستمر باقي المعاهدات الجزائرية-الفرنسية إذا قبلت الحكومة الفرنسية هذه العروض.4-أن يرسل مفاوض بصلاحيات كاملة، للقاء خليل أفندي على متن السفينة الأنجليزية Pelorus في ميناء مدينة الجزائر. راجع، Jean Serres, op. Cit, P 24.

[4] - Ibid, P P 24 , 25.

III -إيقاف الدولة العثمانية لمشروع الحملة الفرنسي-المصري:

بعد فشل جهود خليل أفندي مبعوث الباب العالي في إرغام الداي على تلبية مطالب فرنسا، اضطر بولينياك إلى الإهتمام بمصر. حيث كان لدى فرنسا طموحات أن تحل الإسكندرية محل القسطنطينية، وتنال فرنسا حصة الأسد إن هي بسطت نفوذها على القوة الجديدة[1].

وفي 10/أوت/1829م، استقبل وزير الخارجية الفرنسي بولينياك، بعثة فرنسية قدمت من مصر تحمل مقترحات أطلق عليها فيما بعد اسم " مشروع محمد علي[2] لحل قضية الجزائر "[3]. تخبرنا المراجع أن مصدر هذا المشروع أساسا هو السيد دورفيتي (**Drovitti**)، قنصل فرنسا بالإسكندرية والذي كان ذا صلة متينة بالباشا محمد علي، وناقشه في هذه المبادرة عدة مرات قبل أن يبعث في شأنها مذكرة إلى حكومته الفرنسية [4]. أما شارل أندري جوليان فيؤكد أن دورفيتي كان على قناعة تامة بأن مصير مصر يجب أن يتأكد في منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية وليس في سوريا، لذلك عمل منذ سنة 1826م، على جعل طموحات محمد على باشا تتجه نحو بلدان شمال إفريقيا. مستغلا القطيعة مع الجزائر لتحقيق مقاصده، وقدم إلى باريس في سبتمبر 1829م، ليدافع عن حملته[5] معددا جملة من المزايا ستعود على فرنسا إن هي قبلت المشروع وطبقته[6].

هذه المزايا جعلت بولينياك، يبدي ارتياحا للفكرة ويميل إليها ويقدم للملك في أواخر شهر سبتمبر عام 1829م، مذكرة في شأنها.

---

[1] -شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 65.

[2] – **محمد علي**: ولد في مدينة قولة من بلاد مقدونية، سنة 1769م، توفي والده وهو صغير، فرباه عمه حتى كبر، فإشتغل في تجارة الدخان، ثم انتقل مع جنود الدولة العثمانية الذين اتوا لمحاربة الفرنسيين، تم تعينه كقائد فرقة، فإستطاع أن يكيب ثقة الأهالي والسلطان العثماني، ليعين واليا على مصر، ويحقق أهدافه وطموحاته بمختلف أساليب الدهاء حتى صار أقوى من السلطان نفسه. توفي بالقاهرة في2/أوت/1839م. راجع عايض بن خزام الروقي: **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247–1255هـ/1831–1839م**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1993م، ص 15.

[3] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 141.

[4] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 131.

[5] -شارل اندري جوليان، **المرجع السابق**، ص66.

[6] -يحي بوعزيز، **المرجع نفسه**، ص 131.

اشترط محمد علي باشا للقيام بالحملة بالإضافة إلى الدعم المالي والمادي لفرنسا، فرمان من السلطان يأذن له القيام بهذه الحملة[1]. مبديا إستعداده لتحمل المسؤولية الكاملة عن الحملة إلا فيما يخص اللجوء إلى مساعدة ضباط المدفعية والهندسةإن إقتضى الأمر ذلك. حيث يتولى إبنه إبراهيم باشا[2] قيادة جيش قوامه 40.000 رجل 20.000 منهم من الجيش النظامي يتم نقلهم بحرا و20.000 من البدو الذين يسلكون طريق البر.

على أن تساهم فرنسا في الحملة بمبلغ أربعة ملايين فرنك ويتم تسديده خلال أربعة سنوات، بالإضافة إلى منحها أربعة سفن حربية من تلك المجهزة بثمانين مدفعا، كهبة خالصة، عدا شكل البيع الصوري. أصر محمد علي على اشتراط السفن الحربية للقيام بالحملة العسكرية لأنه كان يملك طموح إنشاء بحرية قوية بأسرع وقت ممكن. لذلك وبمجرد عودة هودر (**Huder**)[3] إلى باريس قام في 20 ديسمبر بإرسال مذكرة عاجلة إلى بولينياك، حول ضرورة منح محمد علي السفن الحربية، لم يبدي بولينياك، إعتراضا على مذكرة هودر[4]، لكنه عندما قام بعرض المشروع على مجلس مجلس وزراء فرنسا لقى معارضة خاصة من قبل الجنرال دي بورمون (**GL.Bormont**) وزير البحرية آنذاك, ووزير الحربية ودي هوسي (**De Haussy**) وعن سبب هذه المعارضة الشديدة، التي دفعت هذا الأخير أن يهدد بتقديم استقالته اذا قدمت فرنسا السفن الأربع لمحمد علي أن هذا الأخير لا يختلف عن داي الجزائر[5]، أما جون سار فيقول أن السبب عاطفي وهو أنه لا ينبغي أن ترتفع فوق السفن الفرنسية غير الأعلام الفرنسية.

---

[1] -Jean Serres, op. Cit, P 17.

[2] - **إبراهيم باشا:** ولد عام 1789م، وهو الابن الأكبر لمحمد علي باشا، وذلك في نصرتلي قرب قونه في الروملي (مقدونيا) وقد إستدعاه والده مع شقيقه طوسون إلى مصر عام 1805م، وفي مصر أخذ إبراهيم باشا تعليمه وثقافته. راجع، مؤلف مجهول: **حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تح، تق، أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، (د . س)، ص 12.

[3] -**Huder** **القبطان هودر** : كان يعمل في السفارة بالقسطنطينية، ويتكلم اللغة التركية، ولأنه كان محل ثقة محمد علي تم تعيينه في أكتوبر سنة 1829م، مكساعد لغوليمينو في المفاوضات. راجع، شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 67.

[4] -شارل أندري جوليان، **المرجع نفسه**.

[5] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 145، 146.

وازاء هذا التصلب في المواقف اضطر بولينياك، إلى ادخال تعديلات على المشروع بحيث يمنح باشا مصر بدلا من السفن الأربعة ثمانية مليون فرنك، ليتسنى له من خلال هذا المال صناعة السفن في الموانئ الفرنسية، كما اقنع الملك بالتوقيع على أمر يقضي بفتح حساب ائتمان خاص من 28 مليون فرنك لهذا الغرض[1].

بدأ بولينياك على الفور المفاوضات مع باشا مصر، فأقدمت فرنسا على منحه قرض بقيمة 10 مليون دولار لهذا الغرض[2]، وفي الوقت نفسه كلف غوليمينو السفير الفرنسي في استنبول للبحث مع الباب العالي امكانية منحه للفرمان الذي يسمح لمحمد علي بالقيام بالحملة. لإعتقاده أن السلطان العثماني سيرضى بسهولة منحه تصريح القيام بالحملة والذي كان ضمن شروط محمد علي، لكنه كان مخطأ في إعتقاده[3]. ففي أوائل شهر نوفمبر، طلب الكونت غوليمينو مقابلة سرية مع رئيس الكتاب

وبالفعل تمت هذه المقابلة في1/ديسمبر/ 1829م، بالباب العالي، وفي هذه المقابلة قدم السفير غوليمينو مذكرة الحكومة الفرنسية حول القضية الجزائرية إلى رئيس الكتاب برتيف أفندي[4].

كانت المذكرة تطالب في البداية بمعاقبة الداي، عن طريق إستخدام قوات محمد علي العسكرية، وفي الختام أكدت المذكرة أن فرنسا ستبدأ بحركة ضد الجزائر من البر والبحر، إن رفض الباب العالي هاته الخطة المقترحة.

أما عن رد فعل الباب العالي على ذلك فيؤكد ارجمنت كوران أن برتيف أفندي وبعد قرأته للمذكرة الفرنسية، قال بأنه لا يجوز إرسال عساكر إلى أرض مطيعة للدولة العثمانية، على أنه سيكلف موظف تركي يصاحبه آخر فرنسي لنصح الجزائريين[5]. وهذا ما ينفيه جون سار الذي أكد أن برتيف أفندي لم يبدي إعتراضا على مشروع الحكومة الفرنسية في بادئ الأمر، ولكن بعد التشاور مع السفير الإنجليزي السير روبير غوردن(**Sir Robet Gordan**) تغير موقفه.

---

[1] -Jean Serres, op. Cit, P P 17 ,18.

[2] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 146.

[3] - Jean Serres, op. Cit, P 17.

[4] -كان **برتيف أفندي الباشا** الذي أصبح باشا فيما بعد رئيس للكتاب منذ سنة 1827م، ثم أرسل إلى مصر، حيث تولى مناصب هناك إلى أن عزل ونفي سنة 1837م، ومات بعد ذلك بقليل في منفاه بأدرنة. راجع، أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 46.

[5] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 46، 47.

وأمام إصرار الكونت غوليمينو على إعطاء الإذن لوالي مصر، وتأكيده إستعداد بلاده لمساعدة قوات محمد علي. أجاب برتيف أفندي بإستحالت إعطاء الإذن، مقترحا ارسال موظف عثماني إلى الجزائر على أن يمر بمصر ليطلع على موقف محمد علي من الحملة على الجزائر، وقبل السفير أخيرا مهمة الموظف التركي المرسل إلى الجزائر.

ولعل هذا ما جعل جون سار يتحدث عن الموافقة الضمنية للمشروع، حيث يقول أن الطريقة التي أبلغ بها الكونت غوليمينو الحكومة الفرنسية جعلتها تعتقد من المحادثة أن الباب العالي واقف على مشروعها وهذا ما نفاه السفير فيما بعد صراحة[1].

بينما كانت فرنسا تفاوض باشا مصر وتجري تعديلات على مسودة مشروع التعاون الفرنسي المصري بشكل يرضي الطرفين، أمر السلطان محمود الثاني ببحث هذه المسألة من قبل وزير البحرية خسرو باشا ورئيس الكتاب برتيف أفندي معا، لإجهاض هذا المشروع، وبعد البحث بينهما تقرر إيفاد موظف لنصح داي الجزائر وفق ما كان قد أكده برتيف أفندي للسفير الفرنسي آنفا، وبعد مشاورات حول الشخصية التي ستتولى هذه المهمة رأى السلطان أنه من المناسب تعيين طاهر باشا[2] الذي سنأتي على ذكر جهوده في العنصر الموالي.

وفي 03/جانفي/1830م، عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا جديدا فعلى صعيد المشروع اقترح ادخال تعديلات جديدة عليه. فتقرر في هذه المرة تخصيص 20 مليون فرنك، التي اشترطها محمد علي بحيث يدفع نصفها عند تحرك الجيش المصري ونصفها الآخر بعضه عند الوصول إلى طرابلس، وبعضه عند الوصول إلى تونس، كما تم التأكيد على منح مبلغ 8 ملايين فرنك في مقابل السفن الأربع التي رفضت فرنسا منحها لمصر. بالإضافة إلى إرسال الأسطول الفرنسي لحماية الحملة المصرية ابتداء من مدينة الإسكندرية. ووصل هودر يوم 20/جانفي، حاملا الإقتراح المعدل لباشا مصر الذي ابدى ارتياحا له[3].

---

[1] -Jean Serres, op. Cit, P 18.

[2] -**طاهر باشا**: هو بحار جزائري الأصل، كان يلقب بأبي تشنج وهو اسم منطقة في الأناضول عمل قائدا في معركة نافرين وشارك في الحرب الروسية 1828-1829م، ثم وزيرا للبحرية 1832-1836م، عين واليا على طرابلس الغرب وبقي في هذا المنصب حتى أوائل سنة 1837م. وفي عام1841م، عين من جديد وزيرا للبحرية بقي في هذا المنصب سنتين وتوفي سنة 1847م. راجع عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام** ، **المرجع السابق**، ج3، ص 23.

[3] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 147.

كان بولينياك قد أصدر في وقد سابق تعليمات للسفراء الدول الأوروبية إعتزام الحكومة الفرنسية إنهاء القرصنة واستعباد المسيحيين في بلدان شمال إفريقيا وأنه سيوكل هذه المهمة لباشا مصر بغرض إنساني. فجاءت مواقف الدول الأربع الكبرى متباينة[1] من هذا القرار[2].

على أن بريطانيا كانت أشد معارضة لأنها ترى في تحقيق المشروع الفرنسي المصري خدمة لمصالح فرنسا وتمهيدا لسيطرتها على بلاد غربي البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، وذلك يمس من مركز تفوقها الذي تحتفظ به هناك بواسطة قواعدها في جزيرة كورفو ومالطة وجبل طارق. فأبلغت محمد علي أنها تعارض بشدة فكرة إرسال قواته إلى شمال إفريقيا سواء بموافقة الباب العالي أو بدونه. ومن جهة أخرى بدأت مساعي حثيثة مع الباب العالي، حيث قدم مترجم السفارة الإنجليزية مذكرة من السفير غوردن إلى اسطنبول[3].

وقد ظلت الإجراءات الإنجليزية تصب مع الجانبين مع الباب العالي من جهة ومع مجلس الوزراء من جهة أخرى لعدم اتمام مهمة محمد علي.

إن هذه التحركات الإنجليزية جعلت فرنسا أمام وضع حرج، يتطلب إتخاذ قرار نهائي وسريع، لذلك قرر المجلس في إجتماعه يوم 31/جانفي/1830م، إجراء تعديلات على مشروع الإتفاقية الأولى المقدمة لمحمد علي[4].

أرسل نص إتفاقية المشروع المعدل[5] والمتكون من 16 مادة بواسطة القنصل باركر إلى محمد علي ليطلع عليه ، وقام بولينياك بإبلاغ كل الدول الأوروبية المعنية بمحتوياته[6].

---

[1] –أيدت روسيا الفكرة لكنها رفضت أن يقوم بها والي مصر. بالنسبة لبروسيا فقد ترددت بعض الشيء لكنها أعلنت تأييدها. من جهتها عارضت النمسا وبشدة الفكرة، فكان رأي وزيرها مترنيخ ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن، حتى لا تنبعث من جديد روح فرنسا العسكرية التوسعية، واعتبر أن اشتراك محمد علي ونجاحه خطرا على تركيا وأوروبا معا بسبب ما قد يثيره ذلك من أزمات دولية. ولهذا طالب أن تحل فرنسا خلافاتها مع الجزائر سلميا وبواسطة الباب العالي. راجع، يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص134.

[2] –Jean Serres, op. Cit, P P 18 , 19.

[3] –ضمت هذه المذكرة قسمين احتوى القسم الأول على ملخص الرسالة، التي وجهها السفير الإنجليزي بباريس إلى حكومته. أما القسم الثاني فتحدث عن معارضة إنجلترا الشديدة، لمشروع الحملة و يوصي بإرسال طاهر باشا إلى الجزائر فورا. راجع أرجمنت كوران ، **المرجع السابق**، ص 50.

[4] –Ibid, P 20.

[5] – للإطلاع على التعديلات الجديدة المقدمة من طرف بولينياك. راجع، يحي بوعزيز، **المرجع نفسه**، ص 135.

[6] – يحي بوعزيز، **المرجع نفسه**..

وعبر جون سار عن مواقفها بقوله: " إن مشروع غزو الجزائر بواسطة محمد علي قد لقى إعتراضات جدية في أوروبا وحتى من قبل حلفاء فرنسا "[1]. فروسيا وبروسيا اللتان وافقتا على المشروع سابقا تراجعتا وانضمتا إلى النمسا التي ظلت تعارض المشروع[2]، وحتى الفتيكان الذي أبدى موقف جيد رغم أنه لم يكن ينظر بإيجابية لفكرة إقامة حكومة إسلامية في شمال إفريقيا، اتضح فيما بعد أن اجراءاته ما لم تكن سوى مسكنات دبلوماسية سلبية، ففي رسالة للسفير البابوي بباريس عام 1830م، رقم (537) يعتبر فيها أن تحالف فرنسا ومصر عبثي[3].

ولأن الباب العالي كان يدرك أهمية الموضوع وحساسيته، أرسل خلوصي باشا قائمقام الصدارة المذكرة الإنجليزية إلى وزير الحربية ثم إلى برتيف أفندي رئيس الكتاب السابق، وبعد دراستها أقر بضرورة إرسال طاهر باشا فورا، وتوجيه إنذار لمحمد علي حتى يسحب يده من قضية الجزائر، ثم يحرر جواب كتابي إلى سفير إنجلترا حول قرارات الخلافة العثمانية. كما تم الإجماع على وجوب إبلاغ مترجم السفارة الفرنسية مقدما بإقلاع طاهر باشا إلى الجزائر.

في هذه الأثناء بدأت المفاوضات مع محمد علي لإجراء عملية محدودة في طرابلس وتونس وفق الإتفاقية الجديدة لكنها لم تكلل بالنجاح[4]، حيث اصطدمت برسالة مطولة بعث بها قائمقام الصدر الأعظم إلى مصر، وفيها يبين المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية منذ بدايتها، ثم تذكر الرسالة أن سفيري أنجلترا والنمسا اخبرا الباب العالي، بإتفاقه مع فرنسا ارسال حملة عسكرية ضد الجزائر. معلما إياه أن الباب العالي قام بإرسال طاهر باشا إلى الجزائر لحل النزاع ، منبها إياه ابلاغ قنصل فرنسا بالإسكندرية عدم التدخل في هذه المسألة [5]. وختمت الرسالة متسألة عن أسباب هذه الإتفاقية فتقول: " ماهو المنشأ الحقيقي للحوادث المذكورة ؟ يعني هل الباب العالي قد وجه إلى سيادتكم طلبا من ذلك ؟ وعلى تقدير ذلك بأي وجه عوملت جوانب هذا الولاء ؟ أرجو أن تشرحوا لنا كيفية ذلك بإيضاح وبسرعة "[6].

---

[1]- Jean serres, op. Cit, P 31.

[2] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص135.

[3] -لورفيشيا فاقلييري: **أرشيف الفتيكان حول غزو الجزائر، من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر (الحرب الصليبية المجهولة)**، تق، إيمانويل باتاي، تر، حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص 58.

[4] – Ibid.

[5]– ارجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 53، 54.

[6] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 157.

جاء رد والي مصر على هذه الرسالة بعد أيام من إقلاع طاهر باشا إلى الجزائر، موضحا في رده أنه لا أساس للرواية القائلة ، بأنه عقد معاهدة مع فرنسا للهجوم على الجزائر، وأنه صرح للقنصل الفرنسي الذي يسعى لهذا الأمر بمايلي: " أنتم مسيحيون، أما نحن والجزائريون فمسلمون، وسماع أقوال كتلك_ونحن ذو دين واحد وأمة وشريعة ودولة واحدة_لا يتلاءم مع ديننا ودولتنا ".

أخذ الباب العالي تصريحات محمد علي على محمل الجد ولم ير ضرورة في مناقشتها مع سفيري أنجلترا والنمسا، كما اعتبرها نجاحا سياسيا فقد كان هذا التصريح بمثابة ضمان على عدم تدخل والي مصر في القضية الجزائرية[1].

وبذلك سقط المشروع الفرنسي الثاني وأخذت فرنسا تسعى للقيام وحدها بالعمل كما كانت تحبذ وبدأت منذ شهر مارس 1830م، في إعداد الحملة وتجهيزها[2].

[1]- ارجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 55.

[2] – يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 135.

المبحث الثالث: محاولة الخلافة العثمانية إفشال الحملة الفرنسية على الجزائر

I –إيفاد السفير طاهر باشا إلى مدينة الجزائر:

كان ارسال طاهر باشا إلى مدينة الجزائر[1] في الوقت الذي رفضت فيه الباب العالي منح فرمان سلطاني يأذن لباشا مصر القيام بحملة ضد الجزائر[2]. وقد كان الإقتراح العثماني يقضي بختيار مبعوثين أحدهما عثماني والآخر فرنسي، وإرسالهما إلى الجزائر لإيجاد حل للأزمة الفرنسية الجزائرية. لكن فرنسا رفضت على لسان سفيرها الذي اعتذر عن عدم تمكن بلاده من إرسال مبعوث فرنسي[3]. وعن أسباب هذا الرفض يقول جون سار أن هذا التعيين من شأنه أن يضع داي الجزائر في نفس مستوى ملوك أوروبا. وهو مايتعارض و كرامة فرنسا[4]. ونقول لجون سار لماذا لا تتعارض كرامة عند طلبها من الجزائر تزويدها بالقمح حينما كان الفرنسيون جياع، ولماذا لم تتعارض الكرامة الفرنسية عندما عرض لويس الرابع عشر على داي الجزائر رد الأسطول الإنجليزي مقابل منح الجزائر الميناء الذي تختاره في فرنسا براست الشهير.

رغم هذا يؤكد جون سار أن الباب العالي كان مصرا على هذا التعيين وظل ينتظر أن تغير فرنسا موقفها، وعندما تأكد للباب العالي أنه لا ينبغي الإعتماد على فرنسا في مسألة تعيين مفوض فرنسي يرافق طاهر باشا، بدا لبرتيف أفندي أن يتخلى عن خطته لإيفاد هذا الأخير إلى مدينة الجزائر. لكن السير روبير غوردن تلقى تعليمات من حكومته تطلب اقناع الباب العالي بضرورة ارسال طاهر باشا.

---

[1]– يذكر الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر في مذكراته: " أنه عندما اقترب خروج الحملة الفرنسية من ميناء طولون، أتت رسائل من تونس تخبر أن السلطان محمود الثاني جاءه أحد عبيده وقت دخوله للحريم. فلما رأى أبناءه أخذ منهم واحدا فقبله فقال له العبد: هذا ولدك أخذك الحنان عليه فكيف لا يأخذك الحنان على أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وفيهم صبيان وكهول وعلماء، وأشراف، وصالحون، وشيوخ، و أيتام وأرمل، وقد أذنت للفرنسيس بأخذهم، ولم تشفق عل هؤلاء المسلمين لأجل رجل عصاك، فلو بعثت إليه أحد خدامك يأتيك به، وتنتقم منه. وإن منعوك عنه تسلط عليهم من ينتقم منه فبهت السلطان لهذا القول، وقيل: أن دموعه أخذت تنهمر على لحيته، وبعث في الحين فعين طاهر باشا على أن يذهب للفرنسا: كي يرد العمارة ". يعلق أحمد توفيق المدني على ذلك بقوله أن هذا من كلام العامة، الذي يحكى في الجزائر إلى اليوم، أي أنه من إختراعات العامة ولا أساس له من الصحة . راجع أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص 210.

[2] – Jean Serres, op. Cit, P 25.

[3] –شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...، المرجع السابق**، ص116 ، 117.

[4] –Ibid.

يتضح لنا من خلال هذا الطرح أن انجلترا كانت وراء ايفاد طاهر باشا، وهو ما تنفيه المراجع المطلع عليها حيث تخبرنا بأن أنجلترا سرعت فقط من إرساله، خاصة أن التأخير كان بسبب انتظار المفوض الفرنسي الذي رفضت فرنسا تعيينه[1].

حسب جون سار فإن الإعلان عن سفر طاهر باشا تم في أواخر شهر فيفري[2].

رغم أن مترجم السفارة الفرنسية أعلم الباب العالي في 16/مارس/1830م، أن حكومة بلاده قررت إرسال جيش إلى الجزائر إلا أنها أعربت عن أملها في أن يحل طاهر باشا الخلاف بين الداي وفرنسا مطمئنة إياه أنها ستسكت عن القضية الجزائرية لحين ورود رسالة من الباشا[3].

وفي 16/أفريل/1830م، كانت البارجة الحربية " نسيم ظافر " قد أقلت من اسطنبول في طريقها إلى الجزائر وعلى متنها المبعوث العثماني، يرافقه كاتبه الخاص ومترجمه كان طاهر باشا محملا برسالة من السفير الفرنسي بإسطنبول إلى قائد الحصار الفرنسي بالجزائر[4]. كما كان مزودا بفرمان سلطاني موجه إلى داي الجزائر دفتر مهمات الديوان الهمايوني رقم246 صفحة128. كان الفرمان ممهورا بالخط الهمايوني[5] واشتملت تعليمات السلطان العثماني لمبعوثه على خمسة بنود[6].

تزعم بعض المراجع الأجنبية أن طاهر باشا كان يحمل تعليمات سرية تقضي بعزل أو إعدام الداي حسين ، إذا تطلب الأمر. لكن المصادر العربية والتركية كلها لا ترى لمثل هذه الإدعاءات أساس من الصحة[7].

---

[1] -محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 448.

[2] -وخلال الفترة الممتدة من أواخر شهر فيفري إلى غاية شهر مارس حاولت إنجلترا مرار وتكرار، من الباب العالي التعجيل بسفر طاهر باشا، حيث نصح السفير البريطاني بتوجه مبعوث اسطنبول أولا إلى الإسكندرية من أجل منع باشا مصر التعاون مع فرنسا، غير أن الباب العالي رفض رسميا وجود إتفاق بين محمد علي وفرنسا وقرر إرسال طاهر باشا مباشرة إلى مدينة الجزائر. راجع Ibid, P 25, 26.

[3] -ارجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 56.

[4] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 158.

[5] -عزيز سامح ألتر، **المرجع السابق**، ص 643.

[6] -للإطلاع على البنود الخمسة. راجع، ارجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 55.

[7] -De Grammont, op. Cit, P 339.

تؤكد الرواية الفرنسي التي أرخت لمهمته، أنه وصل يوم 8 ماي لميناء حلق الوادي لكنه بقي في الميناء، وهناك أرسل له باي تونس الهدايا.

خلال إقامته بتونس سعى الباي في عرقلته عن الإتصال بالجزائر، ونصيحه بعدم الإقدام على النزول بأرض الجزائر لما يكثر فيها من أوبئة، وكان بمقتضى نصوص قانون الوقاية العام، يمنع السماح لأي أحد بالتجول والسياحة في أرض موبوءة، تم هذا الأمر بإيعاز من فرنسا لأنها رأت في التقاء طاهر باشا بداي الجزائر فشلا لمشروعها، فأنذرت باي تونس بضرب حصار على مملكته، إن هو سمح له بتخطي الحدود التونسية إلى الجزائر، وطلبت منه مراوغته وصرف نظره عن الجزائر فأسعفها الباي، وبقي مبعوث الباب العالي في تونس[1].

وهناك طلب طاهر باشا مقابلة السفير الفرنسي، الذي كان مريضا فأرسل إبنه فرديناند (**Ferdinand**) وأوصاه بإتخاذ أقصى إحتياطاته. وخلال هذه المقابلة طرح مبعوث اسطنبول على نائب السفير هذه الأسئلة: ما اسم قائد الحملة ؟ هل بالفعل قررت فرنسا ارسال حملة إلى مدينة الجزائر[2] ؟ هل فرنسا على علم بمهمته ؟ كما تسائل أيضا عما إذا كان الداي قد قام بأعمال عدائية ضد فرنسا منذ نشوب الخلاف معه. فتم إبلاغه عن قضية قوارب الدوقة بيري Duchesse de Berry[3] ، بالإضافة إلى تفجير لابروفانس، هذا وتسائل أيضا عن نوع القوات التي التي سترسل إلى مدينة الجزائر.

في 21/ماي/1830م، أصبح طاهر باشا على مشارف مدينة الجزائر لكن قائد الحصار رفض السماح له بدخولها، لأن الحملة كانت على وشك المغادرة. بالتالي رأت الحكومة الفرنسية ضرورة منعه حتى لا تصل الأخبار إلى الخارج. فقام قائد الحملة بنقله إلى ميناء طولون Toulon، وفي طريقه إلتقى بالحملة يوم26/ماي/ 1830م. رغم ذلك لم ييأس من محاولة تحقيق السلام، فبمجرد وصوله لميناء طولون كتب رسالة لبولينياك أنه مبعوث من قبل الباب العالي للتوفيق بين الجزائر وفرنسا وأنه جاء إلى طولون بعد أن منع من دخول الجزائر، لإجراء مفوضات مباشرة مع

---

[1] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج3، ص 386 .

[2] –لأن أخبار بلغته أنه تم الارسال الفعلي للحملة، وأنها تأخرت بسبب الرياح المعاكسة وواصلت إبحارها في 25/ماي/1830م.راجع، Jean Serres, op, Cit, P 2.

[3] –في17/جوان/1829م، دفع زورق من لفيجيني l'Iphigénie إلى الأرض بواسطة شق لإخراجه من الجزائر، فقام أفراد طاقم زوارق الدوقة بيري بحماية رجال لفيجيني، وهبطوا لإنقاذهم، فتمكن واحد من أصل ثلاث زوراق من الإبحار مرة أخرى فيما تم التخلي عن الزوارق الأخرى وأبيدت طواقمها. راجع، Ibid, P 30.

فرنسا. فجاء جواب بولينياك، في شكل برقية أرسلها لحاكم البحرية بطولون(أنظر الملحق رقم 08)، طالبا منه توضيح ماذا كانت لديه صلاحيات رسمية ليعالج مع فرنسا جميع المسائل المتعلقة بمدينة الجزائر. فأجابه مبعوث اسطنبول أنه يعلم مسبقا أسباب مهمته والتعليمات الموجهة له.

وفي يوم 9/جوان قام لبولينياك بتقديم مبادرات جديدة، مشيرا أن الحكومة الفرنسية اضطرت لإرسال حملة إلى الجزائر، لأن الباب العالي لم يتمكن من إرغام الداي على الإعتذار لفرنسا[1].

وهكذا بقي لبولينياك يراوغ طاهر باشا من خلال البرقيات والرسائل المتبادلة طوال فترة إقامته في ميناء طولون إلى أن يأس هذا الأخير وغادر الميناء.

بعد مرور أشهر على تحرك طاهر باشا إلى الجزائر، قررت أركان الدولة بناءا على رغبة السلطان توجيه رسالة إلى طاهر باشا عن طريق السفارة الفرنسية [2] .

لكن في هذه الأثناء وصلت رسالة عن طريق أزمير وفيها يؤكد طاهر باشا للسلطان أن قائد الحصار الفرنسي منعه من دخول مدينة الجزائر، وأنه اضطر إلى الذهاب إلى مدينة طولون للإقامة فيها، وعند إقترابه من مرفأ هذه

المدينة شاهد اسطول فرنسا محملا بالعساكر والذخيرة الحربية متجها إلى الجزائر[3].

إستنتاج:

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتذبذب بين التفاهم والنزاع لسرد نوايا فرنسا ونزعتها التسطية إلى غاية ظهور قضية الديون[4].

حسب بيار بيون، فإن الغزو الفرنسي للجزائر لم يكن يتعلق ابدا بمسألة الشرف الفرنسي، ولم يكن بسبب حادثة المروحة، بل إرتبط بسرقة مالية لم يتم الإعتراف بها، رسميا[5].

فالداي حسين الذي مازال البعض يحمله مسؤولية إحتلال الجزائر، رجل متمتع بنزاهة كبيرة ومنتسب إلى

---

[1] -. Jean Serres, op, Cit, P P 29-31.

[2] -ارجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 59.

[3] -محمد زروال، **المرجع السابق**، ص 161.

[4] - بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 47.

[5] -لورافيشيا فاقلييري: **المرجع السابق**، ص 9.

عائلة شريفة وحائز على معارف واسعة، خدم الدولة الجزائرية لأكثر من ثلاثين سنة[1]. ومن المؤكد أنه لو كانت المناسبة غير تلك لكان الداي قد أعدم القنصل دوفال دون رحمة ومهما كانت النتائج. وهذا ما تميز به قادة الدولة الجزائرية الأولى، و المصير الذي تعرض له القنصل الفرنسي الأب لوفاشي ما زال ماثلا في مخيلة الفرنسيين، وللأسف انمحى من ذاكرة الجزائريين.

كانت فرنسا تأمل من خلال إشراك محمد علي باشا في الحملة، على بلدان شمال إفريقيا، أن يحكمها باسم السلطان لإزالة العبودية والرق عن المسيحيين[2].

وأمام فشل مشروعها، احتفظ وزير خارجيتها بولينيياك بذكرى مخططه الذي لم يلجأ إلى تبريره أبدا بدافع الرغبة في الثأر من إهانة مدينة الجزائر، وحتى الرغبة في المشاركة في تصفية الإمبراطورية العثمانية، من أجل مد النفوذ الفرنسي ليشمل آسيا _بفضل الباشا_ وبالرغم من أنف إنجلترا[3].

كما يتضح لنا مما سبق أن فرنسا عملت كل ما في وسعها لخلق العوائق والموانع في طريق طاهر باشا، فمنعته من دخول الجزائر وأبقته في مدينة طولون، حتى لا يقع اتصال بينه وبين الداي كما اصطنعت العراقيل أيضا في عودته إلى اسطنبول بحيث أنه لم يتصل بالسلطان إلا بعد فوات الأوان[4].

كما نلاحظ أن تحركات الإدارة الفرنسية لإفشال مهمة طاهر باشا كانت منسقة ومدروسة، من خلال رفضها أولا الإعتراف به كمبعوث رسمي للباب العالي، ثم التفاهم الذي حدث بين غوليمينو في اسطنبول وقائد الحصار في الجزائر والإدارة الفرنسية في طولون. فمجرد تأكد غويلمينو أن بلاده احتلت الجزائر أخبر الباب العالي بذلك[5].

---

[1] - Mahmoud Bacha, op. Cit, P 15.

[2] -Jean Serres, op, Cit, P 17.

[3] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص68.

[4] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 23، 24.

[5] -شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص 120، 121.

الفصل الثاني:

إحتلال مدينة الجزائر والتفاوض العثماني بشأن مستقبلها

رغم أن فرنسا أظهرت نوايا حسنة تجاه مساعي مبعوث اسطنبول، إلا أنها في الحقيقة لم تكن تأمل منها شيء خاصة بعد ما تأكدت أن والي مصر لا يستطيع أن يقوم بالحملة التأديبية على الجزائر، بدليل أنه في يوم 12/ماي/1830م، كانت الحملة الفرنسية قد بدأت في الإستعداد الفعلي، وبينما هي كذلك أرسل بولينياك رسالة عامة إلى جميع الدول المعنية أكد فيها أن الحملة ذاهبة للإنتقام للعلم الفرنسي وتوطيد مركز المصالح والممتلكات الفرنسية، والحصول على تعويضات مالية عادلة، والقضاء على القرصنة والإسترقاق والأتاوات كما أكد أن القوات الفرنسية لن تضع السلاح إلا بعد تحقيق ذلك والحكومة الفرنسية على استعداد لتقديم الإيضاحات اللازمة لمن يطلب ذلك من حلفائها مع احتفاظها بحرية العمل هناك[1].

المبحث الأول: إستيلاء فرنسا على مرسى الجزائر وتحدي الباب العالي

I – سقوط مدينة الجزائر:

بعد حصار بحري دام ثلاث سنوات ووساطة عثمانية غير مجدية، قررت الحكومة الفرنسية تنفيذ قرار الغزو الذي كانت قد إتخذته في 31/يناير/1830م، ويعترف شارل أندري جوليان من جهته أن فرنسا لم تكن تهدف من وراء هذا الثأر للإهانة، بقدر ما كانت تريد أن تمنح الملكية النفوذ اللازم لخنق المعارضة والحصول على انتخابات مواتية. ودليله في ذلك رأي مترنيخ الذي لاحظ العلاقة الواضحة بين الصراع الداخلي الفرنسي والحملة العسكرية على مدينة الجزائر. بالإضافة إلى اعتبارات أخرى يذكرها جوليان كنهب خزينة القصبة إلغاء القرصنة، غير أنه تبقى الأسباب الحقيقية للتدخل المسلح سياسية بحتة[2] . وأيضا بهدف الإنتقام التاريخي.

نتيجة لذلك ألفت فرنسا ثلاث لجان للإعداد للحملة، مقررتا أن يكون الإنزال في سيدي فرج. وفي 7 فيفري أصدر الملك شارل العاشر مرسوما ملكيا يعلن لتعبئة العامة، وأعلن في خطاب العرش: " أن الحملة انتقام لشرف الفرنسي ، وأنها حملة مسيحية على بلاد المسلمين المتوحشين وأنها خدمة للعالم المسيحي "[3] .

---

[1] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 136.

[2] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 72.

[3] -عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 446.

بناءا عليه إنطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون Toulon يوم25/ماي/1830م، بقيادة وزير الحرب الماريشال دوبرمون[1]. أما قيادة الأسطول فقد أسندت للأميرال دوبيري (**Duperré**). ضم الأسطول 64000 رجل عند غرينيفيل و37000 رجل حسب جوليان، وأسطولا جرارا يتكون من حوالي 675 سفينة. وتقدموا نحو شبه جزيرة سيدي فرج الواقعة غربي مدينة الجزائر، بعد أن أكدت دراساتهم وخرائطهم وجواسيسهم أن تلك البقعة هي نقطة الضعف في الدفاع الجزائري[2].

بعد رسو الأسطول الفرنسي أياما في جزر البليار، توجه مرة ثانية للجنوب ووصل الأسطول أمام مدينة الجزائر يوم13/جوان/1830م، وبعد قيامه بمناورات استعراضية، توجه إلى سيدي فرج .

وفي الساعة الثانية صباحا من اليوم الموالي هبطت الفرقة الأولى مشاة وعلى رأسها الجنرال بيرتوزان(**Berthézene**)، وقبل نزول الفرقة قام الأسطول بتوجيه أولى طلقات مدفعية إلى مئذنة مسجد قرية سيدي فرج فدمرها وفسر ذلك بأنها رسالة موجه للجزائر وللعالم بأن الغزو هو غزو الصليب للهلال. وجرى الإنزال دون مقاومات كبيرة، وقامت هذه القوات بإقامة معسكراتها وتحصيناتها ثم تقدمت نحو الجزائر[3].

وعن تجهيز الجيش الجزائري في سيدي فرج يذكر حمدان خوجة " أن المدفعية لم تحضر، ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى اثني عشر مدفعا كان الآغا السابق قد نصبها في بداية إعلان الحرب "[4]. فكانت النتيجة هزيمة الجيش الجزائري. وعندما علم الداي بهذه الهزيمة أمر بالإنسحاب إلى هضبة إسطوالي والإسراع بتحصينها وتنصيب المدفعية الثقيلة حولها وهو ما تم بالفعل[5]. ويقول أحمد باي بهذا الصدد أن الباشا قد تولى بنفسه توزيع هذه المدافع على الأعيان الذين كانوا يقودون الجيش وعلى من كانوا مثلي قادمين من مناطق بعيدة[6].

---

[1] -بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 52.

[2] -أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م** ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ج1، ص16.

[3] -عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 447.

[4] -حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 152.

[5] -علي أجقو: **قراءة في أسباب إحتلال الجزائر وبداية المقاومة العسكرية والسياسية**، مكتبة قانة، (د.ب)، 2012م، ص 9.

[6] – أحمد باي: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، تق، تح، تر، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 30.

وفي يوم 18/جوان/1830م، هاجمت قوات الإحتلال الجيش الجزائري الذي كان يرابط في خط دفاع أول باسطوالي[1] ، وقد تولى إبراهيم آغا قيادة الجيش الجزائري، الذي كان ينظم إليه في كل يوم بضعة آلاف من العرب والقبائل بقيادة باياتهم وشيوخهم أو خلفائهم، فوصل باي قسنطينة إلى سطوالي مع حوالي إثنى عشر ألفا وباي تيطري مع ثمانية آلاف، وخليفته ثلاثة آلاف، وخليفة باي وهران ستة آلاف وشيوخ القبائل مابين الستة عشر والثمانية عشر ألفا، وأمين الميزابين مع حوالي أربعة آلاف، وبذلك أصبح الجيش الجزائري بإضافة حرس الآغا وسكان الجزائر الذين تواصلوا إلى المعسكر دفعات كبيرة، يضم خمسين ألف رجل على الأقل[2].

وبهذه الإمكانيات المتواضعة دارت معركة عنيفة يوم 19جوان أسفرت عن هزيمة القوات الجزائرية وفقدت فيها الآلاف من رجالها ومدفعيتها وقسم من أسلحتها وبارودها، وتفرقت على اثرها قوات القبائل إلى أوطانها[3] .

يؤكد المؤرخون أن سبب الهزيمة لم يكن نقص العتاد الحربي بقدر ماتمثل في الإستعدادات الهشة التي قام بها الداي حسين لمواجهة الحملة الفرنسية: ويمكننا الوقوف على حقيقة هذ الطرح من خلال قيامه بعزل القائد العسكري يحي آغا[4] وتعين إبراهيم آغا مكانه [5]، فرغم أن شارل أندري جوليان يقول: " أن الداي لم يكن يجهل بمكان إجراء المحاولة، بفضل جواسيسه في مالطا وجبل طارق وحتى فرنسا، غير أنه لم يظهر تخوف لا على نفسه ولا على المدينة"[6]. وهذا ماأكد عليه الشريف الزهار الذي يذكر أنه رغم علم الداي حسين بمكان نزول الجيش الفرنسي

---

[1] -عثمان سعدي، **المرجع نفسه**، ص 448.

[2] -سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، تر، أبو العيد دودو، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الأمة الجزائر، 2009، مج1، ص 74.

[3] -بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 53.

[4] - **يحي آغا**: هو أشهر قائد عسكري عرفته الجزائر، في عهد الدايات والآغاوات، تولى قيادة الجيش عام 1817م، وقد تمكن من إخماد عدة إنتفاضات داخلية ، تم إغتياله بالبليدة عام 1827م. ويرى حمدان بن عثمان خوجة أن قتله هو أكبر خطأ إرتكبه الداي. راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 150. راجع أيضا، أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني...**، **المرجع السابق**، ص 26.

[5] -محمد السعيد قاصري: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830-1962م**، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013م، ص 138.

[6] -شارل أندي جوليان، **المرجع السابق**، ص 96.

بسيدي فرج فإنه لم يحرك ساكنا وعندما وصلته أخبار تحرك الأسطول الفرنسي_ ظل بين مستهترا [1] مكذبا لذلك بدليل أنه عندما ظهرت بعض سفن العدو الفرنسي للعيان وأخبر الداي بذلك رد قائلا: " إن ذلك مجرد سحاب ظهر في الأفق " [2].

أما حمدان خوجة فيرى أن أكبر خطأ ارتكبه الداي حسين تمثل في تعيينه لإبراهيم آغا[3] _على رأس الجيش الجزائري_ الذي " دخل الحرب بلا جيش مدرب ومنظم، وبدون ذخائر وبدون مواد غذائية وبدون شعير للخيل ، وبدون أية كفاءة للقيام بالحرب لقد أعطى كل جندي طلقتين إثنتين فقط ".

وفي الوقت نفسه لم يتوقف عن المطالبة بالإمدادات، والمدافع والذخيرة والبسكوت والشعير. معتبرا أنه "كلما كان لدى الجيش الجزائري رجال أكثر كلما كان ذلك أفضل". كما اتهمته حمدان خوجة بأنه كان يكتفي بإعطاء خرطوشتين لكل جندي من الجنود، ويعتبر أن هذه الكمية تكفي للقضاء على نصف الجيش الفرنسي. وبالتالي يكون الآغا إبراهيم قد استعمل الإمدادات لأغراض أخرى [4].

وحسب الزهار فإن إبراهيم آغا، كان مستأثرا برأيه بدليل أنه رفض كل الخطط العسكرية التي طرحها له بايات الأقاليم آنذاك وعلى رأسهم الحاج أحمد باي[5]. فعندما نصحه هذا الأخير بتجنب الحرب المواجهة أمام الجيش الفرنسي القوي والمسلح وتشكيل مقاتلين جزائريين في مجموعات وتوزيعها على طول الطريق بين سيدي فرج والجزائر، أجابه بحمية جاهلية وثقة زائدة في نجاح خطته، معتبرا أن عدم مجابهة العدو ليس من عمل الرجال الشهام وأن الله لن يغفل عن مساعدة من سيهاجمون الكفرة عند نزولهم وهم به واثقون [6].

---

[1] -في حين تظهر مراجع أخر استهتار الداي إلى بالحملة الفرنسية، إلى إبراهيم آغا، فرغم أن الداي حسين ارسال إلى هذا الأخير مخطط مصور عن الفرنسيين وحدد له النقطة التي سيتم عبرها نزول القوات الفرنسية، إلى جانب العدد الحقيقي للمراكب والجنود المكونة للجيش إلا أن ابراهيم آغا لم يحرك ساكنا. راجع، Mahmoud Bacha, op. Cit, P P 58 , 59.

[2] – الشريف الزهار: **مذكرت أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح، أحمد توفيق المدني، ط2 (ش.ن)، الجزائر 2010م، ص 171.

[3] -هذا الطرح نستشفه في العديد من المراجع الأخرى التي ترى بأن الآغا إبراهيم لم يرقى ابدا إلى سمعة الجنرال الجيد ولم يكن على دراية كافية بالفنون الحربية العسكرية. راجع، Mahmoud Bacha, op. Cit, P P 58.

[4] -حمدان خوجة، **المرجع السابق**، ص ص 158، 159.

[5] -الشريف الزهار، **المرجع السابق**، ص 171 .

[6] -أحمد باي: **المرجع السابق**، ص14.

أما سيمون بفايفر فيرى هو الآخر أن سبب الهزيمة هي الأخطاء التي وقع فيها الداي، من إعتداده بجيشه وإستهانته بالقوة الفرنسية البرية، فلم يعمد إلى تنظيم وسائل الدفاع عن عاصمة البلاد من الجهة البرية فكان أن بقيت مكشوفة تماما. وقد وصل به الأمر إلى الحد الذي استيقن معه أنه لا يمكن التغلب عليه في قصبته وأن باستطاعته أن يساجل الأعداء سنوات عديدة [1]. هذه الثقة كان مصدرها أن مخططه الهجومي ليوم 19 جوان كان " شاملا ومعدا بشكل جيد " بشهادة برتيزان، الذي أكد أيضا أن نقطة الهجوم اختيرت بدقة متناهية. كما أن الرماة الجزائريون كانوا يصيبون أهدافهم أفضل من الفرنسيين وكانت بنادقهم تصوب أبعد من بنادق الفرنسين. فرغم أن كل الروايات عن الحملة تشهد على شجاعة جنود إبراهيم آغا واستماتتهم. إلا أن المدفعية لم تكن حديثة ولا مسنودة بما فيه الكفاية، بالإضافة إلى فقدان الجيش للإنسجام والتدرب الكافي[2].

شكلت هزيمة سطاوالي[3] منعرجا هاما في الحملة. فرغم أن جميع التكهنات دلت على أن النصر سيكون إلى جانب الجزائريين. ولاحت بشائر النصر، فعلا، لما بدأ الفرنسيون يتراجعون تاركين وراءهم قتلاهم والعتاد. وكان من الممكن أن تصدق التكهنات فتندحر الجيوش الغازية وتدخل الحملة الفرنسية في عداد المغامرات الكثيرة التي تحطمت على صخرة البنيون على مر العصور. ولكن حادثا وقع قبيل منتصف النهار فغير سير المعركة ويقول سيمون بفايفر أن هذا الحادث يتمثل في كون بعض المقاتلين الجزائريين ممن تعرضوا لإهانة الآغا إبراهيم أرادوا أن ينتقموا منه فتركوا ساحة القتال دفعة واحدة على حين غرة وهربوا إلى الجبال وهم يهتفون: "لقد غلبنا فلنهرب، ولينج بنفسه من قدر على النجاة". وقد نتج عن هذا الإنسحاب المفاجئ أن عم الإضطراب صفوف الجزائريين، وإغتنم الفرنسيون هذه الفرصة ففكوا الحصار المضروب عليهم وحولوا الهزيمة إلى نصر مبين، وهكذا وقعت هزيمة سطاوالي التي مني فيها الجزائريون

---

[1] -سيمون بفايفر، **المرجع السابق**، ص 59 .

[2] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 97.

[3] -**اسطاوالي أو أسطه ولي**، (كلمة تركية) وهي المنطقة التي تقع على مسافة سير ساعة من سيدي فرج، وقد وقعت فيها المعركة على مرحلتين: جاء في إحدى المخطوطات: " فلما كان يوم السبت الثامن عشر من ذي الحجة من السنة المذكورة، الموافق ل 09جويلية، قاموا (الجيوش الجزائرية) جميعا على الفرنساوية وهزموهم وبددوا شملهم وأخذوا روؤس من قتلوهم منهم وبعثوا بهم إلى مدينة الجزائر لتكون علامة دالة على النصر وإعلانا بالظفر... وبعد مدة يسيرة من الأيام إنهزم المسلمون وصاروا يقاتلون وهم مدبرين". راجع، حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق**، ص 153.

بخسائر فادحة في الأرواح والعتاد، والتي تعتبر بحق، هي بداية الإحتلال الفرنسي[1]. وهرب إبراهيم آغا من الميدان وإختفاءه في منزل ريفي، ورغم أن الداي أرسل له حمدان خوجة ليقنعه بالعودة لقيادة الجيش، إلا أنه ما لبث أن هرب مرة أخرى بعد عودته، وبالضبط لما وصل العدو لسيدي خالف .

بعد الخيانة التي تعرض لها الداي حسين والناجمة عن إفتقار ضباطه إلى الذكاء كما هو الحال بالنسبة لصهره إبراهيم[2]. تم خلع هذا الأخير وتعويضه بباي التيطري، مصطفى بومرزاق[3].

وفي يوم 22 جوان تقدمت قوات العدو نحو سيدي خالف وتصورت أنها لا تلاقي مقاومة، لكنها فوجئت بقوة يقودها القائد مصطفى بومزراق باي التيطري، وتمكنت من إلحاق خسائر مهمة بالعدو قبل أن تنسحب نحو العاصمة. وأمام هذه المقاومة التي تتصف بالشجاعة قرر الجنرال بورمون قائد الحملة إنتظار تعزيزات وصلت يوم 25جوان، وعلى إثر ذلك أمر بالتقدم نحو مدينة الجزائر يوم29 جوان قاصدا قلعة السلطان. وفقا للخريطة التي سبق أن أعدها الجاسوس بوتان في عهد نابليون، لكن قواته ظلت الطريق. ولم يستغل الجزائريون ذلك [4].

وفي المساء, وصل الجيش الفرنسي إلى هضبة الأبيار، وصار على مشارف المنحدرات التي تطل غربا على حصن الإمبراطور(السلطان كالاسي Kalassi)[5]، حدد الماريشال دوبرمون قصف حصن الإمبراطور والهجوم عليه في يوم 4 جويلية. ومجرد أن تم ضبط خط الرمي، حتى أحدثت قنابل المدفعية كوارث في بناء الأسوار القديمة. فخمس دقائق من القصف جعلت الموقع غير قابل للصمود فلجأ الجنود إلى تفجير الحصن بعد إخلاءه[6] رغم ذلك كان للداي حسين محاولات لإنقاض الوضع حيث قام وفي أثناء متأخرة بمحاولة تشكيل جيش من قبائل زواوة[7]، كما وعده شيوخ القبائل بذلك ، وحسب وصف الزهار لهذا الجيش: فإنه قرأ عليهم دعوة الجهاد اجتمعت لديه ملايين يظهرون

---

[1] -علي أجقو، **المرجع السابق**، ص ص 9، 8.

[2] -Mahmoud Bacha, op. Cit, P 58.

[3] -عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 196.

[4] -عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 449.

[5] -شيد هذا الحصن في القرن السادس عشر للميلاد، في المكان الذي نصب فيه شارل الخامس " كوينت Charles quint " خيمته على بعد 1225 متر من القصبة. راجع شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 99.

[6] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص ص 99، 100.

[7] -الزواوة قبائل كثيرة ومشهورة ومواطنهم ومساكنهم بشمال إفريقيا. للمزيد حول قبائل الزواوة راجع، أبي يعلى الزواوي: **تاريخ الزواوة**، مر، تع، سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005م، ص 90.

له الرغبة في الجهاد، وهم قوم مثل البهائم ظهر لهم أن القتال إنما هو كتقال بعضهم لبعض، قتال حمية الجاهلية، وقد ذكروا له الألوف لأنهم لا يعرفون مقدار الألف فظنوا أن المائة هي الألف، والباشا نفسه ظن القتال مثل قتال الرعية[1].

لكنه عندما أحس أن المدينة صارت في حكم الساقطة، قرر الإتصال بالفرنسيين فأرسل أحد أمناء سره لمفاوضتهم، وأبلغوا الداي تسليم المدينة بلا قيد لا شرط. وصل شخصان كرسولين وقابلا الجنرال بورمون وعرضا عليه تعويضات سخية تقدم له مع الإعتذار مقابل عودة الجيش الفرنسي ويروي الفرنسيون أنه عندما رفض طلبهما صاح أحدهما قائلا: " إذا كان يسرك يا جنرال أن ترى رأس الداي بين يديك فإنني سأذهب الآن للعودة به إليه في طبق ". لكن الجنرال اكتفى بإعادة شروطه على الرسولين والمتمثلة في الإستسلام بلا شرط[2].

هكذا انتهت الحملة العسكرية، حسب مؤرخي الغزو أمسية الرابع جويلية، بعد عودة براسفتش (**Brcevitz**) من القصبة[3].

وفي صباح يوم5/جويلية/1830م، وقع الداي حسين، الذي كان يفكر في تفجير القصبة الإتفاقية (أنظر الملحق رقم 09) التي حددت دخول القوات على الساعة الثانية عشرة بدلا من الساعة العاشرة. وتم احتلال المدينة في ظروف فوضاوية عارمة، ووسط سكان كانوا متقبلين الوضع ظاهريا، حيث كان اليهود هم وحدهم من أظهر فرحا شديدا بمجاملة مبالغ فيها[4]. بينما طلب الداي الذي تقبل الهزيمة التي ابتلاه الله بها، متأسفا لأنه لم يأمر بقطع رقبة دوفال، المسؤول عن كل المصائب التي حلت به ، وطلب بأن يقتاد إلى نابولي Naples، بمعية مائة وعشرة فردا من حاشيته. فمن أملاكه التي لا تعد ولا تحصى لم يتمكن إلا من حمل بضعة 30.000 سيكان ذهبية sequins d'or فقط. ورفض وزير المالية الإستجابة لمطالبه بعد ذلك. وأمر بورمون، بإرسال الإنكشارية إلى سميرن Smyrne ليخدموا المنتصر طواعية. ولم يستخدم الموظفين الأتراك، أكثر من ذلك بل أسند الإدارة إلى العسكريين الذين يجهلون الأوضاع جهلا مطبقا. واستسلمت مدينة الجزائر للفوضى العارمة[5].

---

[1] -الشريف الزهار، **المرجع السابق**، ص 168.

[2] -عثمان سعدي، **المرجع السابق**، ص 450.

[3] -عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 251.

[4] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 102.

[5] - شارل أندري جوليان، **المرجع نفسه**، ص 106.

وفي غضون أيام تحولت الحملة إلى إحتلال، وتحول تأديب الداي إلى تأديب شعب وأرض[1].

II –بلوغ الباب العالي خبر إحتلال مدينة الجزائر:

في الوقت الذي كان الباب العالي ينتظر بأمل نتائج سفارة طاهر باشا، كانت القوات الفرنسية قد إحتلت بالفعل مدينة الجزائر .

قدم مترجم السفارة الفرنسية لرئيس الكتاب، رسالة من السفير الفرنسي، مكتوبة باللغة الفرنسية ومؤرخة ب6/أوت/1830م، يعلمه فيها بأن الجيش الفرنسي قد إحتل مدينة الجزائر (أنظر الملحق رقم 10).

أخبر الترجمان أن السفير الفرنسي يريد إجراء مقابلة سرية مع رئيس الكتاب في قصر باباك Bebek كما ترك للباب العالي صورة من كتاب أرسله رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها إلى الكونت غوليمينو، وفيه معلومات عن محادثاته مع طاهر باشا، وأن هذا الأخير غادر ميناء طولون في 5/جويلية/1830م، متجها نحو الشرق[2].

وهكذا تأكد الباب العالي أن الحكومة الفرنسية تصنعت جهلها بمهمة طاهر باشا، الذي حاول طوال مدة مكوثه في طولون الإتصال بملك فرنسا شارل العاشر، ليعرض عليه محتوى تعليمات السلطان العثماني. لكن السلطات الفرنسية رفضت الإعتراف به كمبعوث رسمي للباب العالي، بل فضلت أن تحجزه في مدينة طولون وهذا ما تؤكده رسالة الوزير الخارجية الفرنسية إلى طاهر باشا في أول جوان عام 1830م، حيث جاء فيها: " أنكم لم تردوا على السؤال الأول والأساسي الذي تشرفت بطرحه عليكم حتى أعرف إن كنتم تتمتعون بكل الصلاحيات التي تؤهلكم للتباحث مع فرنسا في المسائل المتعلقة بحرب الجزائر " [3]. وبذلك تكون فرنسا قد راوغته إلى أن نفذت مخططها وإحتلت مدينة الجزائر.

---

[1] –أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية...**، **المرجع السابق**، ج1، ص 16.

[2] –أرجمت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 60، 61.

[3] – شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي ...**، **المرجع السابق**، ص 120.

المبحث الثاني: محاولة الخلافة العثمانية استرداد مدينة الجزائر

بعد بلوغه خبر إحتلال مدينة الجزائر إهتز الباب العالي للمساس بسيادته الإقليمية، وظل غير مصدق بأنه فقد حليفه الإستراتيجي. وربما هو ما جعل موقفه " لا يتعدى حدود الإحتجاج العذري " بحسب تعبير شارل أندري جوليان[1]. لكن إسطنبول أعلنت الإضراب، وأيدتها كافة الأطراف[2]. وفضلت أن تقوم في البداية ببعض المساعي الدبلوماسية.

I – المساعي الدبلوماسية العثمانية مع فرنسا:

من الأسباب التي جعلت الخلافة حامية الإسلام آنذاك تفضل البدء بالمساعي الدبلوماسية لبحث مسألة تقرير مصير الجزائر أن أساس المشكلة بين الجزائر وفرنسا حادث دبلوماسي مفتعل، إتخذه شارل العاشر سببا لتبرير غزوه للجزائر[3]. كما أنها في الوقت عينه لم تكن تملك القوة الكافية لإعادة الحق[4] . وبناءا عليه كلف الوزير التركي من طرف الباب العالي بمباحثة السفير الفرنسي الموجود في إسطنبول الكونت غوليمينو[5]. على أن يتم الإستماع إلى أقوال السفير دون أن يرد عليه بأي شيء .

جرت المقابلة يوم 14/أوت/1830م، في المنزل الصيفي الواقع على البحر لرئيس الكتاب حميد باي. رغم أن السفير الفرنسي وضح في بداية المقابلة، أن الجزائر أصبحت تحت التصرف الفرنسي بموجب أصول الحروب، إلا أنه أعرب في الوقت نفسه عن رغبة الحكومة الفرنسية في بحث هاته القضية مع الخلافة العثمانية بحكم صداقتهما، كما أضاف بأنه أحضر مذكرة تبين حسن نوايا الحكومة الفرنسية. وتماشا مع أوامر الباب العالي التي لا تخول لرئيس الكتاب تقديم ردا للسفير الفرنسي، صرح حميد باي لهذا الأخير بأنه غير مكلف بالرد، لكنه ولم يستطع تمالك نفسه وأعترض على وجود صلاحية تصرف فرنسا في الجزائر[6].

---

[1] –شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 107.

[2] –عزيز سامح ألتر، **المرجع السابق**، ص 656.

[3] –صالح بن القبي: **"الدبلوماسية بين الأمس واليوم"، الدبلوماسية الجزائرية من1830 إلى 1962م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1998، ص ص37، 38.

[4] –عزيز سامح ألتر، **المرجع نفسه**، ص 656.

[5] –عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، **المرجع السابق**، ص 24.

[6] –أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 61.

إحتوات المذكرة الفرنسية التي قرأءها مترجم سفارتها بصوت مرتفع أحدى عشر شرطا، إذا وافقت الخلافة العثمانية عليها فإن فرنسا ستعيد الجزائر إلى الخلافة بحكم الروابط الدينية، أما أهم شروطها فيمكن تلخيصها فيمايلي:

1- تسلم الجزائر إلى السلطان بسيادتها الكاملة[1] .

2- تبقى المنطقة الممتدة من حدود تونس حتى سلسلة الجبال المنتهية عند رأس بوجاروني في يد فرنسا.

3- تتخلى فرنسا عن تعويضات الحرب .

4-5 تصبح مدينة الجزائر ميناء تجاريا ولن يملك الأوجاق سفنا حربية .

6- يشترط إرسال باشا عثماني إلى الجزائر لمدة خمسة أعوام على أن توجد تحت تصرفه، عساكر نظامية فقط.

8-على الحكومة العثمانية دفع ديون الحكومة السابقة .

9- منح الخلافة العثمانية عدة إمتيازات لفرنسا .

11- لن تخرج فرنسا من الجزائر قبل تحقيق الخلافة العثمانية لكل هذه الشروط[2] .

أمام هذه الشرط المجحفة التي تستهين بحق الخلافة في الجزائر[3] ، وبمجرد إنتهاء مترجم السفارة من قرأءة المذكرة، أبلغ رئيس الكتاب السفير الفرنسي بأنه سيعطيه في القريب العاجل الجواب المناسب[4] .

وعلى إثر ذلك أعد قائمقام الصدارة تقريرا وضح فيه للسلطان مجريات مقابلة رئيس الكتاب مع السفير الفرنسي، عارضا عليه إقرار الرد الذي سيقدم للسفير بعد التشاور مع وزير الحربية وأركان الدولة الآخرين. فرآى السلطان محمود الثاني ذلك مناسب ، ولكنه دعى في الوقت نفسه أن يتم التصرف ببطئ أثناء إعطاء رد الخلافة العثمانية للسفير ، بعد تسرب عدة أخبار إلى الباب العالي حول حدوث إنقلاب في فرنسا.

---

[1] -Jean Serres, op. Cit, P 55.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 62.

[3] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 24.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**.

وبالفعل لم تتأخر الحوادث في إثبات إصابة السلطان بعدم التسرع في تقديم جواب للكونت غوليمينو. فما هي إلا أيام حتى أتى السفير الروسي، حاملا خبر هروب ملك فرنسا من بلاده إثر حدوث إنقلاب في باريس، مشددا على ضرورة عدم فتح ملف القضية الجزائرية مع السفير الفرنسي قبل إنتهاء الإنقلاب[1].

أما السبب الحقيقي وراء التدخل الروسي، فهو رغبة روسيا الإستيلاء على منطقة روماليا[2]. وإدراكها أن توسع روسيا في إفريقيا يؤدي إلى خلو المنطقة الشرقية الأوروبية من منافس فيها[3]. فحتى تضمن عدم إستغلال الباب العالي للوضع السياسي المضطرب في فرنسا، وإيجاد حل للقضية الجزائرية. راح السفير الروسي يوصي رئيس الكتاب، تأخير إعطاء الجواب للكونت غوليمينو.

بعد أربع أشهر من دعوة السلطان لعقد مجلس الشورى، تم إجتماعه بالباب العالي، كان التركيز في هذا الإجتماع على إحتمال تواطئ إنجلترا مع فرنسا بشأن القضية الجزائرية. أما أهم مقرراته فهي:

1- أن يعقد رئيس الكتاب لقاءا مع الكونت غوليمينو، يفصح له فيه عن وجهة نظر الدولة العثمانية بشأن الإقتراحات الفرنسية.

2- أن يتم إعطاء صورة من مذكرة السفير الفرنسي لنظيره الإنجليزي غوردن، على أن تخرج من المذكرة ، قدمتها ويغير في ترتيب موادها [4].

وفي يوم25/ديسمبر/1830م، إلتقى السفير الفرنسي، رئيس الكتاب حميد باي في بيته بناءا على دعوة هذا الأخير له.

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق،** ص ص 63، 64.

[2]-Jean Serres ,op. Cit, P 38.

[3] - شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...، المرجع السابق،** ص ص 139، 140.

[4] -لأنه بعد مرور أيام من المقابلة الأولى التي جرت بين رئيس الكتاب حميد باي والسفير الفرنسي غوليمينو، أرسل السفير الإنجليزي مترجم سفارته يطلب خلاصة المذكرة التي قدمها السفير الفرنسي للباب العالي، لكن رئيس الكتب رفض تقديمها موضحا أنه: " قد يعطي خلاصة المذكرة فقط إذا لزم الأمر ". ظنا منه أنه السفير سيخابر بخصوص قضية الجزائر. رغم ذلك لم يتخلى السفير الإنجليزي عن مطلبه وأصر عليه، كما قام بإرسال مترجم سفارته أكثر من مرة بهذا الشأن. يرى أرجمنت كوران أن تصرف الباب العالي بهذه الصورة السلبية مع السفير الإنجليزي لم يكن الهدف منه وضع العراقيل أمام الحكومة الإنجليزية. ذلك أن الباب العالي لم يكن يجهل أن استرداد الجزائر سيكون بمساعدة إنجلترا فقط، ولكن الخلافة كانت ترى أنه من الحضور أن يصرح عن مذكرة قدمها سفير دولة، لسفير دولة أخرى. راجع أرجمنت كوران، **المرجع نفسه،** ص ص 63، 64.

رغم أن موضوع المقابلة كان قد أبلغ للسفير مسبقا، إلا أن رئيس الكتاب عندما فتح موضوع الجزائر طلب السفير تغيير الموضوع مدعيا أنه نسي الأوراق اللازمة لذلك. وأمام إصرار رئيس الكتاب رضى السفير ببحث هاته المسألة.

قام رئيس الكتاب بإبلاغ السفير الفرنسي الإجابة التي إتفق عليها مجلس الشورى، والمتمثلة في أن الخلافة العثمانية تطلب إعادة الجزائر من فرنسا. كما أن المعاهدات المعقودة بين البلدين ستكون نافذة المفعول هناك أيضا. فكان رد السفير الفرنسي: " أن لا حق للدولة العثمانية في الجزائر " .

فتحت إجابة الكونت غوليمينو، هذه باب نقاش عنيف، مع حميد باي الذي كرر في النهاية وجوب إعادة الجزائر للباب العالي تماشيا مع البند الأول من المذكرة التي قدمها السفير الفرنسي. لكن هذا الأخير قام بمرواغة خطيرة، مصرحا أنه لم يبقى لهذه المذكرة حكم بسبب وقوع تغيرات حكومية في فرنسا. ما حمل رئيس الكتاب إلى القول بأن حقوق العثمانيين في الجزائر لن تضيع بسبب ذلك.

كما أشار للسفير بأن يكتب أن فرنسا لن تأخذ تعويضات حرب، موضحا أن فرنسا أثناء الإحتلال أخذت أموال كثيرة جدا. عندها تصنع الكونت غوليمينو عدم سماعه الإيماء_بأن حكومته قد وضعت يدها على خزينة القصبة_ ذكر حميد باي بشرط دفع الخلافة العثمانية خسارة التجار الفرنسيين الواردة في المذكرة فعبر رئيس الكتاب عن دهشته من أن الخلافة العثمانية، وريثة لديون الجزائرين لا لأموالهم .

وأمام إصرار رئيس الكتاب، وعد السفير الفرنسي بكتابة تكليف الباب العالي لحكومته، لكنه لم يخف أن هذه الأخيرة سترفض هذا التكليف[1]. وردا على سؤال حميد باي حول تاريخ وصول الرد الفرنسي. أجاب السفير بأنه لن يأتي بقرار الحكومة الفرنسية قبل شهرين[2].

II-محاولة الخلافة العثمانية الحصول على دعم إنجلترا:

كانت المستعمرات، في تلك الفترة محل صراع سياسي بين المستعمرين، لا سيما بين فرنسا وإنجلترا. ومن

---

1 -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 66.

2 -Jean Serres, op. Cit, P 80.

هذا المنطلق شكلت مسألة الإحتفاظ بالجزائر مسلمة سياسية[1]. حيث كانت الحكومة اللندنية تتابع بإهتمام تطور القضية الجزائرية منذ الخلاف بينهما، ففي نهاية شهر أفريل كان جل القناصلة الأوربيون قد غادروا مدينة الجزائر بإستثناء قنصل إنجلترا، سان جون (**Saint Jhon**)، وقنصل سردينيا، الكونت داتيلي[2].

كما إتخذت إنجلترا موقفا واضحا منذ أن تم الإتفاق بين فرنسا ومحمد علي باشا مصر لغزو الأقطار المغاربية (الجزائر، تونس، وليبيا) فقد سارع السفير الإنجليزي في إسطنبول غوردن، إلى إخطار الباب العالي بنوايا فرنسا ومحمد علي، حاثا دولة الخلافة تسريع إرسال طاهر باشا إلى الجزائر[3] لأسباب سبق وأن أشرنا إليها في الفصل السابق.

ولم يزد القرار الذي إتخذته الحكومة الفرنسية التكفل بنفسها بالحملة العسكرية على الجزائر[4]، إنجلترا إلا تمسكا بموقفها المعارض لخطط فرنسا التي كانت تهدد مواقعها في البحر المتوسط[5].

حيث طلبت إنجلترا من فرنسا في 03/مارس/1830م، تقديم توضيحات وبلغ ذلك حد التهديد، مبينة للحكومة الفرنسية بأنه" إذا كان غرض فرنسا مقتصرا على الإنتقام لنفسها من الإهانات التي تعرضت لها فلا داعي لإعتراض إنجلترا حول ذلك. أما إن كانت فرنسا راغبة في تحطيم قوة الداي، فإن بريطانيا العظمى تطالب بمعرفة الطرف المستفيد من الغزو ".

ما حمل الحكومة الفرنسية إلى التأكيد بأن: " مساعي فرنسا كانت عديمة الغرض، وأن هدف الحملة لم يكن مقتصرا سوى على تهذيب وقاحة الداي وتحطيم القرصنة الهمجية ".

تحمل هذه المحادثات في طياتها بذور الصراع الدبلوماسي المتبادل بين القوتين[6]. وبعد تأكد إحتلال فرنسا لمدينة

---

[1] -محمود باشا محمد: **الإستيلاء على إيالة الجزائر، أو ذريعة المروحة**، تر، عزيز نعمان، ط2، الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 53.

[2] -عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 235.

[3] -شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...، المرجع السابق**، ص 134.

[4] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص75.

[5] - شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...، المرجع نفسه**، ص 135.

[6] -محمود باشا محمد، **المرجع نفسه**، ص 53.

الجزائر كانت إنجلترا غاضبة جدا من ذلك، وهو ما أعلنته رسميا حيث كانت ترى في هذا العمل محاولة من جانب فرنسا لإزاحتها عن البحر المتوسط[1] .

إستغلت الخلافة العثمانية ذلك وقدمت مذكرة الكونت غوليمينو للسفير الإنجليزي غوردن، على الشكل الذي تقرر في إجتماع مجلس الشورى، ومع أن تصرف الخلافة بهذا الشكل يدل على إستغلالها للعداوة الفرنسية الإنجليزية التقليدية، وكسب مساندة هذه الأخيرة لإنقاض الجزائر من الإحتلال الفرنسي إلا أن السفير الإنجليزي لم يبدي ميلا للتقارب بل على العكس، صرح لمترجم السفارة الإنجليزية عند قدومه للباب العالي بعد مقابلة رئيس الكتاب والسفير الفرنسي بأن رأييه الشخصي يتمثل في عدم توقع أن تترك فرنسا الجزائر.

رغم ذلك رغب السلطان وقائمقام الصدراة ضرورة إجراء مقابلة سرية بين رئيس الكتاب والسفير الإنجليزي روبير غوردن، حتى يفهم رأي إنجلترا بشأن الجزائر، وفي حالة ما إذا لم يعط السفير جوابا قطعيا فعلى حميد باي أن يرجو السفير إبلاغ حكومته طلب الدولة العثمانية مساعدتها على استعادة الجزائر[2].

بناءا عليه انعقدت المقابلة السرية بين السفير الإنجليزي بإسطنبول غوردن Gordan ووزير الخارجية العثماني حميد باي، يوم السبت 29/جانفي/1831م. وفي ذلك المجلس عرض الوزير العثماني على السفير رغبة دولته في صداقة الإنجليز، ومساندتهم للعمل على صيانة حقوق الخلافة العثمانية في الجزائر[3] .

أجاب السفير الإنجليزي بأنه لا يستطيع الإفصاح بشيء قطعي بسبب التغيرات في الحكومة الإنجليزية وعزا سبب إحتلال الجزائر إلى تأخر طاهر باشا في السفر إليها لأداء مهمته. وعندما ذكر له رئيس الكتاب أن التأخير كان بسبب الكونت غوليمينو، بين السفير نيتة فرنسا السيئة التي جسدها وضع السفير الفرنسي لشرط دفع الدولة العلية، ديون الجزائر. ماسيفتح المجال لطلب مبالغ باهضة لا تقدر الخلافة على دفعها وهو ما سيؤدي إلى بقاء الجزائر

---

[1] -نينل الكسندروفنادولينا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية**، تر، أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002م، ص 41.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 66، 67.

[3] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص24.

بيد فرنسا. كلف حميد باي السفير الإنجليزي، أن يكتب لحكومته بما تم الإتفاق عليه من قبل[1]، فأظهر السفير رضاه عن ذلك، لكنه لم يخف مقاصد دولته في أنها لا ترغب في دخول الحرب مع فرنسا لأجل تحرير الجزائر[2] .

اختتمت المقابلة بتوصية من السفير الإنجليزي لتقديم مذكرة إلى السفير الفرنسي، توضح فيها حقوق الخلافة العثمانية في تلك البلاد أو تعد فيها بضمان سلامة التجارة الأوروبية بمنعها للقرصنة بعد تسلمها لتلك البلاد. فرأى حميد باي صواب هذه التوصية، وقرر مع السفير غوردن كتابة مذكرة بهذا المعنى وارسالها للكونت غوليمينو في حالة ما إذا لم يأتي جواب إيجابي من فرنسا [3] .

رغم الغموض الذي ساد الموقف الإنجليزي، طوال المباحثات التي أجراها حميد باي مع السفير الإنجليزي إلا أن موقف الحكومة الإنجليزية إتضح جليا بعد ثورة يوليو التي أطاحت بملك شارل العاشر1824-1830م. فإذا كانت بعض الدول الأوروبية كروسيا وبروسيا والنمسا، فضلت عقد معاهدة دفاعية مواجهة الإنقلابات التي طرأت على الساحة الأوروبية. فإن إنجلترا أدى بها الأمر إلى الإقتراب من فرنسا، واعترفت بحكم لويس فيليب(**Luis Philip**)، خاصة بعد أن إستولى حزب الأحرار على السلطة في شهر نوفمبر عام 1830م [4].

وبوضوح الموقف الإنجليزي هذا تأسس توازن جديد في علاقات الدول الأوروبية، وكان على الخلافة العثمانية أن تأخذ بعين الإعتبار هذه الحقيقة خلال محاولاتها السياسية لإنقاض الجزائر من الفرنسيين[5] .

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص67 ، 68.

[2] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، **المرجع نفسه**.

[3] -Jean Serres, op. Cit, P 83.

[4] -شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص ص 136، 137.

[5] -ارجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 68، 69.

المبحث الثالث: رفض الخلافة العثمانية الإعتراف بالإحتلال الفرنسي للجزائر

رغم تجاهل الحكومة الفرنسية للمذكرة التي بعث بها الكونت غوليمينو إليها، بتكليف من الباب العالي حول قضية الجزائر.

إلا أن الخلافة فضلت الإنتظار أربعة شهور أخرى، قبل أن تقرر تحقيق توصية السفير الإنجليزي غوردن، وترسل مذكرة أخرى لغوليمينو بتاريخ 13/ماي/1831م، تبين فيها مجددا حقوق الدولة العثمانية في الجزائر. إذ " بموجب المواثيق والأحكام المرعية بين الدولة العلية والدولة الصديقة منذ القدم، فإن حقوق الدولة السنية في بالجزائر ثابتة في كل الأزمان ".

وبناءا عليه أصرت الخلافة العثمانية على المطالبة بحقها المشروع في الجزائر[1].

كما أعرب الباب العالي في مذكرته، عن استعداده ضمان منع القرصنة في الجزائر وتقديم التسهيلات لتجارة في أوروبا. وفي نهاية المذكرة كرر الباب العالي طلب إسترداد الجزائر قائلا: " لما كان إسترجاع البلاد المذكورة بكامل حكومتها واستقلالها لجناب الدولة العلية، طلبا عاليا، فإن الشروط المذكورة من المذكرة التي قدمها السفير الفرنسي المؤمى إليه كاف في نفس الأمر لتحقيق ذلك، ولا حاجة قطعا لسائر القيود والشروط المختلفة – بإستثناء المواد المتعلقة بشأن القرصنة والناشئة من تكفلها لتلك الشروط– في معاهدات الصفاء المعقودة بين الدول "[2].

رغم أن فرنسا تجاهلت هذه المذكرة أيضا، وأبقتها دون رد. إلا أن الخلافة إستطاعت أن تجبر الحكومة الفرنسية على قبول رسالة تشير إلى حقوقها بالجزائر[3].

بعد هذه المذكرة، لاحت في الأفق أزمة جديدة زات الأمور تعقيدا وجعلت الخلافة العثمانية تنشغل عن القضية الجزائرية و تصب جل إهتمامها عليها. وهي إستغلال محمد علي باشا لفرصة تكالب الأحداث المتتالية[4] على الدولة العثمانية وإقدامه على غزو سوريا واضعا ستارا شرعيا أمام السلطان العثماني وهو تأديب عبد الله باشا

---

[1] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 24.

[2] –أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص69.

[3] – أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 70.

[4] –عايض بن حزام الروقي، **المرجع السابق**، ص 78.

الذي كثر تمرده على الباب العالي، ومحاولته الإستقلال عن الخلافة. ولم يكن ستار الشرعية هذا ليخدع السلطان العثماني الذي أدرك أهداف محمد علي[1].

أرسل محمد علي باشا جيشا بقيادة إبنه إبراهيم باشا إلى بلاد الشام في02/نوفمبر/1831م. وجعل إبراهيم باشا مدينة حيفا مقرا لأعماله ومركزا لأركان حربه ومستودعا للمؤونة والذخائر، ثم إرتحل عنها لمحاصرة عكا، فحاصرها برا وبحرا في 26/نوفمبر/1831م. حتى لا يأتيها المدد بحرا.

فلما علم الباب العالي بدخول الجيوش المصرية إلى بلاد الشام وحصارها لمدينة عكا، اعتبر ذلك عصيانا من محمد علي باشا واوعز إلى والي حلب المدعو عثمان باشا بالسير لمحاربته ورده إلى حدوده[2]. وعد بفتوى شيخ الإسلام عاصيا ، مما أدى إلى إندلاع معارك حربية بين السلطان ووالي مصر.

نلاحظ أنه وفي هذا الوقت العصيب الذي كانت تمر به الخلافة العثمانية لم تتوان هذه الأخيرة في الإعلان رسميا بإعادة الجزائر وذلك من خلال كتابتها لإسم الجزائر في دفتر توجيهات الوظائف العالية والتوليات، بينما تركت اسم الوالي شاغرا وذلك في عيد 1832م. كما قامت بطبع دفتر التوجيهات على شكل جدول ونشره في نسخة 4/شوال/ 1247هـ الموافق ل7/مارس/1832م. بجريدة تقويم وقايع الرسمية[3].

وبعد نشر جريدة تقويم وقايع، بثلاثة أيام، أرسل القائم بالأعمال الفرنسي دو فارن (**De Varenne**) مترجم السفارة للباب العالي يخبره بأن حكومته لم تعد بترك الجزائر[4]. وفي التعليمات التي كتبها القائم بالأعمال لمترجم

---

[1] -من الأسباب الحقيقية للخلاف بين محمد علي وعبد الله باشا والي عكا، هي رفض هذا الأخير إعادة الفلاحين المصريين الهاربين إلى سوريا من التجنيد بحجة أن سوريا ومصر تابعة للسلطان والسكان في كلا البلدين من رعاياه ولهم حق الإقامة في إلى مكان يختارونه، بالإضافة إلى رفضه دينه الذي دفعه محمد علي باش عنه للسلطان العثماني كشرط لعودة عبد الله باشا لولاية صيدا. راجع، مؤلف مجهول، **المرجع السابق**، ص ص 14، 15.

[2] -محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 449.

[3] -تقويم أي- وقائع، أو تقويم الوقائع، صدر عددها الأول في 1/أكتوبر/1831م، بأمر من السلطان محمود الثاني. وهي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة التركية وتتولى نشر القوانيين والمراسيم الصادرة إلى جانب أخبار الأحداث الرئيسية التي تحدث داخل الدولة العثمانية وفي خارجها. وفي وقت آخر أصبحت تصدر لها طبعة فرنسية تحت إسم موانيتيرا وتوما. وتتميز هذه الصحيفة بطابع رسمي. راجع، روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، بشير السباعي، دار الفكر للدراسات القاهرة، 1992م، ج2، ص 58.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 70، 71.

السفارة، والتي أعطيت نسخة منها للباب العالي كان يبحث عن المقابلة الأولى التي أجراها غوليمينو مع حميد باي في وهذا ما يفسر جهل القائم بالاعمال بالمقابلات السابقة.

إستنتاج:

رسى الأسطول البحري بسيدي فرج يوم 14 جوان 1830م، على شاطئ يبعد على الجزائر بحوالي عشرين كيلومتر. وبعد بضعة أيام سقطت قلاع الجزائر المحروسة، بعد أن تعرضت لقصف مباغت. وفي يوم 5جويلية 1830م، استسلم الداي. فتم الثأر من "قضية المروحة"[1].

بعد إنجاز ديبورمون أولى مهامه والمتمثلة في تحطيم حكومة الداي والتي تحققت بنهاية صبيحة الرابع من جويلية، بقي عليه التكفل بالمهمة السرية الأخرى والتي كانت أكثر تعقيدا وإبهاما أما فيما يتعلق بمصير الجزائر بعد سقوط الداي حسين، فقد كانت حكومة بولنياك مترددة بين عدة أطراف. وفي حالة ترقب[2]. وهو ماجعلها توافق على احتفاظ الداي بلقبه وجزء من سلطته حتى يتم الاتفاق مع السلطان على تسوية موضوع تقرير مصير الجزائر[3].

واجهت فرنسا معارضة شديدة من قبل إنجلترا لما قررت وضع حد للمسألة الجزائرية بمفردها وبواسطة القوة[4].

نلاحظ من خلال هذا، أنه حتى في غياب النص الأصلي لمعاهدة الإستسلام، لا يمكن التشكيك في وجود تعهد بالجلاء، وقد اقتصر دور القائد العام على السهر والمحافظة على حقوق فرنسا في منطقة "بونة القالة" التي حددها وزراء الإستعراش والتجديد منطقة " أملاك فرنسية".

ومنه لم يكن بورمون ليتجاوز نطاق الصلاحيات الموكلة إليه من طرف بولنياك في تعليمة 18/مارس، وحسب بيار سيرفال (**Pierre Serval**) الذي تمكن من الوصول إلى أرشيف عائلة ديبورمون، فإن رئيس المجلس يكون قد أرسل إلى ديبورمون ليلة الهجوم على حصن الإمبراطور "رسالة في غاية السرية تحتوي على تعليمات التفاوض على معاهدة سلام" هذه الرسالة تؤكد هي الأخرى وجود تعهد بالجلاء عن الجزائر[5].

---

[1] – لورافيشيا فاقليبري: **المرجع السابق**، ص 9.

[2] –عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص 199.

[3] – عمار حمداني، **المرجع نفسه**، ص 230.

[4] –لورفيشيا فاقليبري، **المرجع نفسه**، ص 79.

[5] –عمار حمداني، **المرجع السابق** ، ص 244.

كتب بوليناك يقول:" نتعهد بعد ذلك بإعادة الجزائر وإقليمها إلى السلطان بمجرد إرسال عددا كافيا من القوات النظامية لتشكيل حامية ولن نطلب أي تعويض مالي عن الحرب، ونحن نعلم مدى محدودية الموارد المالية للباب العالي الذي سيرث الوصاية على الجزائر.

" ولكن لإضفاء المزيد من القوة على أملاكنا القديمة على ساحل إفريقيا الشمالية، ولتعويض بعض التضحيات التي نقوم بها لتنحية حكومة الداي المستبدة، سنطلب من السلطان أن يتنازل لنا عن جزء من القطر الجزائري يمتد من رأس باجروني حتى حدود تونس ويكون تحت سيادتنا الكاملة [1].

إن هذه الوثيقة أكثر صراحة ووضوحا من الوثائق السابقة: فهنالك إشارة مؤكدة لإعادة الجزائر وإقليمها إلى السلطان، كما أن بولنياك مزال يتكلم عن مملكة الجزائر. أما أطماعه الترابية فلا تتجاوز حدود " منطقة بونة– القالة التي كان يطالب بها منذ اثني عشر سنة.

من هنا، نستطيع أن نؤكد أن القائد العام تعهد باسم حكومته بالجلاء عن الجزائر بعد ردح من الزمن.

[1] -عمار حمداني، **المرجع نفسه** ، ص 245، 246.

الفصل الثالث:

محاولة الخلافة العثمانية إنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي 1831-1848م

جاء إحتلال فرنسا لمدينة الجزائر عام 1830م، ليضاف إلى مشكلات السياسة الخارجية التي أرقت الخلافة العثمانية، ولتظهر على السطح التناقضات بين الدول الأوروبية على أن الحكومة السلطانية لم تفقد الأمل في أن يتسنى لها إعادة الجزائر إلى كيان الخلافة العثمانية عن طريق إستغلال التناقضات [1]. معلقتا أمالا كبيرة على ذلك جعلتها ترفض الإحتلال ولا تعترف به من الأساس ، وتسعى للإنهائه عن طريق إيفاد مبعوثين إلى الدول الأوروبية في البداية، ثم تسعى لتدخل عسكريا.

المبحث الأول: جهود العثمانيين الدبلوماسية لإستعادة الجزائر

I-إيفاد السفير مصطفى رشيد باي إلى باريس:

على الرغم من سقوط مدينة الجزائر رسميا، إلا أن الجزائريين لم يقطعوا الأمل في أن يتسنى للخلافة إنقاض بلاد الجزائر من الإحتلال الفرنسي. وهو مايفسر المبادرة التي قام بها حمدان بن عثمان خوجة باسم الجزائريين [2]. حيث بعث برسالة مطولة إلى السلطان محمود الثاني في 16/أوت/1833م. حث فيها السلطان على ضرورة إسترجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم المسلط عليهم من طرف الفرنسيين، كما حمل الباب العالي مسؤولية ضياع الجزائر[3].

جاءت رسالة حمدان بن عثمان في وقت، هدأت فيه الأوضاع نسبيا فمن جهة تمرد محمد علي باشا بعد عدة معارك مع الجيش العثماني وتدخل إنجلترا وفرنسا أيقن إبراهيم باشا عدم إمكانية الحصول على الصدارة ما دفعه إلى عقد معاهدة كوتاهية في 04/أوت/1833م[4] .

---

[1] – نينل الكسندروفنادولينا، **المرجع السابق**، ص 39.

[2]– جاء في رسالة حمدان بن عثمان خوجة: " إن الشعب الجزائري قد عهد إلي مسؤولية الإتصال بالباب العالي وإطلاعه على وضعيتنا بما سنبعثه من تقارير لسيادتكم". للإطلاع على نص الرسالة كاملا راجع،عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغرب1816–1871م**، تق، دوبار منتران، الدار التونسية للنشر، (د ب)، 1972م، ص 168 ومايليها.

[3]– سليم العايب: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص ص 50، 51.

[4] – **معاهدة كوتاهية**: تنص على جلاء محمد علي عن إقليم الأناضول عدا أدنة، وبموجب هذه المعاهدة منحت لمحمد علي وإبنه إبراهيم باشا ولاية سبع ولايات. راجع, يلماز أزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سليمان، مر، محمود الأنصاري، منتشورات مؤسسة الفيصل للتمويل، تركيا، 1990م، مج2، ص 17.

و من جهة أخرى توصلت الخلافة إلى ابرام اتفاقية خونكار اسكلاسي [1] مع روسيا وفيها تعهدت هذه الأخيرة بالدفاع عن الدولة العثمانية[2]. وبهذا إستطاعت الخلافة أن تتفرغ قليلا للقضية الجزائرية.

وصلت عريضة حمدان خوجة إلى وزير البحرية في ربيع 1834م، وتم التباحث في شأنها بمجلس الشورى[3]. الذي قرر إيفاد مصطفى رشيد باي[4] (أنظر الملحق رقم 11) إلى باريس كسفير فوق العادة[5] .

وعلى إثر ذلك أعلن عاكف أفندي أنه سيرسل مصطفى رشيد باي إلى باريس بناءا على رغبة السلطان للمذاكرة بشأن إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية. كما أخبر بذلك سفراء كل من فرنسا وإنجلترا وحتى القائم بالأعمال الروسي. فوافقوا على هذه المبادرة من جانب الخلافة لإنهاء الإحتلال. وفي عدد 25/صفر/1256ه الموافق ل3/جويلية/1834م، من جريدة " تقويم وقائع " أعلن رسميا عن مهمة مصطفى رشيد باي المتمثلة في " تأكيد الموالاة والمودة " كما أعطيت للمبعوث العثماني رسالة همايونية ليقدمها لملك فرنسا، ورخصة سرية بخصوص مهمته[6].

وفي نهاية شهر جوان عام 1834م، غادر إسطنبول وفي صحبته كل من نوري أفندي ابن أخيه وسكرتيره الخاص، وروح الدين أفندي المترجم والمدرس السابق بالمدرسة الهندسة البحرية وكان عليه أن يمر بالمجر والنمسا قبل وصوله إلى باريس، وفي فيينا التقى بمترنيخ (**Metternich**) الذي أستقبله إستقبالا حافلا .

---

[1] - **معاهدة خونكار اسكلاسي:** هي معاهدة دفاعية وهجومية تمكنت روسيا من إبرامها مع الباب العالي أثناء وجود قواتها بأرض الدولة العثمانية وذلك في 08/جوان/ 1833م، تعهدت فيها روسيا بدفاع عن الدولة لو هاجمها المصريون أو غيرهم ليكون لها بذلك سبيل في الشؤون الداخلية. راجع, محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 451.

[2] - إسماعيل أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، (د.ب)، 1998م، ص 132.

[3] - أرجمت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 75، 76.

[4] - **مصطفى راشيد باشا (1800-1858م)**: يعرف أيضا باسم مصطفى رشيد باي، هو دبلوماسي عثماني، ولد بإسطنبول، واصل عمله بعد أن تعلم في المدارس الدينية مدة قصيرة، شغل منصب وزير الخارجية ستة مرات وكان له دور مهم في إعلان التنظيمات ويعرف أيضا بمهندس الإصلاح. راجع، Konu hakkında özet bilgi : Mustafa Reşit Paşa, Türkçe Bilgi'ye Katıl, Web sitesi, متاح على الرابط: http://www.turkcebilgi.com/mustafa_re%C5%9Fit_pa%C5%9Fa تاريخ أخر زيارة 2015/03/23.

[5] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 24.

[6] - أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص ص 76، 77.

كان الباب العالي يعلق آماله على وعد بذلته فرنسا، في مذكرة السفير غوليمينو التي قدمها لرئيس الكتاب على إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م.

ولما كان قد مضى أربع سنوات على إحتلال فرنسا للجزائر، فإن الباب العالي كان يخشى أن ترفض فرنسا الدخول معه في مفاوضات بشأن هذه القضية[1].

ولهذا السبب إتسمت مهمة السفير العثماني بالسرية، وقام مصطفى رشيد باي بالتمهيد لهذه المهمة بشكل جاد حتى يتسنى له أن يحصل على موافقة الحكومة الفرنسية وقبول مذكرة الحكومة العثمانية الرسمية بشأن المسألة الجزائرية .

كان تسليم المذكرة من وجهة نظر الباب العالي كما تدل على ذلك بعض المراجع الخطوة الأولى التي ينبغي أن تتلوها خطوات أخرى فقد كان بنية الحكومة السلطانية أن تصر مستقبلا على مطالبها بإعادة الجزائر إلى كيان الإمبراطورية العثمانية، كما كانت تأمل أن تؤيدها كل من إنجلترا وروسيا والنمسا في هذا المطلب[2].

فور وصوله إلى باريس قام مصطفى رشيد باي بالإتصال بحمدان أفندي وشخص أخر يدعى حسون الداغس[3]، ليتسنى له معرفة الوضع عن كثب، وحتى يوظف هذه المعرفة إبان مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية .

بدأ مصطفى رشيد باي مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية في شهر ديسمبر عام 1834م، أي؛ بعد وصوله إلى باريس بثلاثة أشهر [4]، وقد جاء هذا التأخير بسبب إعلان محمد علي والي مصر في ربيع 1834م، لقناصلة الدول الأوروبية عزمه الإسقلال عن الخلافة، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي حتما إلى دخول السلطان في حرب ضده. بالتالي لم يستطع مصطفى رشيد أن يبدأ مفاوضاته قبل أن يطمئن على وضع الخلافة في المشرق.

على أنه وطوال فترة إنتظاره أجرى عدة مشاورات مع سفيري روسيا والنمسا، وتبادل الرسائل مع نامق باشا السفير العثماني في لندن، وفي منتصف شهر نوفمبر عام 1834م، أبلغ مصطفى رشيد الباب العالي بالتحذير

---

[1] -صالح حسن المسلوت: **النشاط الدبلوماسي العثماني لإنهاء الإحتلال الفرنسي للجزائر إبان الفترة 1834-1837م، الدبلوماسي العثماني مصطفى رشيد باشا أنموذجا**، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18و19 فيفري 2014م، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 271، 272.

[2] -جلال يحي: **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1860م**، دار المعرفة، القاهرة، 1909م، ص101.

[3] - **حسون الداغس الطرابلسي:** هو صهر يوسف باشا القرمانلي والي طرابلس الغرب ، جاء إلى إسطنبول سنة 1866، وعين محررا للنسخة الفرنسية من جريدة " تقويم وقائع". راجع, أرجمنت كوران **المرجع السابق**، ص 80.

[4] - صالح حسن المسلوت، **المرجع نفسه**، ص 282.

الذي تلقاه من نامق باشا والذي يفيد بأن المباحثات بشأن الجزائر يمكن أن تضر بالقضية المصرية وأن لندن كما أخبر بالمرستون (**Palmerston**) السفير العثماني لديها لا يمكنها أن تقدم للباب العالي أي دعم في هذه المباحثات. رغم ذلك لم تثبط المعلومات التي قدمها نامق باشا من عزم مصطفى رشيد وظل يتنظر الضوء الأخضر من نامق باشا لبدأ مفاوضاته[1].

وبعد شهر واحد تغير الميزاج في العاصمة الإنجليزية، وأبلغ السفير نامق باشا نظيره في باريس بتجدد الأمل في أن تقوم وزارة الدوق ولنجتون (**Wellington**)، التي كانت قد حلت لتوها محل الحكومة الإنجليزية السابقة بتأييد الجانب العثماني في مباحثاته بشأن الجزائر.

وعليه حدد مصطفى رشيد باي موعد تسليم المذكرة مع إفتتاح جلسات البرلمان الفرنسي التي كان من المزمع أن تفتتح في ديسمبر، وخوفا من رفض فرنسا مناقشة مسألة إعادة الجزائر أعد مصطفى رشيد مبكرا إحتجاجات مبنية على الأعراف الدبلوماسية بالإضافة إلى إحضار مصطفى رشيد أدلة تؤكد أن فرنسا وعدت في عام 1830م، بإعادة الجزائر إلى السلطان العثماني، كما أعد أيضا تفسيرات لعدم تطرق الباب العالي على مدى الأربعة أعوام المنصرمة لمناقشة مسألة الجزائر خلال الإتصالات بفرنسا [2] .

وفي 18/ديسمبر/1834م، تقابل السفير العثماني مع وزير الخارجية الفرنسي، في البداية لم يجد مصطفى رشيد تجاوبا من طرف دي ريني (**De Rigny**). على أن هذا الأخير رضي بالتباحث في قضية الجزائر بعد إصرار لطيف من السفير العثماني[3].

بدأ مصطفى رشيد باي كلمته بالتأكيد على أن الهدف الرئيسي من نشاطه الدبلوماسي يتمثل في دعم العلاقات الودية المخلصة مع فرنسا، وتحدث السفير قائلا: " إن فرنسا قامت بإحتلال الجزائر بسبب ما أبداه (بايلرباي) الجزائر في حينه من أعمال اتسمت بالرعونة، على أن الحكومة الفرنسية وعدت بإعادة الجزائر إلى مالكها الحقيقي وهو السلطان العثماني..." معربا عن أمله في أن تصل المفاوضات الودية إلى حلول ترضي الطرفين.

---

[1]- أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 81.

[2] -صالح المسلوت، **المرجع السابق**، ص 283.

[3] - أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 82.

وعندما هم السفير العثماني بتقديم المذكرة إلى الوزير الفرنسي رفض قبولها بحجة أن الفرنسيين لن يتركوا الجزائر. ما جعل مصطفى رشيد يؤكد له إن قبوله للمذكرة لا يعني الموافقة على ما ورد فيها وإنما هو تعبير عن حسن النوايا فقط، فإذا ماكنت بها نقاط تخرج عن حدود وصلاحيات الوزير فإنه من الممكن تأجيل المفاوضات بشأنها حتى يتم تسليم توضيحات حكومة السلطان. مذكرا إياه بالوعد الذي بذلته فرنسا هنا اضطر دي ريني إلى شرح موقف فرنسا بقوله: " إن بلاده ترى أن الجزائر لا تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت دولة مستقلة يحكمها متمردون"[1]. هنا أجاب السفير العثماني أن الجزائر تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية وأن سكانها يعدون رعايا للسطان، وهو ما يمكن إثباته بحجج دامغة. ما جعل دي ريني يعرب عن دهشته لكون الحكومة السلطانية ظلت على صمتها تجاه الجزائر، وأن مصطفى رشيد باي نفسه لم يبدأ مفاوضاته بشأنها فور وصوله إلى باريس، فنبهه السفير العثماني إلى أن الجنرال غوليمينو سفير فرنسا لدى إسطنبول، سلم حكومة السلطان مذكرة رسمية بعد إحتلال الجزائر جاء فيها: " أن الجزائر سوف تعود إلى الإمبراطورية العثمانية. مؤكدا له أن الثورة قامت في فرنسا بعد تسليم هذه المذكرة مباشرة، فرأت حكومة السلطان أنه من غير اللائق أن تقوم بإزعاج دولة صديقة في هذه الظروف، وفضلت تأجيل الأمر بعض الوقت ثم تلا ذلك تبادل المذكرات[2]. وخلال صراع الدولة العثمانية مع محمد علي باشا سنة 1831م، نبهت مندوبي السفارة الفرنسية بموضوع الجزائر، فأجابتها فرنسا بأن الجزائر سوف تعود .

كما أكد مصطفى رشيد إن القانون الإسلامي هو الذي اضطر الدولة العثمانية للحديث عن الجزائر وبصفته سفيرا بمهمة رسمية فإنه يطالب برد رسمي. حاول الوزير الفرنسي مراوغة المبعوث العثماني فأجابه بأن ثورة 1830م، التي قامت في فرنسا بعد إحتلال الجزائر مباشرة ألغت كل مواد المعاهدات السابقة " فإذا كان الجنرال غوليمينو قد تحدث عن إعادة الجزائر فهو تصرف على نحو شخصي ". وهنا اعترض مصطفى رشيد قائلا: " أنه لا يوجد سفير واحد يجرؤ على التصرف من تلقاء نفسه ودون موافقة حكومته وأن كلمة السفير في كل مكان تؤخذ بثقة كاملة وهي التزام رسمي في المقام الأول كما أن المذكرة التي سلمتها السفارة الفرنسية سنة 1830م، خير دليل على ثبات موقف فرنسا تجاه القضية الجزائرية ". وأنه مستعد لإبراز هذه المذكرة. لكن زير

---

[1] - صالح حسن المسلوت، **المرجع السابق**، ص 283.

[2] -جلال يحي، **المرجع السابق**، ص 202.

خارجية فرنسا أنهى المقابلة معلنا أن فرنسا لا تستطيع في الوقت الحالي أن تعيد الجزائر، ولكنه سوف يبلغ حكومته بمضمون هذه المفاوضات ثم يحدد موعدا ليناقش فيه مع السفير العثماني نتائج مشاوراته[1].

بعد أن قابل مصطفى رشيد وزير الخارجية الفرنسي، تقابل مع الكونت غوليمينو حيث أوصى هذا الأخير بعدم إشارة وبحث القضية الجزائرية في الوقت الحاضر، وعندما يأس غوليمينو من تغيير فكرة الباي وعد بأن يأتي إلى دار السفارة للتدقيق معا في الإنذار الذي قدمه هو قبل أربع سنوات. لكن الكونت لم يشاهد مرة ثانية بسبب كثرة إنشغالاته[2].

مرت أسابع على مقابلة العثمانية الفرنسية بشأن القضية الجزائرية، ولأن وزراة الخارجية الفرنسية لم تصدر شيئا بشأنها. أرسل مصطفى رشيد عدة مرات إلى وزير خارجية فرنسا يطلب منه تحديد يوم للمقابلة المتفق عليها لكن وزير الخارجية كان يسوفه ذلك.

رغم أن الأميرال روسين (**Roussin**) صرح لرئيس الكتاب خلال اللقاء الذي جرى بينهما أن فرنسا لن تعيد الجزائر إلا أن رئيس الكتاب أعرب عن أمله في أن يأخذ مصطفى رشيد جوابا إجابيا في المقابلة الثانية التي سيجريها مع وزير الخارجية الفرنسي.

وفي المقابلة الثانية التي عقدت أخيرا في 27/جانفي/1835م، لم يحصل المبعوث العثماني على النتيجة المرجوة من الإجتماع. حيث أعلمه الوزير بوجوب تأخير المحادثات بشأن الجزائر. ماجعل المبعوث العثماني يغادر باريس بعد شهرين متوجها إلى اسطنبول، تاركا روح الدين أفندي كقائم بالأعمال في باريس بعد أن سلمه تعليمات تتألف من سبعة بنود، يتعلق البند الثالث منها بالقضية الجزائرية، كما أمره أن يصرح بإدعاء رسمي بشأنها، ما لم تصدر أوامر سلطانية جديدة، على أنه إذا جرت مناقشات في مجلس النواب الفرنسي بهذا الشأن فعليه مراجعة السفير في لندن والتصرف حسب الطريقة التي يراها هذا الأخير مناسبة[3].

---

[1] -صالح حسن المسلوت، **المرجع نفسه**، ص ص 285، 286.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 84.

[3] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص ص 84، 85.

الجدير بالذكر أن مصطفى رشيد في الفترة الأخيرة التي أقام بها في باريس بصفته سفيرا عاما 1836م لم يصدر أي تصريحات رسمية بشأن الجزائر رغم أنه لم يتوقف عن الحديث بشكل غير رسمي عن هذه المشكلة وتوجيه الإنتقادات لفرنسا[1].

II –إيفاد نامق باشا وبعده نوري أفندي إلى إنجلترا:

بالتزامن مع إيفاد مصطفى رشيد باشا إلى باريس قامت الخلافة، بتحركات في أوروبا لكسب تأييدها للقضية الجزائرية[2]. فقد تم تعين نامق باشا [3]، سفيرا بلندن، وأسندت إليه مهمة القيام بمحاولات لدى الحكومة الإنجليزية بشأن مسألة الجزائر، على أن يظل على إتصال بنظيره في باريس. وبناءا على ذلك إلتقى نامق باشا وزير الخارجية اللورد بلمرستون ، ورئيس الوزراء اللورد غاراي **(Grey)** بأواسط نوفمبر 1834م[4].

كما قدم للحكومة الإنجليزية مذكرة باللغة الفرنسية مؤرخة ب 02/مارس/1833م، بشأن القضية الجزائرية. لكن رجال الدولة الإنجليز رفضوا تكليف الدولة العثمانية من البداية وصرحوا لنامق باشا بأنهم لن يستطيعوا قول شيء لفرنسا بخصوص الجزائر دون تصفية قضايا بلجيكا والبرتغال[5].

1 – صالح حسن المسلوت، **المرجع السابق**، ص 289.

2 –لمياء قاسمي: **"هل تخلت إسطنبول عن الجزائر؟"**، **جريدة السياحي**، أسبوعية، ع4، من 24/فيفري إلى 02/مارس/2013م، الجزائر، ص 8.

3 –**نامق باشا** (1804-1892م): متخرج من المدرسة الامبراطورية للهندسة العسكرية، كما درس في المدرسة العسكرية في باريس، سنة 1834 عين سفير مطلق الصلاحيات في لندن. بمحكم المدرسة التي تخرج منها والواجبات التي كان يكلف بها، جعلته مثلا للنخبة العثمانية الجديدة. للمزيد حول حياة وإنجازات نامق باشا راجع:

Alper Yalçinkaya : **Learned Patriots** : **Debating science**, **state**, **and society in the Nineteenth**. P : 38. متاح على الرابط: https://books.google.dz/books?id تاريخ أخر زيارة 2015/03/24.

4 – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص25.

5 –**قضية البرتغال** سببها تصارع أخوين على عرش البرتغال أحدهما حر والآخر محافظ. أما **القضية البلجيكية** فقد برزت بسبب نوايا بلجيكا الإنفصال على هولندا. راجع، أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، 79.

كانت المباحثات التي يجريها نامق باشا في لندن تتم بالتنسيق مع مصطفى رشيد [1]، وعلى هذا الأساس كتب المبعوث العثماني في باريس نتائج المقابلة التي أجراها مع وزير الخارجية الفرنسي لنظيره في لندن. فقام هذا الأخير بإيصال نتائج المقابلة التي تمت في باريس للورد ولنجتون، مكررا رجاءه مساعدة إنجلترا.

ومع أن ولنجتون، كان يعترف بحقوق الدولة العثمانية في الجزائر إلا أنه كان لا يخفي أن إستعادتها من فرنسا أمر صعب. وأنهى اللورد كلامه بطلب صورة الإنذار الذي قد قدمه الكونت غوليمينو إلى الباب العالي، لكن نامق باشا رفض إعطاءه إياها نظرا لإحتواء متنه على أمور سرية [2]. وأثناء ذلك حدث تغيير في السفارة العثمانية بلندن حيث عين محمد نوري أفندي –الذي كان يتواجد بباريس_ مكان نامق باشا. فحاول تحقيق أمل دولته مع الحكومة الإنجليزية بطرق ودادية [3]. حيث أجرى مباحثات مع السفير الروسي بزو دي بورقو **count Borgo** (**Pozzo di**) في 1/مارس/1835م، حول ثورة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، والتي كان قد قرأ عنها في الصحف، كما سأل نوري أفندي السفير الروسي عن الطريق الواجب إتباعها لإنقاض الجزائر من الإحتلال الفرنسي، فأجابه السفير الروسي بأنه من الضروري إقناع وزير الخارجية الإنجليزي بتقديم مذكرة إلى الحكومة الإنجليزية بشأن إعادة الجزائر للدولة العثمانية. وبمجرد تعيينه على رأس السفارة في أواخر مارس 1835م، إجتمع بالوزير بلمرستون ونقل إليه مطلب العثمانيين فما كان منه إلا أن أوصاه بالتريث والإعتدال.

وفي أوائل جوان 1835م، بعث القائم بالأعمال العثماني في باريس برسالة إلى نوري أفندي يخبره فيها بأنه قيلت في البرلمان الفرنسي كلمات تنادي بكون الجزائر تابعة لفرنسا، راجيا من السفير كتابة متن مذكرة ليقدمها لوزير الخارجية الفرنسي. فما كان من نوري أفندي إلا أن كتب المذكرة وقدمها إلى وزير الخارجية الفرنسي في بتاريخ 19/جوان/1835م. الذي رفض قبولها مجددا. هذا الرفض دفع نوري أفندي للتقابل مجددا مع السفير الروسي، الذي عندما إطلع على متن المذكرة نصحه بإرسال صورة عن المذكرة للورد بلمرستون [4].

[1] - أرجمنت كوران، **المرجع السابق** ، ص ص 81، 82.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه** ، ص ص 83، 84.

[3] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 25.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص ص 85، 86.

وطبقا لهاته النصيحة تقابل السفير نوري أفندي مع وزير خارجية إنجلترا في 14/جوان/1835م، وشرح له موقف الوزير الفرنسي تجاه الموضوع فما كان جوابه إلا أن نصحه بأن لا يبحث مطلقا في الوقت الحاضر شيئا بهذا الشأن[1].

[1] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع نفسه،** ج4، ص 25.

المبحث الثاني : الخلافة العثمانية ومقاومة الحاج أحمد باي

I – رسالة أعيان قسنطينة للسلطان العثماني:

ولد الحاج أحمد باي (أنظر الملحق رقم 12) بن الشريف محمد، حوالي سنة 1784م، من أب تركي وأم جزائرية تنتمي إلى عائلة ابن " قانة " التي تسكن منطقة الزيبان، وبالتالي فهو كرغلي. حملته أمه خوفا عليه إلى بلدها الأصلي في الصحراء لذلك كانت حياته الطفولية صعبة . إستطاع جده تلقينه التعليم الديني إلا أنه لم يستطع متابعة تعليمه. ومع ذلك كان أحمد باي شديد التأثر بالدين الإسلامي وهو ما برز جليا عليه أثناء حكمه ومحاربته للإستعمار الفرنسي[1].

فقد حارب الحاج أحمد باي خلال حكمه في بايلك قسنطينة (1826-1837م) التوسع الفرنسي في الجزائر ورفض رفضا قطعيا التفاهم أوالتراضي مع الفرنسيين، كما إعتبر نفسه والمجموعة القسنطينية في حالة جهاد ضد الفرنسيين[2] . أما بالنسبة للفرنسيين فإنهم ادركوا مدى قوة خصمهم خاصة بعد أن لاحظوا الدور الإيجابي الذي لعبه في التصدي لهم بمنطقة سيدي فرج عام 1830م، و لم يكن معه سوى خمسمائة فارس فقط إلى جانب معركة سطوالي التي أبلى فيها بلاءا حسنا، بشهادة القادة الفرنسيين أنفسهم[3].

ورغم النفوذ والقوة التي تظاهر بها الحاج أحمد باي، ليستطيع الصمود أمام التطورات المستجدة وبخاصة أمام قوة فرنسا وطمع باي تونس الذي ظهر بوضوح بمجرد سقوط مدينة الجزائر إلا أنه ربط نظامه بالسلطة العثمانية [4]. وكانت رسائل الحاج أحمد باي التي توالى على إرسالها إلى السلطان العثماني قصد الحصول منه على الأسلحة والدعم السياسي، تصل إليه عن طريق حمدان بن عثمان خوجة الذي كان كثير التنقل عبر الجزائر وعواصم الشرق وحتى القارة الأوروبية [5] .

---

[1] –سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: **موسوعة أعلام الجزائر 1830–1954م**، طبعة خاصة بوزراة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر1954م، (د.ب)، (د.س)، ص 39.

[2] –عبد الجليل التميمي: "العلم القسنطيني أثناء حكم الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة "، **المجلة التاريخية المغربية** ، ع2، جويلية، 1974م، تونس، ص 92.

[3] – بوعزة بوضرساية: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري ، رجل دولة ومقاوم 1830–1848**، دار الحكمة، الجزائر 2012م، ص127.

[4] –عبد الجليل التميمي: **"العلم القسنطيني..."، المرجع نفسه**، ص 89.

[5] –صالح بن القبي، **المرجع السابق**، ص 41.

وفي 21/ربيع الأول/1251ه الموافق ل 17/جويلية/1835م، أرسل أعيان قسنطينة إلى السلطان العثماني عريضة، يطلبون منه منح لقب الباشا للحاج أحمد باي [1]. كما يخبرونه فيها بأوضاعهم وبمحاربتهم للفرنسيين. وصلت عريضة أعيان قسنطينة إلى اسطنبول في الشهور الأولى من عام 1836م، و لم تكن هذه الرسالة هي الأولى، حيث كان أعيان قسنطينة قد بعثوا قبل سنتين عريضة للسلطان مع رسالة من أحمد باي. العريضتان مؤرختان ب 1/جمادى الأولى/1249ه الموافق ل 15/سبتمبر/1833م. ولأن الباب العالي كان يعلق أمالا على سفارة مصطفى رشيد باي، فقد أرسل جوابا لأحمد باي يحمل مهر الصدر الأعظم رؤوف باشا، ويحتوي نصيحة لأحمد باي بأن يبقى تابعا للسلطان [2]، وهذا ما يفند رأي جون سار الذي يقول بأن أحمد باي لم يكن قد أسس علاقات مع الدولة العثمانية سنة 1833م، وأن فرنسا إستغلت ذلك لتحول أنظار الدولة العثمانية عن القضية الجزائرية[3].

تم التباحث في أمر عريضة أعيان قسنطينة بمجلس الشورى، ولكنه لم يتوصل إلى قرار بشأن منح الحاج أحمد باي لقب الباشوية، على أنهم إتفقوا على التريث لحين وصول نتائج مباحثات مصطفى رشيد باشا ، الموجود بباريس منذ خمسة أو ستة أشهر، كما قرر في نفس المجلس كتابة رسالة لأحمد باي تحثه على مواصلة الجهاد ضد الفرنسيين.

لم يكن من السهل إنتخاب الشخص الذي سيذهب لقسنطينة [4]، لكن في الأخير تم الإجماع على تعيين كامل باي[5]. وفي مطلع أفريل 1836م، أقلع كامل باي حاملا معه التعليمات المتعلقة بمهمته. على أنه كان يحمل يحمل معه ظاهريا خبر ولادة ابن نظام الدين أفندي .

ولدى وصول كامل باي إلى قسنطينة أثار إهتماما كبيرا بين أوساط سكانها لدرجة أن البعض إتهمه بأنه مسيحي وجاسوس للفرنسيين، لكن أحمد باي كان مقتنعا بعكس ذلك. فقد ذكر مبعوث الخلافة أنه أرسل بنية تشجيع الباي ورعاياه على مقاومة الفرنسيين والتأكيد على حماية الأتراك لهم عند الضرورة، كما أخبرهم بأن

---

[1] -للإطلاع على نص الرسالة كاملا راجع، جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 83-86.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 89.

[3] -Jean Serres, op. Cit, P 185.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 98 ، 90.

[5] - **كامل باي:** عسكري عثماني، تعلم الرياضيات في أوروبا، تقلد عدة مناصب من بينها، والي سنة 1837م، عين سفيرا في برلين ثم إلى الولايات المختلفة، نقل إلى وزارة التجارة، توفي سنة1859م. راجع .Ibid, P.165

جيشا عثمانيا سيترل قرب تونس خلال ثلاثة أشهر ويتوجه قسم منه إلى قسنطينة لمهاجمة الفرنسيين برا مع أحمد باي، بينما يتوجه القسم الآخر إلى عنابة لمحاصرتهم[1].

وفي أوائل/جويلية/1836م، رجع كامل باي إلى اسطنبول، يحمل معه رسالة من باي قسنطينة يسترحم همة السلطان إنقاذ البلاد من الإحتلال الفرنسي، كما شرح المحادثات التي أجراها مع باي قسنطينة وأخبر السلطان العثماني أن أهالي قسنطينة قد خلعوا لقب الباشا على أحمد باي، كما ضربت النقود بإسم السلطان.

على إثر ذلك تباحث الصدر الأعظم مع بعض رجال دولته وتوصلوا إلى أن منح لقب الباشوية إلى باي قسنطينة رسميا أمر محظور، ولكنهم رأوا في نفس الوقت أنه من غير اللائق أن لا يقوموا بأي تصرف تجاه مرجعية أحمد باي لهم وعليه قرر الصدر الأعظم إرسال تعليمات إلى رشيد باي السفير في باريس ليضيق على الحكومة الفرنسية لتعيد الجزائر.

يتضح لنا من خلال من سبق أنه على الرغم من أن الباب العالي حث باي قسنطينة على مواصلة الجهاد ضد الفرنسيين إلا أنه لم يتحمس لمنحه لقب الباشوية رسميا [2]، ومرد ذلك حسب المراجع إلى عاملين رئيسسين الأول هو ترويج باي تونس لمعلومات وصف فيها باي قسنطينة بالداي الداعي إلى الترعة الإنفصالية عن الخلافة العثمانية، وأنه لقب نفسه بالباشا وضرب النقود بإسمه فكان لهذه الإدعاءات وقع على رجال السلطة العثمانية[3].

أما العامل الثاني فيتمثل في التحذير فرنسا الذي قدمته بواسطة سفيرها في إسطنبول الأميرال روسين حيث أبلغ مترجمه وزير الخارجية خلوصي باشا بعد يومين من وصول كامل باي إلى اسطنبول " أن منح لقب الباشا إلى باي قسنطينة سيؤدي إلى عواقب وخيمة " [4].

II – الإجراءات الفرنسية لمنع الخلافة من دعم أحمد باي:

تيقنت الخلافة العثمانية من فشل الطرق الدبلوماسية، خاصة بعد أن رفضت فرنسا قبول مذكرة 19/جوان/1835م. المذكورة آنفا والتي تثبت حقها في الجزائر [5]، فرأت أن تسلك درب القوة، أما ما شجعها

---

[1] -فندلين شلوص: **قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837م**، تر، أبو العيد دودو، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، شركة دار الأمة، الجزائر، 2009م، مج2، ص 53.

[2] -صالح حسن المسلوت، **المرجع السابق**، ص 289.

[3] -أحميدة عميراوي: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي** ، دار البعث الجزائر، (د.س)، ص ص 75، 76.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 91.

[5] -لمياء قاسمي، **المرجع السابق**، ص 8.

على إمكانية إستعمال القوة فهو قطعها للأطماع الفرنسية، بحسم الخلاف الرئاسي في طرابلس الغرب [1]. وبذلك أصبحت الخلافة قريبة جدا من الأراضي الجزائرية وأصبح الباب العالي قادرا على التفكير بإمكانية ربط ولاية تونس الفاصلة بين طرابلس الغرب ووالجزائر بالإمبراطورية العثمانية بشكل قوي[2].

فحتى تمنع فرنسا الخلافة من دعم أحمد باي، قام حاكمها العام بالجزائر الجنرال روج (**Roge**) بالترويج لفكرة يوم 1835/12/01م، مفادها إن معلومات من تونس تسير إلى قدوم أسطول تركي مكون من 6000 محارب لتغيير نظام الحكم في تونس، بالموازاة مع الهجوم البري الذي سيقوم به باي قسنطينة على تونس، لينصب حاكم عليها. كما أدعى روج أن هذه الخطة حيكت خيوطها من طرف السفارة العثمانية في باريس بمساعدة حمدان بن عثمان خوجة . هنا لم يتردد حاكم تونس في طلب النجدة الفرنسية للوقوف بجانبه في حالة قيام الحاج أحمد باي بهجوم على القيروان[3].

ولا غرابة أن يأتي الموقف التونسي سلبيا فهذا الشكل، فقد ظهر التواطئ التونسي مع الإحتلال في وقت مبكرا، حيث قام الجنرال كلوزال (**Clauzel**)، الحاكم الفرنسي العام للجزائر بعقد معاهدة مع باي تونس حسين باشا، تهدف ظاهريا إلى تعيين بايين تونسيين أحدهما على بايلك قسنطينة والآخر على بايلك وهران. وقد لعب القنصل الفرنسي بتونس دولسبس دورا هاما في إنجاح هذا المشروع وإقناع باي تونس بقبوله. أما السبب الحقيقي وراء قبول حسين باشا فكان إعتقاد هذا الأخير أن فرنسا لا تستطيع المحافظة على الجزائر، وبالتالي سوف تعهد البلاد إليه ويصبح حاكمها المطلق. دون الأخذ بالإعتبار المناخ السياسي العام الذي كان يسود فرنسا ووزارة خارجيتها على الخصوص، ولا طبيعة القضايا المتعلقة والناتجة عن الإحتلال الفرنسي للجزائر، والتي أحدثت داخل الحكومة الفرنسية بعض التضارب والإختلاف حول مصير الجزائر.

---

[1] -إتصفت فترة حكم يوسف باشا القرمانلي بكثرة الإضطرابات والفتن، فقد إضطر يوسف باشا إلى الإقتراض من الأجانب وإلى فرض الضرائب على الناس لكي يواجه الإنفاق المتزايد على ملذاته وعلى حملاته العسكرية ضد الثوار، كما أن قنصلا فرنسا وإنجلترا إستغلا الفرصة لإحاكة الدسائس ضده، وتخلى عنه الكثير من أنصاره. فقرر التنازل عن الحكم لإبنه، علي ورغم أن والده تنازل له عن الحكم إلا أن هناك من أهل البلاد من لم يعترف بسلطته ودامت الفتن والحروب الأهلية. مما أدى إلى تدخل الخلافة العثمانية لإنهاء حكم الأسرة القرمانلية وربط الولاية بالحكم العثماني مباشرة. فأرسلت في أوائل شهر محرم 1251ه الموافق ل26/ماي/1835م، أسطولا كبيرا يحمل نجيب باشا الوالي العثماني. للمزيد حول عوامل إنهيار الأسرة القرمانلية. راجع، رأفت الشيخ، **المرجع السابق**، ص 317 ومايليها.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 88.

[3] -أحميدة عمراوي، **المرجع السابق**، ص 73.

وبالفعل تم إمضاء المعاهدة بتاريخ 18/ديسمبر/1830م (أنظر الملحق رقم 13)، رغم أن هذه المعاهدة ألغيت بإنسحاب الجيوش الفرنسية من وهران بتاريخ 1831/08/26م[1]، إلا أن التدخل الفرنسي في تونس مكن فرنسا إلى حد كبير من حماية جناحها بالشرق الجزائر، كما تلقت ضمانات ومساعدات من باي تونس الذي سمح لسفنها المحملة بالجنود والموؤنة، من التنقل بحرية دون الخضوع إلى الحجر الصحي، خلافا للأمر الذي طبقته على السفن العثمانية [2].

إذن ففي الوقت الذي كان الباب العالي يحاول وبكل الوسائل تخليص الجزائر من الإستعمار الفرنسي بواسطة تجنب وقوع قسنطينة تحت نير الإحتلال [3]، كانت فرنسا تعمل وبكل السبل على منع ذلك من خلال تأكيدها على إفشال أي محاولة رسمية من جانب الباب العالي لدعم أحمد باي عسكريا أو حتى منحه لقب الباشا رسميا. رغم أن أرجمنت كوران أكد أن الخلافة أعلنت إستحالة تقديم أحمد باي لقب الباشوية _كما ذكرنا ذلك آنفا_إلا أننا وجدنا بين طيات كتاب الجزائر في الوثائق العثمانية وثيقة مؤرخة ب 9/ جويلية/1836م، تثبت أن الخلافة منحت أحمد باي لقب الباشوية تقديرا لجهوده في صد أعمال الفتنة التي أثارها الفرنسيون المحتلون بين الأهالي وذلك بإتفاق آراء أهالي الجزائر وأعيانها وأن أحمد باي ضرب النقود بإسم السلطان كدليل على التبعية [4] (أنظر الملحق رقم 14). كما أن الأميرال روسين عندما قدم لزيارة خلوصي باشا في 24/جويلية/1836م، بمناسبة تعيينه وزيرا للخارجية سأله " عما إذا كان أمر منح باي قسنطينة لقب الباشا، سيرسل بواسطة كامل باي أم لا ؟ " إلا أن الوزير إكتفى بتكرار ما قاله لمترجم السفارة قبل زمن قليل. وإثر ذلك سأل السفير ما إذا كانت لقائد البحرية مهمة في تونس أم لا ؟ فكان جواب الوزير أن طاهر باشا لم ينه أعماله في طرابلس الغرب التي هي أساس وظيفته . وأنه تم استدعاء الأسطول إلى اسطنبول ، أما طاهر باشا فسيبقى هناك حتى الربيع القادم [5]. وفي أثناء الحديث صرح الأميرال للوزير بأن فرنسا لن تستطيع إعادة الجزائر، فأجابه الوزير على الفور بقوله أن الخلافة أيضا لا يمكنها أن تتخلى عن حقوقها في الجزائر. وإنتهى اللقاء على ذلك .

وفي 8/أوت/ 1836م، أرسل الأميرال روسين مترجمه للباب العالي إذ لم يكتفي السفير بتطمينات وزير الخارجية حول عدم ذهاب الأسطول العثماني إلى تونس. وأمره أن يبين أن فرنسا لن تغظ الطرف أبدا عن وجود

---

[1] -عبد الجليل التميمي: "مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1830م، " **المجلة التاريخية المغربية**، ع5، جانفي/1976م تونس، ص 5 ومايليها.

[2] -أحميدة عمراوي، **المرجع السابق**، ص 75.

[3] -صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 65.

[4] -رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، **المرجع السابق**، ص 202 .

[5] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 92، 93.

والي معاد لها في تونس، كما ولفت نظر مترجمه إلى تذكير وزراة الخارجية العثمانية بوجوب عدم التدخل في قسنطينة [1].

III – جهود عثمانية جديدة بالتزامن مع الحملة الأولى على قسنطينة:

بعد عودة كامل باي إلى اسطنبول، أرسلت إلى السفير العثماني بباريس تعليمات جديدة من وزراة الخارجية العثمانية بطلب إعادة الجزائر من الحكومة الفرنسية، إلا أن السفير أعلم بأنه ليس من الممكن فتح موضوع الجزائر بباريس، وعليه فقد كاتب نوري أفندي السفير في لندن وقرر معه التصرف المناسب في هذه القضية، وبعدها يقدمان النتيجة للباب العالي.

بناءا على ذلك كتب نوري أفندي إلى رشيد باي يعلمه، أنه تسلم تعليمات جديدة من إسطنبول بخصوص مهمته في الجزائرية، ويريد مشاورته في هذا الأمر، كما أعلمه بأنه سيأتي إلى باريس في غضون أسبوع، ووعده ببحث القضية بحثا وافيا. وبمجرد وصول نوري أفندي إلى العاصمة الفرنسية في الأسبوع الأول من سبتمبر 1836م، بدأ التباحث مع نظيره رشيد باي عن الطريقة التي ستتبع لإنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي. استمرت المباحثات عدة أيام وانتهت بإتفاق السفيران على ضرورة بحث القضية الجزائرية مع الأميرال روسين الذي أعلن أنه سيعود إلى باريس في إجازة، وبعد أن يعرفا وجهة نظره في الموضوع يعرضان على السلطان القيام بفعاليات جديدة في باريس ولندن.

وفي جواب الباب العالي، على القرار الذي توصل إليه سفيراه في لندن وباريس بشأن الجزائر، كان الباب العالي يأمرهما بالتكلم عن حق الدولة العثمانية للحكومتين الفرنسية والإنجليزية كلما سنحت الفرصة لذلك . من جهته أعلن نوري أفندي بأنه سيتصرف حسب هاته التعليمات، راسما خطة عمل في حالة وقوع مناقشات في مجلس النواب الفرنسي بشأن القضية الجزائرية، كما أعلن أنه مستعد لسؤال الأميرال روسين عن رأيه في الأمر [2] .

كان هذا بالتزامن مع إستعداد الإحتلال الفرنسي للقيام بهجوم على مدينة قسنطينة المعقل الرئيسي ، للمقاومة ضد الإحتلال، ونظرا لأهميتها، فقد إنحصرت إهتمامات القادة الفرنسيين حول هذه المدينة ورأوا وجوب إحتلالها لإخماد قوة الحاج أحمد باي الثائر والرافض لأي تفاهم مع الفرنسيين خلافا لعبد القادر وآخرون. وفعلا بدأت التحضيرات الفرنسية لإحتلال المدينة_ ومعنى ذلك إخضاع بايلك الشرق كله . وابتداء من شهر سبتمبر عام 1836م، أقدم الماريشال كلوزيل على تقوية الوحدات العسكرية الآتية داخليا من الجزائر ووهران وبجاية حيث كانت مدينة عنابة نقطة تمركز لها كما أنه أقام العديد من المعسكرات المتقدمة من مقر عنابة [3]، أما خارجيا

---

[1] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 27.

[2] – أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 93، 94.

[3] –بوعزة بوضرساية، **المرجع السابق**، ص ص 140، 141.

فقد نشرت فرنسا أنباء أنها سترسل جيشا إلى قسنطينة، هنا قرر نوري أفندي القيام بمحاولة جبارة فبعد أن دراسة دقيقة تخص المسلك الذي تبناه من الدول الغربية، أوصل إلى الباب العالي خطته بواسطة قائد البارود أوهان (**Ohanes**)، الذي كان في طريق عودته إلى إسطنبول.

كانت خطة السفير العثماني لإنقا ذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي ترتكز على خطوتين أساسيتين تنص الأولى على: تقديم بيانات للدول الأوروبية في إسطنبول، تبين حق الدولة العثمانية بالجزائر، على أن يمر هذا الإدعاء رسميا أمام الحكومة الفرنسية. أما الخطوة الثانية فتنص على: مراجعة حكومات أنجلترا والنمسا وأخذ إذن بالسماح له بالعمل في باريس كما يشاء، لتأمين إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية من جديد . وفي حالة تردي العلاقات بين الدولتين بسبب فعالياته، رأى السفير أن يتم عزله وبذلك يحل الخلاف.

وجد الباب العالي صواب خطة السفير نوري أفندي فأرسل له الإذن المطلوب بعد مصادقة السلطان عليه [1]

إنتهت الحملة الفرنسية الأولى ضد مدينة قسنطينة شهر نوفمبر 1836م، وكان مصيرها الفشل الذريع [2] حيث أثبتت هشاشة القوات الفرنسية وأنه بالإمكان إفشال المشروع الفرنسي في الجزائر. فإغتنم السفيران العثمانيان الفرصة لمواصلة جهودهما التي كانت تتم بالتنسيق فيما بينهما وحين أعلم رشيد باي بخطة نوري أفندي، سأل رشيد باي نظيره في باريس، عن كيفية التصرف إزاء القضية الجزائرية في لندن فأجابه نوري أفندي أنه من الضروري أن يقوم بجس نبض الحكومة الإنجليزية حول الجزائر [3].

وعندما تقابل السفير العثماني بلندن مع وزير خارجية بريطانيا اللورد بلمرستون يوم 26/جانفي/1837م، أعلمه أن نظيره بباريس سعى بتكليف من دولته لمطالبة فرنسا بإسترجاع الجزائر كما أبان أن الخلافة تعلق كل آمالها على بريطانيا لنصرتها في موقفها هذا، ولكن اللورد بدوره أظهر له إستحالة الإفصاح عن وجهة نظره بخصوص القضية الجزائرية [4].

رغم ذلك لم يفقد رشيد باي تفائله، وقرر أن يخبر نوري أفندي بأن لا يتراجع عن مخططه السابق [5].

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 95، 96.

[2] -محمد صالح العنتري: **تاريخ قسنطينة**، مر، تق، تع، يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 134.

[3] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 96.

[4] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 28.

[5] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 97.

VI – رسالة أحمد باي للسلطان العثماني بعد إنتصاره:

في خضم ذلك وبناء على تعليمات كامل باي الذي أوصى أحمد باي بأن تبعث جميع مراسلاته بواسطة طاهر باشا[1] ، وصلت رسالة من أحمد باي عن طريق والي طرابلس الغرب الجديد يطلب فيها مساعدة من الخلافة العثمانية للصمود أمام العدوان الفرنسي الجديد. أشار أحمد باي إلى هذه الرسالة في مذكراته، حيث قال بأن السلطان رد عليه برسالة كتبها شرف أفندي في ربيع سنة 1253ه /1837م، يعلمه فيها بأن رسالته التي بعثها عن طريق طاهر باشا قد وصلت، مهنئا أياه على الإنتصاره الذي حققه أمام الفرنسين (في إشارة إلى إنتصاره في معركة قسنطينة الأولى) كما نبهه أن فرنسا ستهاجمه من جديد، وأخبره أن الباب العالي سيرسل له تعزيزات عسكرية[2]. جاءه خبر وصلوها إلى تونس بعد وصول رسالة[3] السلطان بقليل .

يذكر أحمد باي أن باي تونس سمح بإنزال المدافع، ولكن عندما وصل دور الجنود ليلتحقوا بالأرض ويستعدوا للرحيل، أرسل أحد ضباطه إلى القبطان باشا يخبره بأنه على إثر وصول البواخر التركية دخلت إلى مياه تونس سفن حربية فرنسية، مهددت أنه إذا تم إنزال الجيوش فإن الفرنسيين سيهاجموا المدينة حينا لذلك أرسل أحمد باي تونس رسالة لباي قسنطينة يستسمحه لعدم السماح للجنود بالنزول خوفا من جلب السوء إلى بلاده[4].

---

[1] –كان طاهر باشا قد نقل من وزير الحربية إلى ولاية طرابلس الغرب، ففي 22/سبتمبر/1836م، وصلت إلى المياه الإقليمية الليبية فرقة بحرية بقيادة القابودان طاهر باشا، حاملا فرمان توليته على البلاد، بدلا من محمد رئيف باشا. ويقال أن هذا التغيير جاء نتيجة للثورات المحلية التي عمت المدن الليبية وأن الصحافة الأوروبية حملت الأتراك مسؤولية الفوضى التي تعصف بالولاية. للمزيد راجع، محمود علي عامر ومحمد خير فارس: **تاريخ المغرب العربي الحديث، "المغرب الأقصى ليبية"** الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، (د.س)، ص 239.

[2] –أحمد باي، **المرجع السابق،** ص ص 38، 39 .

[3] –تأكد العديد من المراجع أن السلطان العثماني نفذ وعده ، وأرسل إلى أحمد باي أربع سفن معبأة بالجنود ، وعلى متنها 12 مدفعا، ومائة وخمسين من رماة المدافع، إلا أن هذا العتاد لم يصل إلى الجزائر. راجع، شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...، المرجع السابق،** 123.

[4] –للإطلاع على رسالة رد السلطان على رسالة أحمد باي، ورسالة الإعتذار التي قدمها باي تونس لأحمد باي قسنطينة. راجع أحمد باي، **المرجع السابق،** ص 60 ومايليها.

كان الباب العالي يتوقع هذه النتيجة إذ كان يدرك صعوبة إرسال الأسلحة والعتاد الحربي إلى باي قسنطينة، فرأى أنه بالتزامن مع إرسال التعزيزات العسكرية من الواجب أن يعملا سفيريه في لندن وباريس على تأخير الإستعدادات الحربية المزمع إجراؤها في فرنسا[1].

وبناءا على أوامر الباب العالي قام السفيران العثمانيان بتكثيف، جهودهما خاصة بعدعلم نوري أفندي بموقف إنجلترا السلبي تجاه القضية الجزائرية، حيث فهم أن التصرف بقوة وحزم أمام الحكومة الفرنسية لن يعطي نتائج طيبة، ولكنه لم يرض بالسكوت عن الإستعدادات الفرنسية للهجوم على قسنطينة مرة ثانية ولذا رأى أنه من المفيد فتح موضوع القضية الجزائرية مع الأميرال روسين الموجود في باريس منذ مدة[2] .

وفي أواسط شهر فيفري 1837م، إجتمع نوري أفندي بالأميرال الفرنسي روسين ، وأظهر له أسفه الشديد لما تقوم به فرنسا من تدخلها في شؤون الجزائر الداخلية، وهو يعني حربها الضروس التي شنتها على قسنطينة، كما إقترح ببساطة على الأميرال مساعدته في إسترجاع الجزائر وإعادتها للدولة العثمانية. فكان رد الأميرال روسين على ذلك هو قوله: " إن الحكومة الفرنسية تعتبر الإستيلاء على قسنطينة دين شرف عليها". ناصحا السفير العثماني بعدم البحث في أي شيء عن الجزائر لدى رجال الدولة الفرنسية[3].

وفي الأسبوع التالي من لقاء الأميرال روسين بالسفير العثماني نوري أفندي علم هذا الأخير أن النمسا تتصرف بميوعة إزاء القضية الجزائرية، إذ أن الفريق أحمد فتحي باشا الذي كان قد أرسل إلى فينا كسفير فوق العادة قبل ستة شهور، دعا رئيس وزراء النمسا مترنيخ للتدخل لدى الحكومة الفرنسية لصالح الخلافة العثمانية. وعليه كتب مترنيخ مذكرة سرية يخمن فيها أن فرنسا لن تستطيع إدراة الحرب في الجزائر مدة طويلة خاصة بعد إندحارها في قسنطينة وبالتالي على الباب العالي أن يلعب دور الشاهد (يقصد المتفرج) في الوقت الحاضر. فأرسل الباب العالي متنها إلى السفير العثماني بباريس .

وعندما سرت شائعة بين الأوساط الأوروبية أن فرنسا تستعد للهجوم مرة ثانية على قسنطينة نصح سفير النمسا في إسطنبول بكتابة بيانات تؤكد تبعية الجزائر للسلطان، وتوزيعها على سفراء الدول الأوروبية الموجدين لدى الخلافة العثمانية، وتقدم أيضا نسخة من تلك البيانات إلى الحكومة الفرنسية بواسطة السفير العثماني بباريس. استحسن الباب العالي هذه التوصية المشابهة لإقتراح نوري أفندي، وعليه أوصل التعليمات اللازمة إلى سفيره في

---

[1] -كتب الباب العالي لفتحي باشا يأمره بإستطلاع وجه نظر رئيس وزراء النمسا، بشأن إرسال عتاد حربي لباي قسنطينة. فقام بذلك في نهاية المقابلة التي جمعته بمترنيخ، أبدى هذا الأخير موافقته بشكل مبهم. راجع، أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص99.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 97.

[3] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 28.

فينا فتحي باشا. الذي كان قد طالب في أواخر فيفري 1837م، تعليمات مكملة من الأمير مترنيخ بخصوص إقتراحات السفير النساوي في إسطنبول. إلا أن جواب رئيس وزراء النمسا لم يكن مطمئنا، فقد كان يرى أن إفصاح الدولة لسفراء الدول الكبرى بحقه في الجزائر كافيا، كما كان يصوب نشر البيانات في حالة إرسال قوات فرنسية إلى قسنطينة فقط.

بدأ نوري أفندي في تنفيذ عمله، موضحا لرشيد باي في رسالة كتبها إليه أوائل أفريل 1837م، بأنه سيتقابل في القريب العاجل مع وزير الخارجية الفرنسي، وسيتحادث معه بشأن القضية الجزائرية، ورجاه أن يطلعه على المباحثات التي سيقوم بها في لندن بهذا الشأن، فأجابه رشيد باي بأنه سيتمكن من فتح قضية الجزائر للحكومة الإنجليزية بعد المقابلات التي ستجرى في باريس[1].

تعب نوري أفندي كثيرا ليجعل وزير الخارجية الفرنسي الكونت موليه Molé، يقبل الإجتماع به، إلى أن تمكن من ذلك في أوائل جوان 1837م[2]، وتناقش معه في الموضوع خاصة بشأن ما صرح به قيزو Guizot، أحد الوزراء السابقين في البرلمان الفرنسي من أنه لم يبقى للدولة العثمانية حق في الجزائر مؤكد له عدم صحة هذا الإدعاء. كان جواب السفير شديد اللهجة حيث قال:" أن فرنسا أخذت الجزائر دافعة الثمن دما فرنسيا ". لكنه في الوقت نفسه كلفه ببدء المباحثات بشأن الجزائر[3].

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 98، 99 .

[2] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص 28 .

[3] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 100.

المبحث الثالث: جهود عثمانية أخيرة لإنقاذ مدينة قسنطينة

I – محاولة الخلافة العثمانية منع عقد معاهدة التافنة المخزية:

في أفق حملة جديدة على قسنطينة بعد فشل الحملة الأولى في 12/نوفمبر/1836م، كانت الحكومة الفرنسية قد وجدت نفسها أمام صعوبة مهاجمة هذه المدينة في الوقت الذي تجابه فيه عبد القادر في الغرب. عندها كلف بيجو (**Bugeaud**) إما بالحد من نفوذ عبد القادر بقوة السلاح، وإما بالتفاهم على أسس مناسبة [1]. فعمل على تدعيم الخيار الثاني. وعندما وصل نوري أفندي هذا الخبر فهم سبب ترحيب الكونت موليه (**Molé**) بالمباحثات حول لقضية الجزائرية، إذ كان يرغب بإبقاء باب التفاهم مفتوحا مع الباب العالي، خشية أن لا تتم مهادنة الأمير عبد القادر[2] .

على الرغم من أن بعض المراجع ترى بأن الأمير عبد القادر كان يجهل مشروع مهاجمة قسنطينة [3] إلا أن البعض الآخر أكدوا أن مهادنة الأمير عبد القادر للفرنسيين، كانت غايته محاصرة أحمد باي وتضييق الخناق عليه، إذ أن الأمير عبد القادر كان على خلاف معه، وكما كان له موقف خاص من الخلافة العثمانية بدليل أنه لم يتصل بها إلا في وقت متأخر من سنة 1840م، على الرغم من إتصاله بنظامي تونس والمغرب [4]. كما أن مهادنة الأمير عبد القادر للفرنسيين في هذا الوقت بالذات أمر في غاية الخطورة. وعليه أرسل نوري أفندي رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي في 11/جوان/1837م، يطلب منه تحديد وقت لمقابلته، كما أبان السفير عن" إستغرابه وتأسفه الكامل لوضع شخص عادي تابع للسلطنة العلية، بشكل حاكم، ومصالحة جناب فخامة دولة فرنسا مع ذلك الشخص المرقوم مناف لأصول روابط الإخلاص والصفاء القائمة بين فرنسا والدولة العثمانية العلية ".

فأجابه الوزير الفرنسي برسالة مؤرخة بيوم 18/جوان/1837م، أوضح فيها أن فرنسا لا تعترف مطلقا بحق أية دولة أجنبية في التدخل بشؤون أوجاق الجزائر القديم[5].

في الوقت الذي كان السفير العثماني يعرض على الباب العالي الوقائع الجارية، كتب معلنا أنه لا يصر على التباحث من أجل منع تردي العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، ولكنه كان أيضا لا يرى من المناسب السكوت تماما. وعندما قدم السفير العثماني للزيارة الوداعية للأميرال روسين الذي كان يتأهب للعودة إلى

---

[1] -بوعلام بسايح: **من لويس فليب إلى نابليون الثالث, الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا** ، تع، خليل أحمد خليل، طبعة خاصة بوزراة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م، مج1، ص 49.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 100.

[3] -بوعلام بسايح، **المرجع السابق** ، ص 50.

[4] -أحميدة عميراوي، **المرجع السابق**، ص ص 84، 85.

[5] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 100.

إسطنبول، شرح السفير له عن مراسلته التي جرت مع الكونت موليه . وعلى إثر قول السفير بوجوب ترك العثمانيين، الجزائر أوضح نوري أفندي أن تلك البلاد تابعة للخلافة العثمانية .

عندما أعلن رسميا عن توقيع معاهدة التافنة بين فرنسا والأمير عبد القادر، قرر رشيد باي التكلم مع وزير خارجية إنجلترا بهذه المسألة. حيث إجتمع به في 05/أوت/1837م، وأبلغه أن سبب تصالح فرنسا مع الأمير عبد القادر هو أن تتمكن فرنسا من التصرف كما تشاء في قسنطينة [1]، لكن وزير الخارجية بالمرستون حاول التنصل كالعادة من سؤال رجال الدولة العثمانية. وفي ختام المقابلة رأى وزير خارجية إنجلترا أنه من المناسب أن يبحث الباب العالي مع الحكومة الفرنسية حقه في الجزائر كلما حان الوقت.

في أثناء ذلك تلقى نوري أفندي أمرا من الباب العالي بإعاقة المعاهدة بين فرنسا والأمير عبد القادر فأبلغ نوري أفندي في 26/أوت/1837م، الكونت موليه، أن عقد معاهدة مع شيخ عربي مثل الأمير عبد القادر، يعد عملا منافيا لعظمة فرنسا، لكن الكونت أخبره أن حكومته حرة في التصرف الذي تشاؤه. فأجابه نوري أفندي أن للباب العالي الحق في مساعدة باي قسنطينة، الملتجئ لمساعدة السلطان، عندها لم يتوان الكونت موليه ، عن إشعار المستشار بأنه في حالة تحقيق السلطان مطلب باي قسنطينة فإن فرنسا ستعتبر نفسا في حالة حرب مع الدولة العثمانية، كما أبلغه ببدء المباحثات بين فرنسا و أحمد باي[2].

II – محاولة ارسال الأسطول العثماني للمرة الأخيرة (جويلية1837م):

مثلما فعلت فرنسا مع الأمير عبد القادر، حاولت مهادنة الحاج أحمد باي حيث قامت بإرسال مفوضين إثنين إلى تونس لهذا الغرض [3] ، كانت الحكومة الفرنسية تطالب أحمد باي بالإعتراف بسيادتها وتأكيد ذلك عن طريق دفع الجزية، والتخلي عن القالة وبونة وضواحيها. لكن أحمد باي رفض تلك المقترحات مدعوما بأعيان البلاد والعلماء. وما زاد من إصراره على الرفض هو معرفته بالمناورة التي تقوم بها البحرية العثمانية [4] .

وبالفعل كان الأسطول العثماني قد غادر اسطنبول في أواخر جويلية 1837م، متوجها إلى طرابلس الغرب بقيادة وزير البحرية أحمد فوزي باشا. وجد الباب العالي أن عليه إبلاغ باي تونس مصطفى باشا عن النية الحسنة التي يكنها السلطان له، إلا أن اللورد بنسنبي، سفير إنجلترا، لم يصوب ظهور الأسطول العثماني في تونس دون

---

[1] –وذلك ما حدث بالفعل حيث سمحت معاهدة التافنة، بضمانها السلم في منطقة الغرب، بنقل المجهود العسكري إلى جهة الشرق. راجع شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 245.

[2] –أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 102، 103.

[3] -Ernest Mercier : **Histoire de Constantine**, Bibliotheque nationale de france, 1903, P 414.

[4] –شارل أندري جوليان، **المرجع نفسه**، ص ص 247، 248.

سابق إنذار، وكان يوصي سرا بأن ترسل تعليمات السلطان إلى باي تونس بواسطة موظف، حال وصول الأسطول العثماني إلى طرابلس الغرب، كما رأى من الواجب قبل ان يتحرك قائد البحرية إلى تونس أن يتخذ القرار بهذا الشأن[1].

أما فرنسا فقد قابلت نبأ إقلاع السفن الحربية إلى تونس بإرسال أسطولها إلى الميناء نفسه، كما أبلغ الأميرال روسين بقرار حكومته هذا للباب العالي في 24/سبتمبر/1837م، بعد ان عاد إلى وظيفته في شهر أوت من نفس السنة[2].

وعلى إثر بإرسال فرنسا لأسطولها إلى تونس، تقابل عاكف أفندي مع سفير إنجلترا اللورد بنسنبي في أوائل أكتوبر 1837م، وأثناء تلك المقابلة صرح الوزير العثماني أن للدولة العثمانية الحق في منع فرنسا من القيام بحملة على قسنطينة ، أما السفير فذكر له وجوب عدم التدخل في تونس.

في تلك الأثناء كان الأسطول العثماني قد وصل إلى طرابلس الغرب بعد مروره بحر إيجة، وطبقا لنصيحة السفير الإنجليزي، أرسل القائد البحري أحمد توفيق باي إلى تونس باخرتين في أواخر أوت 1837م بغرض مقابلة الوالي مصطفى باشا، إلا أن المقابلة لم تتم. وعاد الأسطول العثماني إثر رسو خمس قطع بحرية فرنسية في ميناء تونس بعد وصوله إليها بثلاثة أيام. رغم أن والي تونس أبلغ المأمور العثماني رجاؤه إلغاء قدوم وزير البحرية إلى تونس[3] ، إلا أنه بعث بهدايا إلى السلطان مسترضيا إياه [4] .

لم يبقى الأسطول العثماني كثيرا في سواحل شمال إفريقيا، فقد زار جزيرة مالطا، وفي أواخر سبتمبر 1837م، أقلع متوجها إلى اسطنبول[5]. رغم ذلك ظل الأسطول الفرنسي يقتفى أثره حتى مضيق الدردنيل.

أرسل أحمد فوزي باشا خبر تعقب الأسطول العثماني لوزير الداخلية أحمد عاكف باشا فقام بطلب إيضاحات من الأميرال روسين بواسطة مترجم السفارة. كانت إجابة لأميرال أن أعرب عن إستيائه من فعل الأميرال قائد الأسطول الفرنسي وطلب بقبول قصور هذا الأخير[6] .

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص ص 104، 105.

[2] -Jean serres, op. Cit, P 178.

[3] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص ص 105، 106.

[4] -أحميدة عميراوي، **المرجع السابق**، ص 78.

[5] -Ibid, P 180.

[6] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 106.

إنتهت محاولة إلحاق تونس، مباشرة تحت الإدارة العثمانية لتأمين إمكانية إنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي بالفشل. و لم يقدر الباب العالي أن يدعم أحمد باي من طرابلس الغرب عن طريق البر. ذلك أن الوالي الذي خلف طاهر باشا المنتهية ولايته في مارس 1837م[1] ، لم يكن يملك عزيمة وقوة كسلفه[2] .

III – موقف الخلافة العثمانية من سقوط آخر معاقل الدولة الجزائرية:

حاول الإحتلال الفرنسي الإستفادة من درس الحملة الأولى عام 1836م، وجند كل طاقاته في الحملة الثانية لكنه قبل ذلك قام في 3 سبتمبر 1837، بآخر محاولة لعقد معاهدة مع أحمد باي[3] . لكنها بأت بالفشل.

ونتيجة لذلك بدأ الجيش الفرنسي حملته الثانية على قسنطينة في بداية أكتوبر سنة 1837م، كان يتكون من ثلاثين ألف مقابل، ويحمل معه 36 مدفعا من العيار الثقيل ولذلك خافة أهالي قسنطينة أكثر مما خافوه في المرة السابقة، ومع ذلك تصوروا أن في وسعهم الحفاظ على المدينة، ورفضوا في عناد كل العروض المناسبة للإستسلام[4].

دارت معارك عديدة بين الجانبين إستطاع الإحتلال الفرنسي، أن يحسمها لصالحه بعد إستيلاءه على ثكنة الجيش الإنكشاري[5]. وعلى إثر ذلك إنسحب الحاج أحمد باي إلى صحراء قسنطينة [6]. ومنها قام الحاج أحمد باي باي بإرسال خبر سقوط مدينة قسنطينة إلى السلطان العثماني في 15/رجب/1253ه-15/أكتوبر/1837م.

أخبر الحاج أحمد باي السلطان بقوة العدو، وكيف أنه وجنوده دافعوا بكل ما لديهم من قوة وسط الظروف القاسية التي فرضت عليهم، مؤكدا له أنه متسعد لمواصلة جهاده، طالبا منه المعونة، فإن تعذر إيصالها فإنه يتسرحم السلطان بالإنسحاب إلى ديار المسلمين، فلا جدوى من بقاءه خاصة والدسائس التي تحاك ضده في إشارة إلى محاصرة الأمير عبد القادر له[7].

وعلى إثر ذلك رأت الخلافة ضرورة بذل مساعي الدبلوماسية، حيث بين وزير الداخلية عاكف باشا لمترجم السفارة الفرنسية أسف الباب العالي لما ألت إليه عاصمة الشرق الجزائري، ولكي تتجنب فرنسا تردي

---

[1] -كان سبب سحب طاهر باشا من ولاية طرابلس الغرب، شكاية منه قدمت من طرف حكومتي فرنسا وإنجلترا بسبب تصرفاته القاسية. راجع، Jean serres, op. Cit, P 18.

[2] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق** ، ص 106.

[3] -Ernest Mercier, op. Cit, P 415.

[4] -فندلين شلوص، **المرجع السابق**، ص 74.

[5] -شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 249.

[6] -صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 71.

[7] -للإطلاع على نص الرسالة كاملة. راجع، جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 87 وما يليها .

العلاقات بينها وبين الخلافة العثمانية، جرب الأميرال روسين الإستفادة من عودة وزير الخارجية رشيد باي إلى إسطنبول في أواخر نوفمبر 1837م، و أرسل إليه كتاب تهنئة يشير فيه إلى حادثة قسنطينة ويتمنى نسيانها في القريب العاجل. وقبل أن يرد وزير الخارجية العثماني على رسالة سفير فرنسا، رأى الباب العالي ضرورة إستطلاع وجهة نظر اللورد بنسنبي[1].

وقبل أن يرد وزير الخارجية العثماني على رسالة سفير فرنسا، رأى الباب العالي ضرورة إستطلاع وجهة نظر اللورد بنسنبي.

كانت بريطانيا تخشى حكما فرنسا دائما في شمال إفريقيا، لذلك أقلقها سقوط قسنطينة في أيدي الفرنسيين[2]، ما جعل اللورد بنسنبي ينصح الباب العالي في رده المؤرخ ب 3/دسيمبر/1837م " بأن يأخذ الباب العالي ضمانات من فرنسا، في أول فرصة تسنح بذلك، مع تجنب التفوه بكلمات قد تغضب فرنسا"[3].

هذا و إستغل الباب العالي مفاتحة مترجم السفارة الروسية رجال الدولة العثمانية بموضوع قسنطينة فستفسروا ضمنيا عن رأي القائم بالأعمال الروسي عن الرسالة التي سيبعثها الباب العالي لسفير فرنسا . فكان رده مشابه لإقتراح السفير الإنجليزي .

وبناءا على توصيات السفيرين الإنجليزي والروسي كتب رشيد باي رده إلى السفير الفرنسي، بحيث عبر له عن إمتنانه للصداقة التي أبداها الأميرال روسين في رسالته، شارحا له إعتزاز الدولة السنية جلي في حالة إظهار الدولة الفرنسية دلائل حسنة، تثبت بالفعل مسألة إلتزامها بتمامية الدول التي تدعي فرنسا في كل مرة، أنها حق للخلافة العثمانية[4].

عقب ذلك كرر أحمد باي رجاءه للسلطان العثماني في رسالة أخرى، و لم تكن الخلافة في وضع يسمح لها بمساعدة أحمد باي، ولكن السلطان محمود الثاني لم يجد من الصواب ترك هذا الباي الذي أثبت رغم كل الظروف المحيطة به إرتباطه بالخلافة العثمانية، فأصدر الأوامر للبحث في هذه القضية من جديد.

وبعد التباحث في هذا الأمر بمجلس الشورى المنعقد بالباب العالي، والذي ضم وزير البحرية وفتحي باشا، تقرر إرسال أمر مساعدة باي قسنطينة السابق إلى باي تونس أحمد باشا [5] .

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 109.

[2] -أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مرجع سابق**، ج1، ص 370.

[3] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق**، ج4، ص ص 29، 30.

[4] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 109، 110.

[5] -أرجمنت كوران، **المرجع نفسه**، ص 111.

لم يكن لهذا القرار نتيجة، لأن فرنسا إستطاعت التقرب من أحمد باشا ومساعدته ونصحه بالإبتعاد عن الباب العالي وتشجيعه على الإستقلال، فضلا عن تخويفه من تهديدات السلطان له، فلم يكن لأحمد باشا خيار في المسلك الذي سيتبناه، فقد فضل مصادقة ومهادنة الفرنسيين وتجميد علاقاته بالباب العالي بعدم إطاعة أوامر السلطان[1].

كما ونجد أن معظم رجال الحكم في تونس فضلوا الميل إلى فرنسا لمبررات عديدة، من بينها تورط تونس في ديون لصالح الفرنسيين خاصة في عام 1829م، بالإضافة إلى إدراك بايات تونس أن ميزان القوة قد تغير خاصة بعد معركة نافارين 1827م[2].

VI – دوافع إعتراف الخلافة العثمانية بالإحتلال الفرنسي للجزائر:

لم تسفر جهود الباب العالي بعد سقوط مدينة قسنطينة في أيدي الفرنسيين عام 1837م، عن أية نتيجة. فقد إنتهت كل المحاولات التي قامت بها الخلافة لإنقاض الجزائر[3].

بعد المحاولة الجريئة التي أقدم عليها الباب العالي في جويلية 1837م، صرح وزير الخارجية الفرنسي لرجال الدولة العثمانية أن فرنسا ستجابه أي محاولة لتغيير الوضع القائم، بالقوة وأن الأسطول الفرنسي سوف يلاحق ويراقب كل تحركات الأسطول العثماني بالبحر المتوسط، بل أن سفير فرنسا بالباب العالي طالب الدولة العثمانية إعلام حكومة بلاده بخط سير الأسطول العثماني مسبقا وتقديم كل الضمانات في ذلك، وبالفعل فكلما شاع أن الأسطول العثماني يجوب البحر إلا وصدر الإذن للأسطول الفرنسي بملاحقته[4].

بدأ إعتراف الخلافة بالإحتلال الجزائر ضمنيا، فبتاريخ 08/أكتوبر/1845م، غادر رشيد باي منصب وزير الخارجية، فأبلغ كيزو سفيره دي بور كاي مادار بينه وبين رشيد باي: " لقد درست مع رشيد باي الوضعية الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية...وبالنسبة إلينا فإن الجزائر لم تعد جزءا من الخلافة العثمانية وقبل الباب العالي ذلك ضمنيا . وبإستطاعة الحكومة العثمانية أن تعتمد علينا في كل المناسبات وسوف لن نعرف، في كل الحالات، حدا لهذا التأييد خصوصا إذا لت تتردد النمسا وإنجلترا في مساندتنا ". أما رشيد باي فلم يبدي أي إعتراض وأظهر إعترافه بصراحة هذه الأقوال[5] .

---

[1] –عبد الجليل التميمي: "تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال العشرين سنة التالية 1838-1858م"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع2، جويلية 1974م، ص 103.

[2] –أحميدة عميرواي، **المرجع السابق**، ص 65.

[3] –شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص 124.

[4] –عبد الجليل التميمي: **"تقرير عن الأحداث السياسية..."**، **المرجع نفسه**، ص 103، 104.

[5] – عبد الجليل التميمي، **المرجع نفسه**، ص 109.

أما الإعتراف الرسمي فكان سنة 1847م، حيث لم يكتب إسم الجزائر في في جدول الدول المنضوية تحت الخلافة العثمانية[1].

وبذلك أسدل الستار عن القضية الجزائرية في الخارج ورضي العثمانيون بالأمر الواقع وبقي الأمر موكولا إلى أهل الوطن[2]. غير أن واحدا من أهل الوطن لم يحبذ الإستمرار في المقاومة وفضل الإستسلام الإرادي لفرنسا، ثمرة 40 عاما. على الرغم من أنه كان بإمكانه الهروب وفي أسوء الأحوال الإنتحار ولكنه لم يفعل ذلك لأن مهمته إنتهت بسقوط قسنطينة عام 1837م. ولجوء بطل المقاومة الحقيقية الحاج أحمد باي إلى المقاومة الشعبية والتي إستمرت في جهات مختلفة من الشرق الجزائريفي جبال أولاد سلطان وفي جبال منعة وفي جبال أحمر خدو. وبقي أحمد باي لا يعترف لفرنسا بإحتلالها للجزائر، لغاية بلوغه من الكبر عتيا ورغم تخلي الجميع عنه.

إستنتاج:

لقد شاركت الدول الكبرى على نحو مؤثر في تقرير مصير الجزائر، وكانت كل دولة من الدول الكبرى تضع في إعتبارها مصالحها السياسية [3]. لذلك ظل السفير العثماني في باريس مصطفى رشيد باشا يتحين الفرصة التي تصطدم فيها المصالح الأوروبية، وعندها يمكن إجبار فرنسا على إعادة الجزائر. الأمر الذي لم يحدث[4].

ورغم أن الباب العالي بذل جهودا دبلوماسية جبارة، إلا أنها باءت بالفشل ويرجع المختصون السبب الأساسي إلى نقص معلوماته عن العلاقات الدولية، إستنادا إلى سياسة العزلة التي اتبعتها الإمبراطورية العثمانية منذ قيامها قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهو أمر فرضته التقاليد القائمة على القوة العسكرية التي لم تكن تشعرها بالخوف من الدول الأوروبية. أضف إلى ذلك سيادة التصورات الدينية التي تخللت كل أوجه حياة الدول ورعاياها[5].

كان لإحتلال الجزائر سنة 1830م، تأثير عميق على علاقات كل من تونس والباب العالي من جهة وعلاقاتها مع فرنسا من جهة أخرى ذلك أن فرنسا حاولت بإحتلالها للجزائر محاربة النفوذ الإنجليزي-التركي بالمنطقة وضمان سلامة الوضع الراهن، بتونس خشية وقوعها تحت النفوذ العثماني المباشر. كما تم ذلك بالنسبة لطرابلس الغرب[6].

---

[1] -أرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص 114.

[2] - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، **المرجع السابق**، ج4، ص 30.

[3] – الكسندروفنادولينا نينل، **المرجع السابق**، ص45.

[4] –حسن صالح المسلوت، **المرجع السابق**، ص 290.

[5] – الكسندروفنادولينا نينل، **المرجع نفسه**، ص45.

[6] – عبد الجليل التميمي: **"تقرير عن الأحداث السياسية..."**، **المرجع السابق**، ص 109.

يعتبر الحاج أحمد باي –باي قسنطينة– من ألمع وجوه المقاومة الجزائرية، الذين دحروا فرنسا. لكن الواقع المؤسف الذي أصبحت عليه الخلافة العثمانية لم يكن يسمح لها عندئذ بتقديم الدعم المادي الكبير إلى الحاج أحمد باي لمواصلة مقاومته ضد الفرنسيين أو تحرير البلاد وظل الباي يلح بإستمرار على طلب الدعم، مبرزا بكل وفاء وإخلاص ارتباطه بالخلافة العثمانية ويتجلى ذلك في قوله: " لا يمكن أن يتجه خادمك الباي أحمد إلى الفرنسيين، مادام على وجه الأرض خليفتنا الأكبر، سيدنا السلطان محمود الذي بإمكانه وحده أن يقدم لنا العون..."[1].

أنهت معاهدة التافنة العمليات العسكرية[2] الإستعراضية والمفاوضات في القطاع الغربي، إذ أن فرنسا كانت تهدف من وراء المصادقة على تلك المعاهدة تحييد الجهة الغربية و إيهام البلهاء ومحبي السلطة الممنوحة حتى من العدو بأنها جادة في السلام لتتفرغ لمن أذلها وقتل خيرة قادتها العسكريين عام 1836، بل و أفقدها الأمل في انجاح مشروعها الاستعماري، الحاج أحمد باي، خاصة وأنه رفض رفضا قاطعا الاعتراف بشرعية فرنسا.

وبالفعل اثر سقوط قسنطينة في أكتوبر 1837م، احتل الجيش الفرنسي القصبة وأهم مراكز المدينة [3]. ورغم ذلك فإن الحاج أحمد باي بقي الأمل يراوده في إسترجاعها، فجمع ما تبقى له وما لحق به من رجال وتوجه إلى الجنوب وراسل الباب العالي من جديد [4]. لكن في النهاية تأكد عجز الخلافة العثمانية عن إنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي[5].

---

[1]-Abdeljelil Temimi :" **Trois lettres de hadj Ahmed Bey de Constantine à la sublime Porte**", en : **Revue de l'occiden musulman et la Méditerraée**, (N°3), 1967, P 152.

[2] -بوعزة بوضرساية، **المرجع السابق**، ص 193.

[3] -شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي**...، **المرجع السابق**، ص 124.

[4] - بوعزة بوضرساية، **المرجع نفسه**، ص 192.

[5] - شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي**...، **المرجع نفسه**.

الإستنتاج

وعلى ضوء ما تناولناه يمكن إستخلاص النتائج الآتية:

رغم تكالب الدول الأوروبية، حاولت الدولة الجزائرية المحافظة على هيبتها الخارجية واستقرارها الداخلي، مما جعل هذه الدول تقوم بطرح موضوع الجزائر في مؤتمراتها الاستعمارية، وتتفق على تحطيم قوة هذه الدولة.

كان في مقدمة هذه الدول إنجلترا وفرنسا، وخاصة هذه الأخيرة التي إستغلت الظروف الداخلية للجزائر والتي إزدادت سوء بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827م، حيث كان في نجدة الأسطول العثماني وبذلك إنتهت السيطرة الجزائرية على البحر المتوسط.

لعب اليهوديان بكري وبوشناق، دورا رئيسيا في تأزيم العلاقة بين فرنسا والجزائر ؛ من خلال تآمرهما مع القنصل الفرنسي دوفال بخلق وتعقيد قضية الديون، التي إنتهت بحادثة المروحة الذريعة التي بررت بها فرنسا عملية غزو الجزائر.

فقد إدعى قنصل فرنسا أن الداي حسين ضربه بالمروحة نتيجة لمشادة كلامية بينهما حول مسألة الديون. فإعتبرت فرنسا ذلك إهانة لشرفها كدولة وأعلنت الحصار على مدينة الجزائر.

عندما علم الباب العالي بحصار فرنسا لسواحل مدينة الجزائر كان منشغلا ببعض المشاكل الداخلية، المذكورة آنفا، والتي حالت دون تدخله الفوري والمباشر لإنهائه، لكن بعد مرور مدة زمنية ليست بالطويلة أرسل الباب العالي المفتي خليل أفندي، هذا الأخير فهم منذ إتصالاته الأولى بالمسؤولين الفرنسيين أن فرنسا عازمة على إحتلال الجزائر لا محالة.

عملت فرنسا على إستغلال علاقة السيد بالسيد التي كانت تربط الخلافة العثمانية بالدولة الجزائرية. لمراوغة وإستبعاد الخلافة العثمانية من الميدان، وإشراك أطراف خارجية لتقرير مصير الجزائر. وتجسد ذلك في التحالف الذي قامت به فرنسا مع محمد علي باشا مصر، ومحاولة تنفيذ قرار الغزو من خلاله.

هذا المشروع لم يكتب له النحاج لأسباب عديدة، أهمها عدم منح الباب العالي للفرمان السلطاني الذي يأذن لمحمد علي باشا بتنفيذ الحملة. وقام بدلا من ذلك بإرسال القبطان طاهر باشا، بمهمة رسمية إلى مدينة الجزائر من أجل حل الخلاف.

كانت فرنسا متخوفة جدا من هذه الشخصية التي إختارها الباب العالي للقيام بهذه المهمة، ولديها فكرة سلبية مسبقة عليها ؛ ذلك أنه قاد الأسطول العثماني في معركة نافارين 1827م. لذلك عملت فرنسا كل ما في وسعها لتأمين عدم دخوله إلى مدينة الجزائر، وإلتقائه بالداي حسين وفعلا نجحت في ذلك. بعد أن إحتجزته في ميناء طولون، و لم تفرج عنه إلا بعد تيقنها من إنطلاق الحملة الفرنسية تجاه الشواطئ الجزائرية بأمان.

ومن هنا تتجلى لنا الدوافع الحقيقة للإحتلال الفرنسي، فبلإضافة إلى الصراع الديني القديم بين المسيحية والإسلام كان الإحتلال يسعى لرفع شعبية الملك شارل العاشر والسطو على خيرات الجزائر والتهرب من دفع الديون.

إجتمع ديوان الداي بقيادة الداي حسين باشا، ووضع خطة لمواجهة القوات الفرنسية. واسندت مهمة قيادة الجيش لصهره إبراهيم باشا، ونظرا لصغر سنه ونقص خبرته وقلةكفائته، انسحب بعد أول مواجهة بين الطرفين.

فتح الإنهزام في معركة سطاوالي الباب واسعا أمام إحتلال مدينة الجزائر. فقد تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى المدنية وإرغام الداي حسين على توقيع معاهدة الإستسلام في 05/جويلية/1830م، والتي نصت على تسليم مدينة الجزائر، كما تعهد الطرف الفرنسي بالحفاظ على حرية الدين الإسلامي وعلى أملاك الأهالي وتجارتهم وصناعتهم واحترام نسائهم وحرماتهم.

نزل خبر إحتلال مدينة الجزائر كالصاعقة على الباب العالي حتى أنه لم يصدق ذلك، ورأى أن يقوم بمناقشة هذا الأمر مع فرنسا، التي قطع قنصلها بإسطنبول الكونت غوليمينو وعدا بجلاء قوات بلاده عن الجزائر بعد تصفية بعض الحسابات.

كما أجرت الخلافة العثمانية إتصالات مع إنجلترا، للحصول على تأييدها خاصة بعد إتضاح موقفها الرافض لقرار الغزو. فقد جاء على لسان وزير خارجيتها الدوق ولنجتون عن موقف بلاده بقوله:"إن انجلترا تفضل أن تظل قرونا عديدة تقاسي من اعتداءات الجزائر على أن تدفع هذه البلاد لتقع تحت يد دولة أجنبية أوروبية".

وأمام الوعود الفرنسية للجلاء عن الجزائر وموقف إنجلترا الرافض للإحتلال الفرنسي، لم تعترف الخلافة العثمانية بهذا الأخير على الجزائر.

خلال السنة الأولى للغزو اصطدمت الخلافة بظروف جعلتها تنشغل عن القضية الجزائرية، لكنها رغم ذلك ومع كل ما تستلزمه من واجبات، لم يكن أمامها إلا أن تقديم مساعدتها لدولة أو أقلية إسلامية تطالبها بذلك بإعتبارها تمثل الخلافة الإسلامية. لذلك وبمجرد إستتباب أوضاعها أرسلت السفير مصطفى رشيد باي إلى باريس وهناك قام بمحاولات عديدة مع رجال الدولة الفرنسيين من أجل جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر.

كما قامت الخلافة العثمانية بإيفاد السفير العثماني نامق باشا إلى لندن. والذي بحث بدوره المسألة الجزائرية هناك. وبعد تعيين نوري أفندي خلفا لنامق باشا ورث عنه هذه القضية، فقام هو الآخر بمباحثات مع السفير الروسي بزو دي بورقو ، ورجال الدولة في لندن.

تخللت هذه المساعي الدبلوماسية محاولات لإستعمال القوة، وذلك عن طريق تقديم الدعم العسكري لأحمد باي؛ ذلك أنه بعد سقوط مدينة الجزائر توجهت الأنظار إلى عاصمة إقليم الشرق الجزائري، وذلك لما أظهره بايها

ومعظم أهاليها من ولاء وطاعة للخلافة العثمانية. هذا الولاء نستشفه من خلال المراسلات التي بعث بها أهالي قسنطينة وأحمد باي إلى السلطان العثماني.

بعد معركة قسنطينة الأولى 12/أكتوبر/1836م، تيقنت فرنسا أنها لن تستطيع إحتلال باقي الأقطار الجزائرية دون القيام بمهادنة أحد الطرفين البارزين في المقاومة الجزائرية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، والأمير عبد القادر في غربه. وبالفعل تمكنت من إبرام معاهدة التافنة في 05/أوت/1837م.

ولما كانت الخلافة تتنبأ بالأثار السلبية لهذه المعاهدة على مستقبل المقاومة في مدينة قسنطينة، حاولت إبطالها عن طريق سفيرها نوري أفندي الذي طلب ــبأمر من الباب العاليــ من الكونت الفرنسي موليه بأن يوقف تنفيذ هذه المعاهدة، لكن إجابة الكونت موليه كانت مخيبة لآمال الباب العالي الذي كان يطمح في أن يحل هذه القضية دبلوماسيا.

أمام وقوف فرنسا في وجه حل الجهود الدبلوماسية، التي يبذلها الباب العالي، قرر هذا الأخير إرسال أسطوله في جويلية 1837م، إلى تونس ليأمن إمكانية إنقاذ الجزائر. ونتيجة لتدخل الأسطول الفرنسي الذي أرسل إلى تونس باءت هذه المهمة بالفشل.

وعلى إثر هذه المحاولة الجريئة من قبل الباب العالي، شرع الفرنسييون في الإعداد لحملة عسكرية ثانية على مدينة قسنطينة، التي أصبحت تشكل خطرا كبير على الوجود الفرنسي بالجزائر، وبالفعل تمت هذه الحملة في شهر سبتمبر 1837م، بمشاركة أكثر من ست جنرالات، لعبت فيها المدفعية دورا هاما. وبذلك سقطت المدينة.

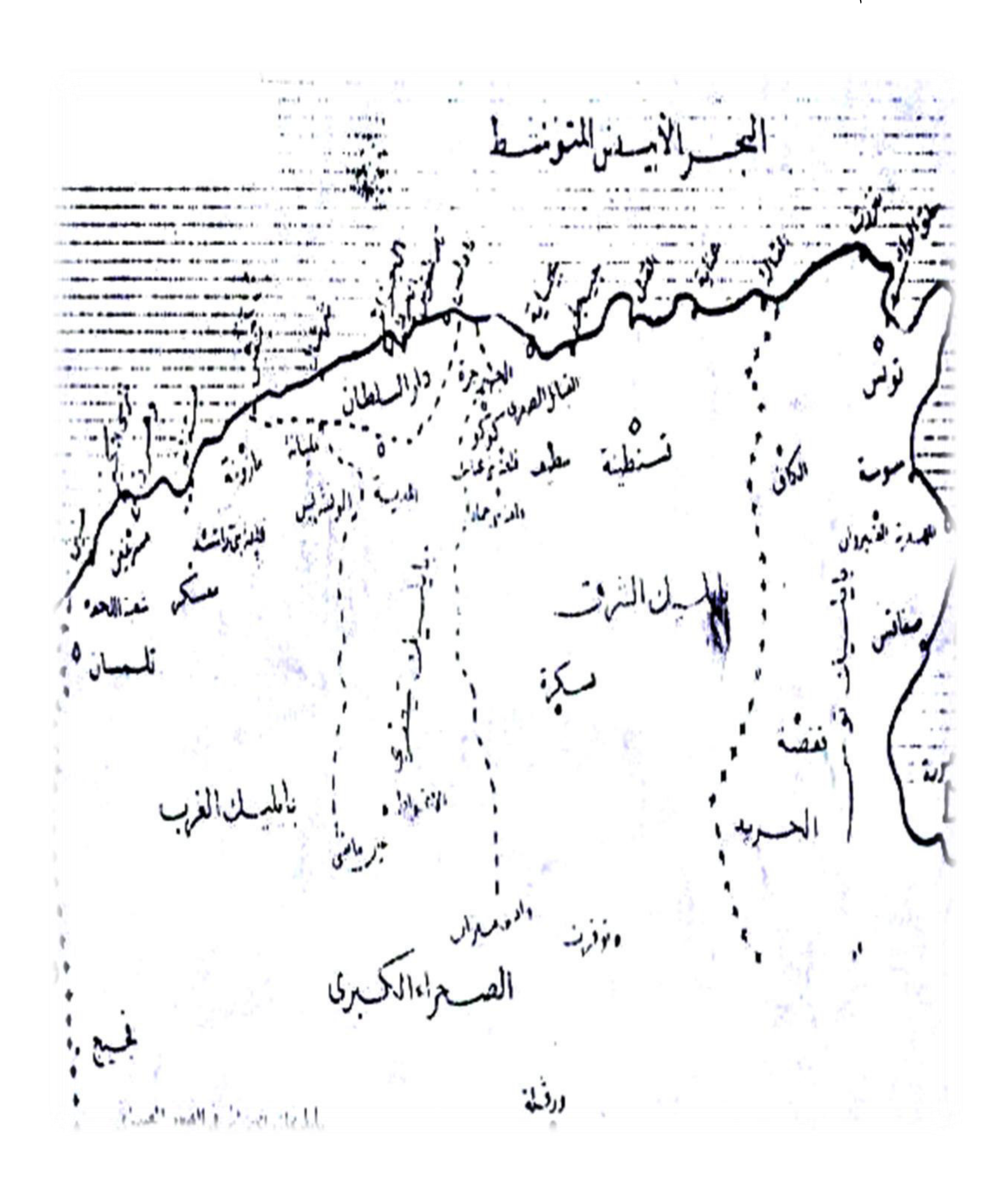
بعد سقوط مدينة قسنطينة وجه العثمانيون دعوة لباي تونس أحمد باي لدعم باي قسنطينة الملتجئ إليهم، لكن لم يكن لهذه الدعوى أي تأثير.

وبسقوط مدينة قسنطينة وانتهاء مقاومة الحاج أحمد باي سنة 1848م، أصبح الإحتلال الفرنسي واقعا كرسه إعتراف الخلافة به.

لنخلص في الأخير أن موقف الدولة العثمانية من إحتلال مدينة الجزائر كان موقفا إجابيا، ولكن نتيجته كانت سلبية. لأنه لم يحقق ماكانت الخلافة تطمح إليه، نظرا لإجتماع ظروف عدة أهمها الضعف والتقهقر الذي كانت تعاني منه الخلافة إبان تلك الحقبة.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الدولة الجزائرية.



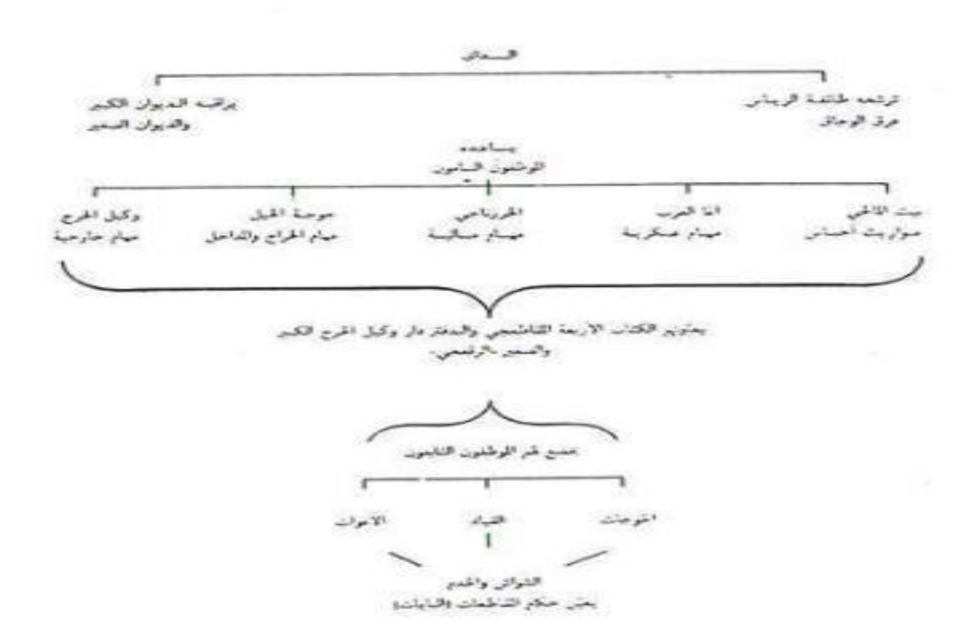
مؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان، **المرجع السابق**، ص 444 .

الملحق رقم (02): قائمة بأسماء دايات الجزائر منذ بداية القرن التاسع عشر وإلى غاية الإحتلال الفرنسي.

الداي أحمد	١٢٢٠	١٨٠٥
الداي علي خوجة (غسال)	١٢٢٣	١٨٠٨
الداي حجي علي خوجة	١٢٢٤	١٨٠٩
الداي محمد	١٢٣٠	١٨١٥
الداي عمر	١٢٣٠	١٨١٥
الداي علي خوجة	١٢٣١	١٨١٦
الداي حسين	١٢٣٣	١٨١٨

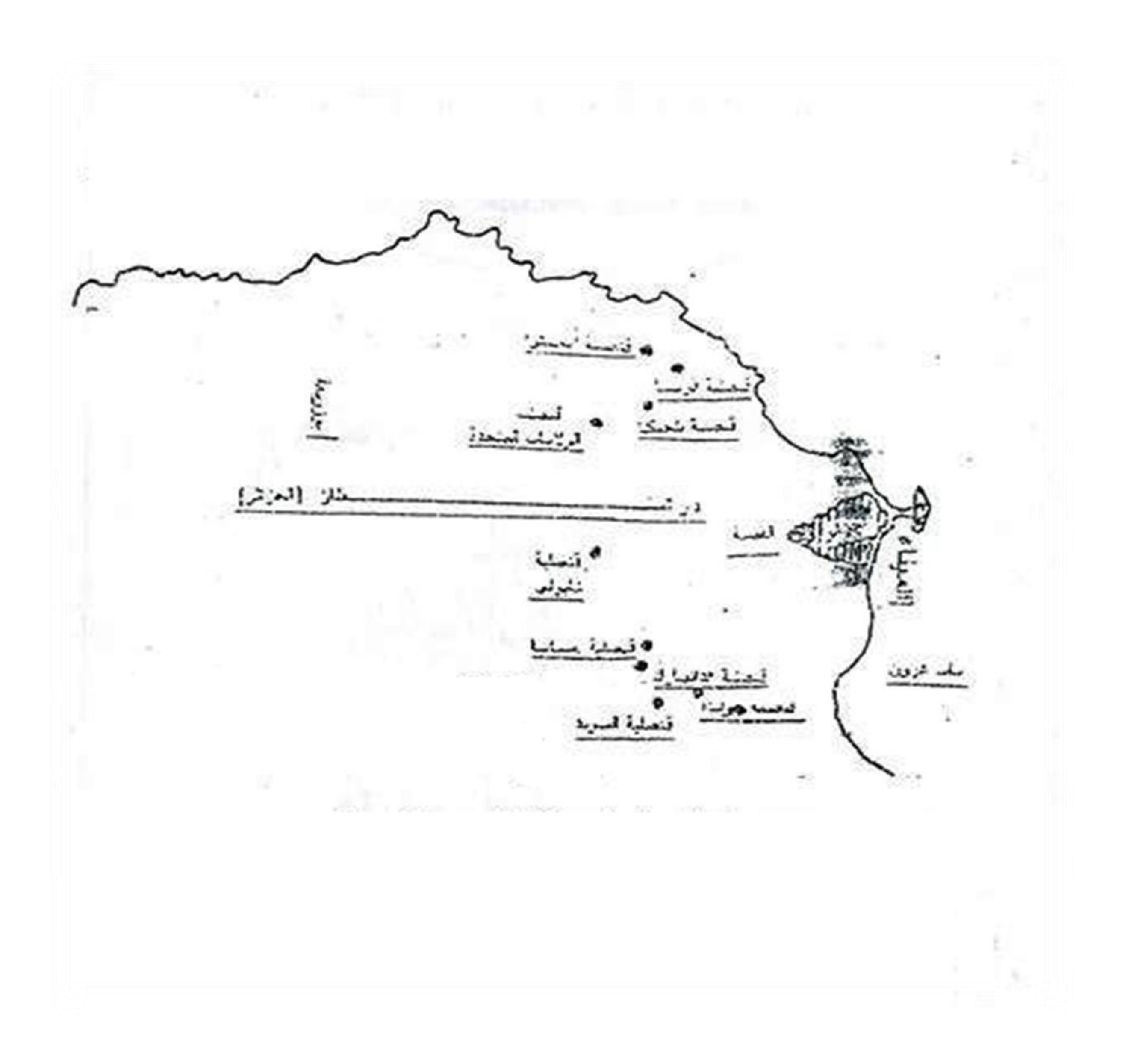
سامح عزيز ألتر، **المرجع السابق**، ص 664.

الملحق رقم (03): الهيكل الإدراي للدولة الجزائرية، في أوائل القرن التاسع عشر.



نصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات...**، **المرجع السابق**، ص 629.

الملحق رقم (04): خريطة توزيع الممثليات الدبلوماسية المعتمدة في دار السلطان عاصمة الدولة الجزائرية قبيل الإحتلال الفرنسي.



علي أجقو: **المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر، 1999م، ص 8.

الملحق رقم (05): صورة للداي حسين آخر دايات الجزائر 1773-1838م.



نصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات...**، **المرجع السابق**، ص 637.

الملحق رقم (06): مشهد حادثة المروحة، 29/أفريل/1827م.



شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 57.

الملحق رقم (07): صورة طبق الأصل لتقرير القنصل دوفال حول **"**حادثة المروحة **"** 29/أفريل/1827م.

عمار حمداني، **المرجع السابق**، ص ص 438، 439.

الملحق رقم (08): رسالة وزير العلاقات الخارجية الفرنسية إلى طاهر باشا بطولون 01/جوان/1830م.

. Paris 1er Juillet 1830 ([260])

A S.E. Mohamed Tahar Pacha à Toulon.

Excellence.

Après avoir reçu la lettre que vous m'avez fait l'honneur de m'adresser, le 1 juin dernier, j'ai été informé de votre conférence avec le préfet maritime de Toulon, et j'ai appris que vous annoncier le désir de savoir qu'elles étaient à votre égard, les intentions de l'empereur, mon auguste maître. Sa majesté ne veut contraindre en aucune manière la liberté de vos déterminations, soit qu'après l'expiration de votre quarantaine. Vos suggestions à propos de vous rendre à Paris où vous trouveriez l'accueil le plus amical et le plus distingué... Mais vous m'avez jamais répondu à la première question et fondamentale que j'ai l'honneur de vous adresser afin de connaître si vous vous trouvez munir des pleins pouvoirs qu'il vous serait permis de présenter au gouvernement Impérial et qui vous autoriseraient à traiter avec la France les questions qui se rattachent à la guerre d'Alger ...

أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص 143.

الملحق رقم (09): نص معاهدة الإستسلام، التي وقعها الداي حسين مع الكونت دي بورمون يوم 5/جويلية/1830م.

ترجمة
اتفاق بين الجنرال الفرانساوي وباشة الجزائر

الشرط الاول
القصبة وجميع الابراج المتعددين للجزائر وباب [illegible] يتسلموا للعساكر الفرانساوية هذا الصباح في الساعة العاشرة

الشرط الثاني
الجنرال يتحمل للباشا بحريته وبرزقه وما يملك

الشرط الثالث
الباشا الذي ينتقل له كان الذي يختاره هو وعياله وجميع ارزاقه و[illegible] [illegible] بالجزائر يكون تحت حماية الجنرال [illegible] [illegible] هو وعياله ورزقه

Convention entre le Général en Chef de l'armée française, et Son altesse le Dey d'Alger

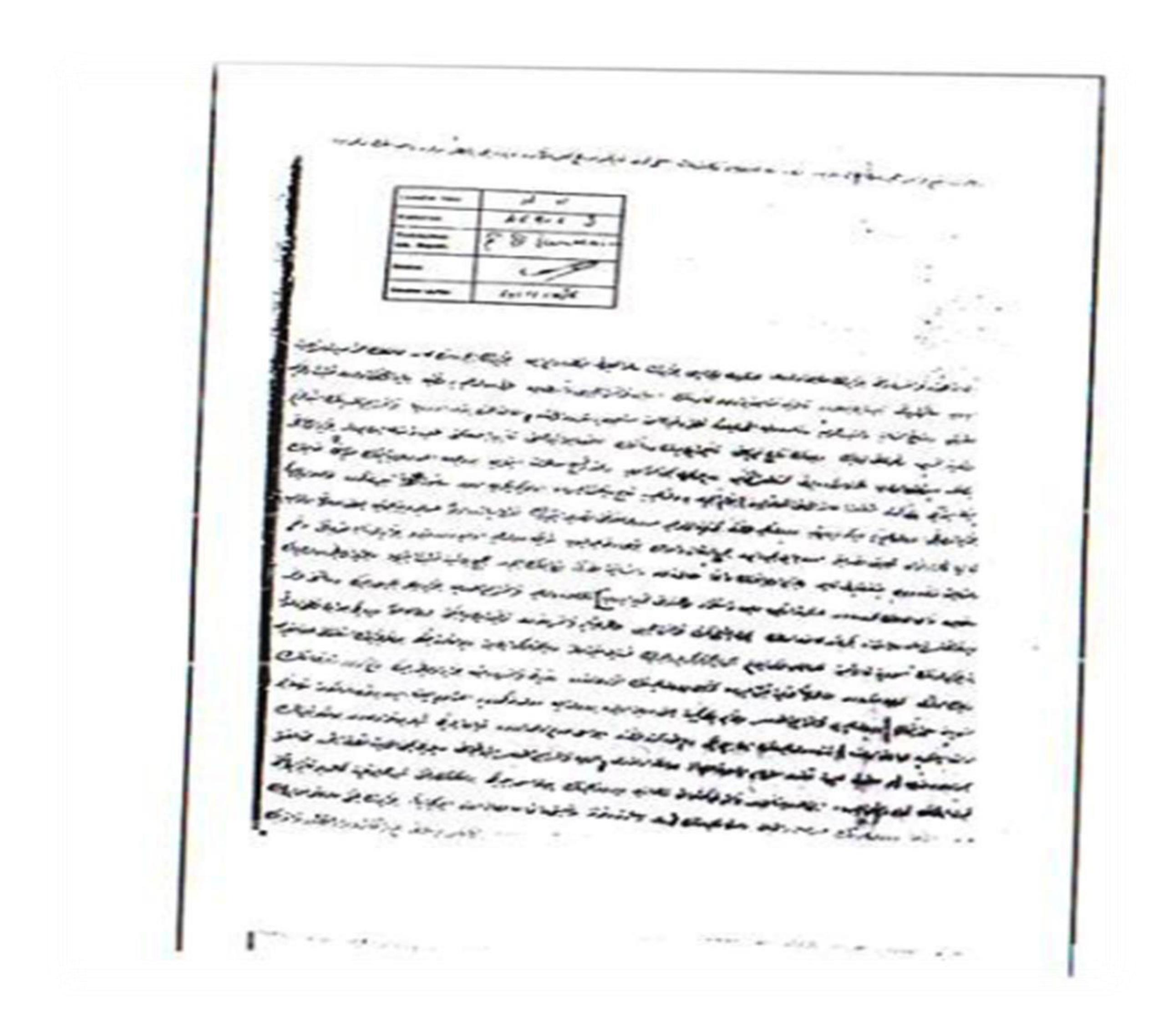
1 le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger et le port de cette ville seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française)

2 le Général en Chef de l'armée française, s'engage envers Son altesse le Dey d'Alger à lui laisser sa liberté, et la possession de toutes ses richesses personnelles,

3 le Dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera, et tant qu'il restera à Alger, il y sera lui et toute sa famille sous

عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 71.

الملحق رقم (10) : صورة طبق الأصل عن المذكرة التي سلمها السفير الفرنسي في إسطنبول إلى الباب العالي.



المصدر: أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص 147.

الملحق رقم (11): السفير العثماني مصطفى رشيد باشا 1800-1858م.



المصدر: Konu hakkında özet bilgi : Mustafa Reşit Paşa, Türkçe Bilgi'ye Katıl, Web sitesi , متاح على الرابط: http://www.turkcebilgi.com/mustafa_re%C5%9Fit_pa%C5%9Fa

الملحق رقم (**12**): الحاج أحمد باي 1785-1851م.



محمد تشمباش: **بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954**، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص 10.

الملحق رقم (13): نص المعاهدة الفرنسية التونسية المبرمة يوم18/ديسمبر/1830م.

Traité franco-tunisien du 18 décembre 1830

Concernant le Beylik de Constantine

AB

(Texte français original)

Au nom de Dieu et miséricordieux, souverain arbitre de toutes choses,

Le général commandant en chef de l'armée française en Afrique, en vertu des pouvoirs qu'il tient de Sa Majesté le Roi des français en sa qualité de général en chef, et sidi Mustapha garde des Sceaux de sidi Mustapha frère de son Altesse le Bey de Tunis, muni de pleins pouvoirs de la dite Altesse et de sidi Mustapha son frère dont copie certifiée reste annexée à l'une des présentes, sont convenus de ce qui suit.

Article premier

Le général en chef en vertu des pouvoirs susdit ayant nommé Bey de Constantine sidi Mustapha désigné par son Altesse le Bey de Tunis son frère, et la dite Altesse ainsi que Sidi Mustapha Bey désigné ayant autorisé par les pleins pouvoirs déjà cités Sidi Mustapha garde des Sceaux et ministre à garantir ai nom de son Altesse et du Bey désigné les conditions déjà convenues entre les parties contractantes ainsi que leur exécution, il a été convenu de rédiger ces conventions au moyen du présent acte, lequel écrit dans les deux langues sera signé par les deux parties en qualités respectives exprimées dans le préambule.

Ces conditions sont les suivantes :

1°

Son Altesse le Bey de Tunis garantit et s'oblige personnellement au payement à Tunis, à titre de contributions pour la province de Constantine, de la somme de huit cent mille francs pour l'année 1831. Le premier payement par quart aura lieu dans le courant de juillet prochain et les autres à des époques successives, de manière que tout soit soldé à la fin de décembre 1831 et pour la régularité des écritures, il sera consenti au nom du Bey de Tunis par Sidi Mustapha garde des sceaux l'une des parties contractantes quatre obligations de deux cent mille francs chacune au profit du trésor français à Alger.

2°

Les payements des années suivantes également par quart ou trimestre seront de la somme de un million de francs divisée en quatre payements sauf les arrangements qui pourraient être pris postérieurement après que la province de Constantine sera pacifiée.

3°

L'asile sera accordé sans aucun frais pour la gouvernement de Tunis dans l'ile de Tabarca aux bâtiments français pêcheurs de corail ou autres.

4°

Dans les ports de Bône, Stora et autres de la province de Constantine, les français ne payeront que la moitié des droits d'entrée de douane, de ceux imposés aux autres nations.

5°

Tous les revenus de la province de Constantine de quelque nature qu'ils soient seront perçus par le Bey.

6°

Toute protection sera accordée aux Français et autres Européens qui viendront s'établir comme négociants ou agriculteurs dans la province de Constantine.

7°

Il ne sera placé aucune garnison française dans les ports ou ville de Beylik avant que la province ne soit tout à fait soumise et dans tous les cas il sera pris d'un commun accord des mesures d'ordre dans l'intérêt réciproque.

8°

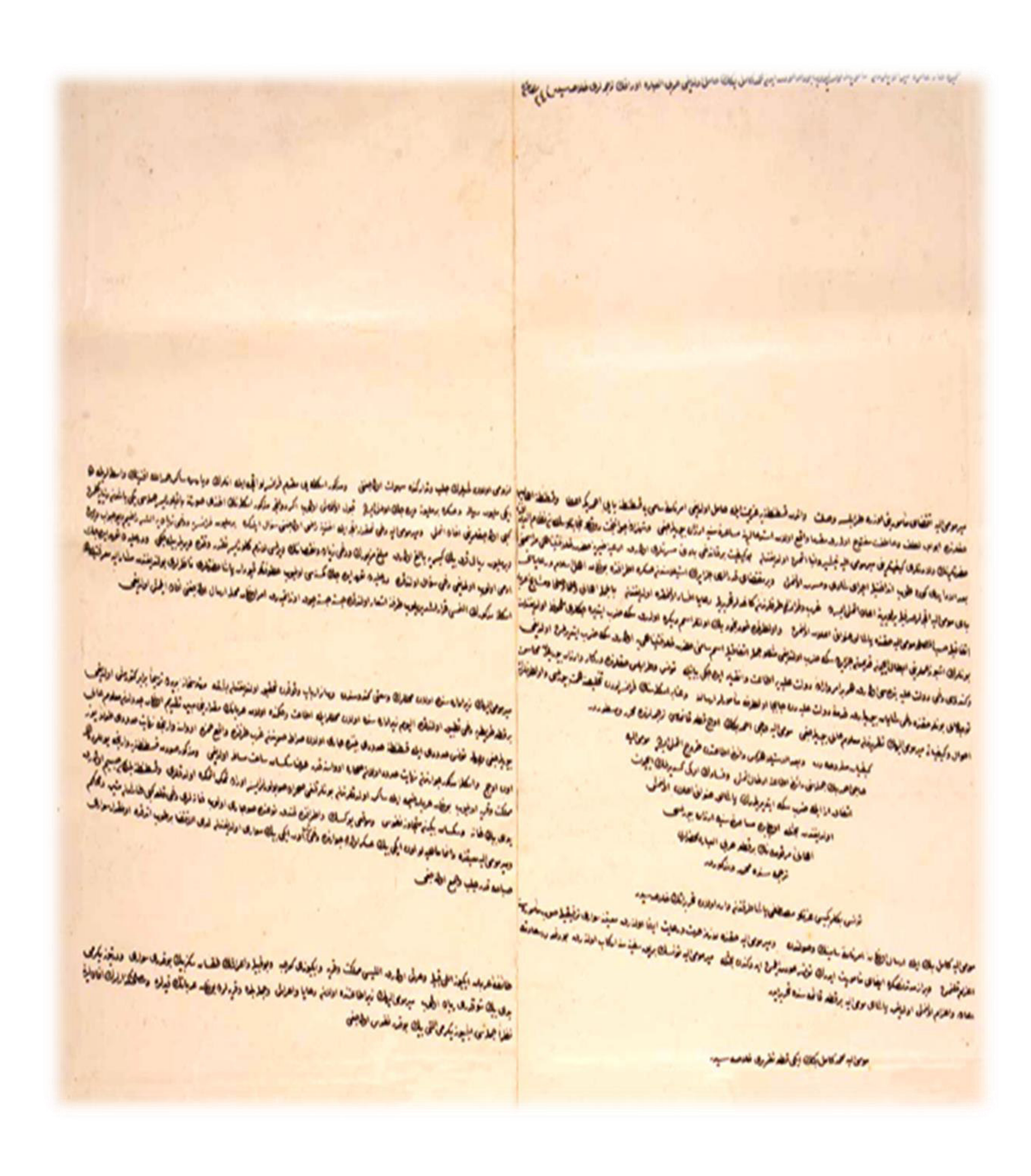
Si son Altesse de Bey de Tunis venait à rappeler près d'elle le Bey de Constantine son frère, il serait délégué un autre Prince qui réunisse les qualités nécessaires et qui, sous

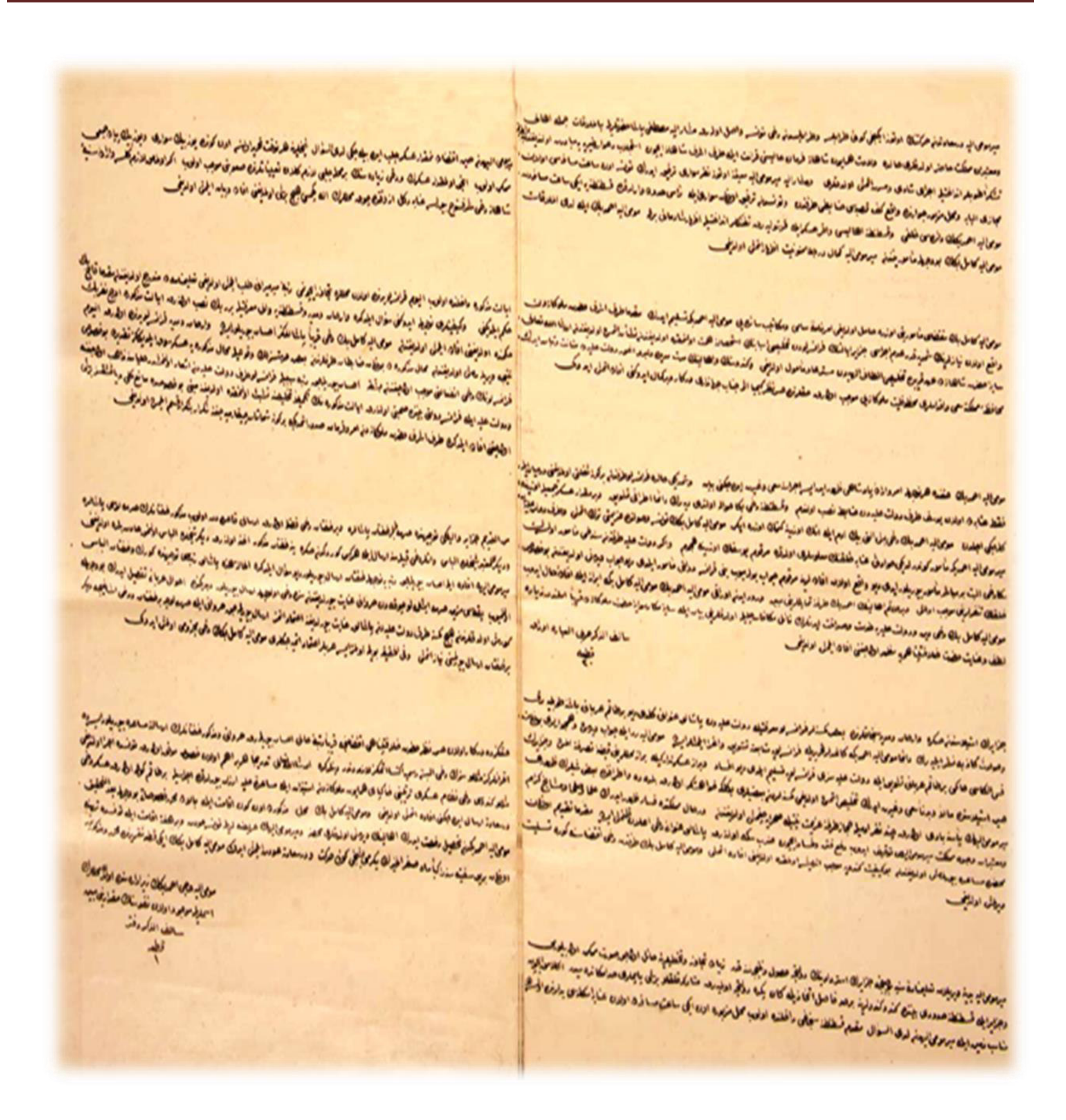
l'approbation préalable du général en chef recevrait la commission du Bey de Constantine.
Article Second.
Le présent acte rédigé dans les deux langues a été signé par le général en chef et par Sidi Mustapha, chacun en leurs qualités précédemment exprimées, en double expédition, dont l'une est restée aux mains du général en chef et l'autre a été retenu par Sidi Mustapha.

Alger le 18 décembre 1830
Approuvé la transposition des articles ainsi que celle des mots
Le général en chef de l'armée française en Afrique.
Signé : Comte Clauzel.

أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي...**، **المرجع السابق**، ص ص 148-150.

الملحق رقم (14): وثيقة منح أحمد باي لقب الباشوية 09/جويلية/1836م.





رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، **المرجع السابق**، ص ص 208، 209.

قائمة المراجع

أ-الكتب باللغة العربية:

1-أبي يعلى الزواوي: تاريخ الزواوة، مر، تع، سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005م.

2-أجقو علي: المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر، 1999م.

3-________: قراءة في أسباب إحتلال الجزائر وبداية المقاومة العسكرية والسياسية، مكتبة قانة، (د.ب)،2012م.

4-أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية1519-1830م، 5-دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

5-أزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سليمان، مر، تن، محمود الأنصاري، منتشورات مؤسسة الفيصل للتمويل، تركيا، 1990م، مج2،.

6-باي أحمد: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تق، تح، تر، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

7-بسايح بوعلام: من لويس فليب إلى نابليون الثالث، الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، تع، خليل أحمد خليل، طبعة خاصة بوزراة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م، مج1.

8-بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، تر، أبو العيد دودو، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار الأمة، الجزائر، 2009م، مج1.

9-بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من(1830 الى1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

10-بن القبي صالح: "الدبلوماسية بين الأمس واليوم", الدبلوماسية الجزائرية من(1830 إلى 1962م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1998م.

11-بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

12-بوضرساية بوعزة: الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم1830-1848م، دار الحكمة، الجزائر، 2012م.

13-بوعزيز يحي: موجز تاريخ الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ج2.

14-التر عزيز سامح: الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر، علي محمود، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م.

15-تشمباش محمد: بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

16-التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغرب1816-1871م، تق، دوبار منتران، الدار التونسية للنشر، (د.ب)، 1972م.
17-الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير، في العصر الحديث (ليبيا_تونس_الجزائر_المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977م.
18-جوليان شارل اندي: تاريخ الجزائر المعاصر، بدايات الغزو والاستعمار (1827-1871م)، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ج1.
19- الجيلالي محمد بن عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، دار الامة، الجزائر, 2007م، ج3.
20- ______________: تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج4.
21-الحسني محمد الهادي: احتلال الجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، (د.ب)، (د.س).
22-حمداني عمار: حقيقة غزو الجزائر، تر، لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر، 2007م.
23-خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تق، تع، تح، محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005م.
24-الروقي عايض بن خزام: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247-1255ه/1831-1839م، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1993م.
25-رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات: الجزائر في الوثائق العثمانية، تر، فاضل بيات و بشار محمد صالح الشريف، سيستام أوفسات، أنقرة، 2010م.
26-زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009م.
27-الزهار الشريف: مذكرت أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح، أحمد توفيق المدني ط2، (ش.ن)، الجزائر، 2010م.
28-زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
29- سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تح، عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.
30-سعد الله ابو القاسم: ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996م، ج1.
31- ________: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ج1.

32- ________: تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، مج1.

33- ________: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الأحتلال"، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

34-سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دار هومة، الجزائر، 2013م.

35-سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني1734-1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج4.

36-سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

37-________: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، المكتبة الوطنية للنشر، الجزائر (د.س).

38-سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954م، طبعة خاصة بوزراة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954م، (د.ب)، (د.س).

49-شلوص فندلين: قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837م، تر، أبو العيد دودو، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، شركة دار الأمة، الجزائر، 2009م، مج2.

40-الشيخ رأفت: تاريخ العرب الحديث, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر، 1994م.

41-صابان سهيل : المعجم الموسوعي، للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر، عبد الرزاق محمد حسن بركات، ، مكتبة الملك فهد الوطينة، الرياض، 2000م، سل3.

42-طقوش سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013م.

43- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815-1919م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

44-عميراوي أحميدة: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، دار البعث، الجزائر، (د.س).

45-العنتري محمد صالح: تاريخ قسنطينة، مر، تق، تع، يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005م.

46-فاقلييري لورفيشيا:أرشيف الفتيكان حول غزو الجزائر، من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر(الحرب الصليبية المجهولة)، تق:أيمانويل باتاي، تر، حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر، 2013م.

47-فركوس صالح: الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
48-قاصري محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962م، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013م.
49-قنان جمال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005.
50-______: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
51-كوران ارجمنت: السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1848)، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.
52-مانتران روبير: تاريخ الدولة العثمانية، تر، بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992م، ج1.
53-______: تاريخ الدولة العثمانية، تر، بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992م، ج2.
54-المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح، إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981م.
55-المحجوبي علي: العالم العربي الحديث والمعاصر، تخلف فإستعمار فمقاومة، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.
56-محمد محمود باشا: الإستيلاء على إيالة الجزائر، أو ذريعة المروحة، تر، عزيز نعمان، ط2، الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2005م.
57-محمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث، "المغرب الأقصى ليبية" الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، (د.س).
58-المدني أحمد توفيق: آثار الأستاذ أحمد توفيق المدني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة، الجزائر،2010م، مج7.
59-مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار المداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.س) ج1.
60-______: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م ج2.
61-مريوش أحمد وأخرون: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.
62-مؤلف مجهول: حملة إبراهيم باشا على سوريا، تح، تق، أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، (د.س).

63-مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م ج2.

64-الميلي محمد بن مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ج3.

65-نينل الكسندروفنادولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية، تر، أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002م.

66-ياغي اسماعيل أحمد و شاكر محمود: العالم الاسلامي الحديث، قارةإفريقيا، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999م، ج2.

67-ياغي إسماعيل أحمد: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، (د.ب)، 1998م.

68-(______): العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

69-يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1860م، دار المعرفة، القاهرة، 1909م.

ب-الدوريات والمجلات والجرائد اليومية:

1-التميمي عبد الجليل : "تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال العشرين سنة التالية 1838-1858م"، المجلة التاريخية المغربية، ع2، تونس، جويلية1974م.

2-(______): "العلم القسنطيني أثناء حكم الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة"، المجلة التاريخية المغربية، ع2، تونس، جويلية1974م.

3-(______): مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1830م، المجلة التاريخية المغربية، ع5، تونس، جانفي/1976م.

4-سعيدوني نصر الدين: "الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م"، المجلة التاريخية المغربية، ع5، تونس، 1979م.

5-(______): "الخزينة الجزائرية 1800-1830م"، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، جانفي1975م.

6-قاسمي لمياء: "هل تخلت إسطنبول عن الجزائر؟"، جريدة السياحي، أسبوعية، ع4، الجزائر، من 24/فيفري إلى 02/مارس/2013م.

7-المشهداني مؤيد محمود حمد و سلوان رشيد رمضان: "أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني1518-1830م"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج5، ع16، جامعة تكريت أفريل 2013م.

ج- الملتقيات:

1-آيت حبوش احمد: علاقات دايات الجزائر بالسلطة العثمانية، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي18و19 فيفري، جامعة بسكرة، 2014م.

2-بخوش صبيحة: مظاهر من التعاون الجزائري-التركي خلال عهد الدايات1710-1830م، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية، يومي18و19 فيفري، جامعة بسكرة، 2014م.

3-المسلوت صالح حسن: النشاط الدبلوماسي العثماني لإنهاء الإحتلال الفرنسي للجزائر إبان الفترة 1834-1837م، الدبلوماسي العثماني مصطفى رشيد باشا أنموذجا، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18و19 فيفري 2014م، جامعة بسكرة، 2014م.

د-الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1-بن صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، شهادة ماجستير، غ.منشورة، المركز الجامعي مصطفي استنبولي، معسكر-الجزائر، 2006/2007م.

2-شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، شهادة ماجستير، غ.منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988م.

3-العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، غ.منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011م.

4-كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لإحتلال المغرب الأوسط, شهادة ماجستير، غ.منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة-الجزائر، 2006/2007.

ه-القواميس والمعاجم والموسوعات:

1-الغرباوي عبد الحميد: منجي الطلاب عربي-عربي، دار القبس، (د.ب)، (د.س).

و-المواقع الإلكترونية:

1-صلاح علي: القرصنة البحرية بين الماضي والحاضر، مفكرة الإسلام، الأربعاء19/نوفمبر/2008م، متاح على الرابط:http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2008/11/19/72694.html تاريخ أخر زيارة2015/02/12م.

a-الكتب باللغة الفرنسية:

1-Bacha Mahmoud :Prise de la régence d'Alger ou (le prétescte du coup d'éventail), Edition El-Amel,2005.

2-D'Haussey : Mémoires du baron D'Haussez, T 2, calmann Lévy fréres, Paris, 1897, P 134.

3-De Grammont :Histoire d'Alger sous la domination Turque(1515-1830) Ermest Lerousc,édition ,Paris,1887.

4-Khelifa Abderrahmane : Histoire d'Eldzair Bani Mazghanna, Editions Dalimen, Alger, 2007.

5-Mercier Ernest : Histoire de Constantine . Bibliotheque nationale de france , 1903 .

6-Nettemen Alfred : Histoire de la conquéte d'Alger , librairie Jacques Lecoffre ,1868.

7-Serres Jean : La politique Turque en Afrique du nord sous la monarchie de juillet, librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris,1925.

b-الدوريات باللغة الفرنسية:

1-Devoulx : "coopération de la régence d'Alger à la guerre de l' indépendance grecque", en : Revue Africaine, (N°1),1856-1857

2-Temimi Abdeljelil :"Documents turcs inédits sur le bonbardement l'Alger en 1816", en : Revue de l'occiden. musulman et la Méditerranée, (N°5), 1968.

3-Abdeljelil Temimi :" Trois lettres de hadj Ahmed Bey de Constantine à la sublime Porte", en: Revue de l'occiden. musulman et la Méditerranée, (N°3), 1967.

c-المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

1-Bouchama Kamel :" Kamel Bouchama, ancien ambassadeur d'Algérie en Syrie, « Comment j'ai rapatrié l'éventail du dey Hussein »". Journal l'Expression, mardi/13/décembre/2011 .

متاح على الرابط:

https://docs.google.com/file/d/0Bz5MlrZ2gilRaEtnS3c3c1piMm8/edit?pli=1_تاريخ أخر زيارة 2015/05/06م.

2-Encyclopædia Britannica : Jules-Armand, prince de Polignac, French statesman Encyclopaedia Britannica , last updated02/11/2014. متاح على الرابط http://www.britannica.com/EBchecked/topic/467353/Jules-Armand-prince-de-Polignac تاريخ أخر زيارة 2015/04/05م.

3-hakkında özet bilgi Konu: Mustafa Reşit Paşa, Türkçe Bilgi'ye Katıl, Web sitesi ,متاح على الرابط http://www.turkcebilgi.com/mustafa_re%C5%9Fit_pa%C5%9Fa ، تاريخ أخر زيارة 2015/03/23م.

4-Yalçinkaya Alper : Learned Patriots : Debating science, state, and society in the Nineteenth :متاح على الرابط .https://books.google.dz/books?id تاريخ أخر زيارة 2015/03/24م.

فهرس المواضيع

فهرس المواضيع

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة